مقدمة

في العلاقات الدولية

مقدمة

في العلاقات الدولية

إعداد وتأليف

هايل عبد ا و طشطوش

اضر غ متفرغ /قسم العلوم السياسية جامعة ال موك /الأردن

2010

قال تعا :

" وما أوتيتم من العلم إلا قليلا"

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد بن عبد الله المبعوث رحمة ومعلما للناس أجمعين وعلى اله وصحبة الطيبين الطاهرين وبعد :

لقد كان من نعم الله عليّ أن يسر لي تدريس مادة العلاقات الدولية كواحد من مساقات العلوم السياسية في جامعة اليرموك التي تعد من أفضل الجامعات على مستوى الإقليم والمنطقة بل العالم كله ، وكان من ابرز ما دفعني إلى وضع وإعداد هذه المادة هو ما رايته من تخبط الطلبة وتشتت أفكارهم واختلاف مراجعهم في الحصول على مرجع واحد معتمد لدراسة هذه المادة وفهمها بطريقة مبسطة وخاصة أن غالب من يسجلون لدراسة هذا المساق هم من طلبة السنة الأولى أو الثانية أو من طلبة التخصصات الأخرى الذين يرغبون في الحصول على تخصص فرعي في العلوم السياسية ، كل ذلك دفعني إلى إعداد وتحضير هذه المادة على مدار الفصل الدراسي ووضعها بين أيدي الطلبة وفي متناولهم لتكون مرجعا سهلا وميسرا لهم في الإلمام بمبادئ العلاقات الدولية ، وعلى الرغم من عدم شمولها لكل ما في العلاقات الدولية إلا أنها تعتبر مدخلا جيدا لمثل هذه الفئة من الطلبة والمهتمين قاصدا بكل ذلك

وجه الله سبحانه وتعالى اعتمادا على القاعدة العظيمة :" من كتم علما لجم بلجام من نار يوم القيامة " .

إن من ابرز الصعوبات التي يواجهها من يرغب في تأليف كتاب في العلاقات الدولية هو سرعة تغير مجريات الأحداث والسياسات الدولية مما يجعل من الصعب القول بان ما كتب هو من الثوابت التي لا تتغير لذلك فقد جاء هذا الكتاب ليعالج الواقع الحالي للعلاقات الدولية مستندا إلى الأحداث الدائرة والظروف التي عاشها ويعيشها المجتمع الدولي ،لذلك فقد قسمته إلى عدد من الفصول والمباحث التي أرجو أن تكون مناسبة ومتوافقة ومتسلسلة أكاديميا يسهل فهمها وإدراكها وهي كما يلي :

الفصل الأول : مقدمة تتحدث نشأة وتطور العلاقات الدولية وتعريف مفهوم العلاقات الدولية وهدف هذا العلم مع التطرق لبعض المفاهيم كالسياسة الدولية والسياسة الخارجية وعلاقاتها بالعلاقات الدولية .

الفصل الثاني جاء ليتحدث عن العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية كالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية و....الخ .أما الفصل الثالث فقد خصص للحديث عن النظام الدولي وأطراف النظام الدولي وأنواع وخصائصه وفية حديث مفصل عن الدولة كلاعب رئيسي في العلاقات

الدولية إضافة إلى اللاعبين الثانويين في العلاقات الدولية كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسية وما يتعلق بها من تفاصيل .

أما الفصل الرابع فهو مخصص للحديث عن الحرب والسلم في العلاقات الدولية ومشروعية استخدام القوة والوسائل الدبلوماسية لحل النزاعات وأما الفصل الخامس فانه يتطرق للحديث عن هيئة الأمم المتحدة وأدوارها في خدمة السلم والأمن العالميين ونشاطاتها الإنسانية في المجالات المختلفة ، أما الفصل السادس فهو يتحدث عن ضبط التسلح واهم الاتفاقيات الدولية في هذا الإطار والفصل السابع خصص للحديث عن الأمن القومي والعلاقات الدولي ونتحدث من خلاله عن قوات حفظ السلام ودورها في حفظ وفرض السلام في أنحاء العالم المختلفة من خلال التطرق لبعض النقاط الساخنة في العالم والتي وجدت فيها هذه القوات ،أما الفصل الثامن فهو مخصص للحديث عن موضوع هام يجدر بكل طلبة العلاقات الدولية الإلمام به ألا وهو الدبلوماسية ودورها في بناء وصناعة العلاقات الدولية ، أما الفصل التاسع والأخير فهو مخصص للحديث عن سياسة عدم الانحياز وكل ما يحيط بها من موضوعات ، وبذلك اعتقد أن الطالب المبتدئ في دراسة العلوم العلاقات الدولية تحديدا والعلوم السياسية عموما يكون قد أحاط بالقدر الكافي من المعلومات حول موضوع العلاقات الدولية .

ومع ذلك فأنني أود الإشارة إلى أن موضـوع العلاقـات الدوليـة مـن المواضيع التي تحتاج إلى المتابعة المستمرة وعـدم الوقـوف عنـد معرفـة محـددة وذلك لان العلاقات الدولية متطورة متغيرة وسريعة التحول والتغير لذا فهي تتطلب المتابعة والاحاطة ليبقى المختص مطلعـا عـلى كـل مـا يـدور في فـضاء العلاقات الدولية .

وأخيراً فأنني أرجو أن يكون عملي هذا خالصا لوجـه الله تعـالى وفيـة الفائـدة المرجـوة لأبنائنـا الطلبـة وطـالبي المعرفـة في مجـال العلـوم الـسياسية والعلاقات الدولية .

قال تعالى :" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المؤلف

الفصل الأول

مقدمة في العلاقات الدولية

المبحث الأول :النشأة والتطور التاريخي :

بدأت العلاقات بين البشر منذ أن خلق الله الإنسان وذلك لأنه إنسان اجتماعي بطبعه ومن الصعب علية أن يعيش وحيدا لذا اضطر للتعامل مع الآخرين من البشر الموجودين حوله سواء من اجل الأكل او الحماية او العلاقات والصلات الاجتماعية الأخرى ، وهذا يعطينا دلالة على ان العلاقات بدأت منذ ان وجد الإنسان على هذه الأرض ، والإنسان بدأ بحياة بدائية معتمده على الرعي والصيد من البيئة المحيطة وكان يسكن الكهوف والمغاور يحمي نفسه بداخلها ويتقي بها من حر الصيف وبرد الشتاء ، ثم تكاثر البشر وازداد عددهم وبدأت تتكون النواة الأولى للمجتمع الإنسان وهي الأسرة من الزوج والزوجة والأولاد ثم أصبحت مجموعه الأسر تنتمي إلى بعضها البعض من القرابة فتكونت العشيرة فأصبح هناك مجوعات كبيرة من العشائر التي تتخذ كل واحدة منها مكانا لأقامتها وأصبحت كل مجموعه من العشائر تكون ما عرف بالتاريخ الإنساني بالقبيلة واحتاجت هذه القبائل إلى التنظيم والرعاية والقيام بشؤونها وتوفير ما يلزم لها لذا برزت الحاجة الى وجود علاقات وروابط بين القبائل بعضها ببعض وكانت هذه العلاقات

تأخذ شكلين علاقات الود والسلم والتفاهم وعلاقات الحرب والتنازع على أماكن الرعي والصيد ، وهكذا بدا تاريخ العلاقات بين الغمم والشعوب .

وتطورت العلاقات الدولية بتطور نظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث انتقل الإنسان من الرعي والصيد إلى استخدام الأدوات واستخدام النار في الطهي إضافة الى انتقاله إلى بيوت الحجر والطين وتتبع حياة الحضارات القديمة يعطينا دلالة كبيرة على ان العلاقات كانت سائدة وموجودة بين هذه الأمم والشعوب فمثلا:

علاقات مصر الفرعونية: مع غيرها من دول الجوار كانت تقوم على مبدأ التوازن في القوة وعدم السماح لغيرها بالتفوق والسيطرة عليها .

إما عهد الإغريق : فقد كانت علاقاتها تتسم بتبادل البعثات الدبلوماسية وتوقيع معاهدات السلم والحرب والصلح بين المدن اليونانية المختلفة واشتملت هذه المعاهدات على بنود هامة ما زال بعضها له وجود حتى عصرنا الحاضر .وكذلك كانت علاقات الرومان التي اتسمت باستخدام القوة اكسر من الدبلوماسية .

أما في العصور الوسطى فقد تولت الكنيسة مهمة العلاقات الدولية حيث كانت تضع القواعد المنظمة للشؤون الدولية والسياسية الخارجية مثل حماية رجال الدين والرهبان وقرار تحريم الحرب في بعض أيام

السنة وكان للبابا دور كبير في رسم خطوط العلاقات الدولية كونه رسول السلام حيث كانت أرائه تحظى بالاحترام والتقدير ..

أما في عهد الدولة الإسلامية نجد أن الإسلام هو دين المحبة والتسامح والسلام ويدعو إلى إقامة العلاقات الودية والطيبة مع الناس جميعا بعد دعوته للإسلام واستجابتهم له وعدم اعتداءهم على أرض الإسلام، وقد ظهرت العلاقات الدولية جلية منذ الإسلام الأول حيث كان الرسول(ص)يرسل الرسل إلى الملوك والأمراء والأباطرة والزعماء ويدعوهم إلى الإسلام وكان للرسول (حامل الرسالة) كل الاحترام والتقدير وعدم الاعتداء عليه، وكان الاعتداء علية يشكل خرقا لأبسط قواعد الدبلوماسية بين الأمم وهذا المبدأ ما زال سائداً رغم ما لحقه من تطور وتقدم.

وتطورت العلاقات الدولية في ظل الدولة الإسلامية حتى شملت المعاهدات والاتفاقيات والبعثات والدبلوماسية وهذا التطور سادة التذبذب متأثرا بالظروف الدولية السائدة في كل عصر وحين.

المبحث الثاني : تعريف مفهوم العلاقات الدولية :

العلاقات الدولية لم تصبح علما أكاديميا إلا بعد الحرب العالمية الأولى عندما وضع كرسي ودر ويلوسون في جامعة ويلز لذلك فان تعريفاتها ما زالت حديثة ومتغيرة ومن ابرز تعريفاتها :

- الموسوعة البريطانية : هو العلاقات بين حكومات دول مستقلة ويستعمل كمرادف لمعنى السياسية الدولية " وهذه التعريف يعطي أهمية للعلاقات بين الدول المستقلة .
- محمد طة بدوي : يعرفها بأنها :" العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب او المقارنة من اجل التفسير والتوقع " وهذا التعريف يهتم بالأسلوب العلمي في توضيح العلاقات الدولية وغايتها وتوقع ما سيتم من ظواهر في إطارها .([1])
- بعض الباحثين (عائشة راتب) يقول إن إطار العلاقات الدولية هو الحرب والسلم .
- كوينس يعرفها بأنها :" علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أو غير رسمية " .
- فريدريك هارتمان :" كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية " .
- مارسيل ميرل:" هي كل التدفقات التي تتم عبر الحدود او تتطلع نحو عبورها ".

---

[1] . للمزيد انظر: محمد طه بدوي، **"مدخل إلى عالم العلاقات الدولية"**، الدار المصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1971.

هناك تعريفات مختلفة ومتنوعة وفي مجملها تركز على موضوع التفاعل بين الوحدات الدولية والتي هي في الغالب دول لأنها هي التي تصنع القرارات وهي المؤثرة في على قرار الحرب والسلام .

ولكن في الوقت الحاضر لم تعد العلاقات مقتصرة فقط على الدول وإنما دخلت كيانات أخرى إلى المجتمع الدولي أصبح لها تأثير فاعل مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية كالشركات المتعددة الجنسية لذا أصبح التفاعل بين هذه الوحدات على نطاق أوسع من التفاعل بين الدول وأصبح لها تأثير اكبر بكثير من تأثير الدول .

لذلك فان تعريف العلاقات الدولية يكون :" هي كافة التفاعلات والروابط المتبادلة سواء كانت سياسية او غير سياسية بين الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي .

هدف العلاقات الدولية :

هو معرفة عامة حول سلوك الأفراد والجماعات السياسية من اجل فهم القضايا والأحداث الدولية وإيجاد الحلول الممكنة لها .

كل ذلك يدلنا على موضوعات علم العلاقات الدولية والتي قررتها اليونسكو عام 1948 وهي :

1. السياسة الدولية .

2. التنظيمات الدولية .

3. القانون الدولي.

تعريف كل فرع:

- السياسية الدولية هي :" العلاقات السياسية السائدة في المجتمع الدولي وهي غالبا تدرس في إطار السياسية الخارجية للدول.
- التنظيمات الدولية :" هي كل المؤسسات التي نشأت بعد الحربين العالميتين في القرن العشرين مثل عصبة الأمم وهيئه الأمم المتحدة وغاياتها المتمثلة بحفظ الأمن والسلم الدوليين .
- القانون الدولي : هو مجمل القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول والناتجة من الأعراف والمعاهدات الدولية .

المبحث الثالث : العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسية الدولية والعلاقات الدولية

– السياسة الخارجية كما يعرفها مارسيل ميرل: هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود (2).

[2] . مارسيل ميرل، السياسة الخارجية، ترجمة: د. خضر خضر، جريس برس، سلسلة آفاق دولية، بيروت، ص3.

– وهي عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية (عطا زهرة) ([3]).

إذن هي تتكون من أمرين هما 1. قرارات حكومية تتخذ من قبل صناع القرار2. وأفعال تعالج مشاكل خارجية ، وهذه القرارات والأفعال تستخدم لتحقيق أهداف قريبة وبعيدة المدى – من يصنع السياسية الخارجية : تصنع السياسة الخارجية من قبل الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في الدولة وغالبا ما تقوم بها السلطة التنفيذية إضافة إلى السلطة التشريعية من خلال التشريعات التي تسنها والتي تحدد طريقة التعامل مع الدول الأخرى .

تعتبر السياسية الخارجية جزء من السياسة الوطنية التي تشكل مجموع السياسات الخارجية والداخلية للدولة .غايتها :

1. تحقيق الأمن للدولة.
2. تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .

[3] . عطا زهرة ، **مقدمة في العلوم السياسية** ، مركز حمادة للدراسات والنشر والتوزيع ، اربد ، 2008، ص 339.

السياسة الدولية

عندما تلتقي السياسات الخارجية للدول فان التفاعل الناجم عنها يسمى السياسة الدولة إذن هي التفاعل السياسي الذي يتضمن نمط الصراع والتعاون في آن واحد .

فرانكل يعرفها :" بأنها مجموع السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم المتبادلة بالإضافة إلى تبادلاتهم مع المنظومة الدولية والجماعات الاجتماعية من غير الدول . وهذا يعني أن التفاعل السياسي يشمل جميع وحدات المجتمع الدولي وليس فقط الدول ومحصلة هذا التفاعل هو السياسة الدولية .

عادة تتميز السياسة الدولية عن غيرها من السياسات بعنف الوسائل المستخدمة ويرى البعض إن السياسة الدولية تشمل جميع التفاعلات من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بين وحدات المجتمع الدولي .إذن هي حاصل جمع السياسات الخارجية .(4)

[4] .للمزيد انظر: قحطان الحمداني ، **الأساس في العلوم السياسية** ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004، ص 439.

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

يؤثر في العلاقات الدولية سواء سلباً أو إيجاباً ضعفاً أو قوةً تطوراً أو تخلفاً نمواً أو اضمحلالاً عوامل كثيرة ومتنوعة وهذه العوامل تتطور وتتغير وتتبدل مع مرور الأيام والأزمان فالعوامل التي كانت مؤثرة في الماضي لم تعد كذلك في الحاضر لا بل تقلص دورها وتراجع مركزها في التأثير من المقدمة إلى المؤخرة ومن أبرز العوامل التي كانت مؤثرة في الماضي وتراجع دورها، الموقع الجغرافي، حيث كان يلعب دوراً تقليدياً في التأثير واستمر كذلك لفترات طويلة من الزمن ومازال ولكن بنسبة أقل، بالمقابل تقدم العامل الاقتصادي واحتل موقعاً متقدماً في التأثير على العلاقات بين الدول وهكذا باستمرار كما أن العلاقات بين الدول متغيرة ومتأثرة بظروف كثيرة فإن العوامل المؤثرة ذاتها تتغير وتتبدل، ولنرى بشيء من التفصيل بعضا من العوامل المؤثرة في مجال العلاقات الدولية(٥):

[5] . هناك مصادر ومراجع كثيرة تحدثت عن العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية منها المعاصر ومنها الحديث ومنها القديم وهي تعالج الموضوع حسب تطور الأوضاع في المجتمع الدولي وينصح الرجوع إلى :

- محمد أزهر السماك، **الجغرافية السياسية، أسس وتطبيقات**، جامعة الموصل، 1988، ص70-71.

1. العوامل الاقتصادية:

يعتبر الاقتصاد في زماننا الحاضر هو العنصر الأكثر فاعلية في التأثير في مجال العلاقات الدولية وأبرزها لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد والمؤسسات لا بل الدول ذاتها فالقوة الاقتصادية تعنى نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى قدرة الدولة على تقديم المساعدات المادية والمعنوية لأصدقائها عندما تدعو الحاجة لذلك فإن القدرة الاقتصادية تعني قابلية الدولة في إدامة الاقتصاد القوي في السلم والحرب على حد سواء.

- سعد حقي، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر، عمان، ص162- (بشيء من التصرف).
- محمد عوض الهزايمة ،**قضايا دولية**، عمان، 2004، ص223.
- قاسم دويكات (**العمق الجغرافي الاستراتيجي**)، مجلة الأقصى، العدد (879) تاريخ تشرين أول 1995، ص77.
- . قاسم دويكات (**القوة السكانية للدولة**)، مجلة الأقصى، العدد (882)، كانون ثاني 1996، ص101.
- فيفلد رسل وآخرون، **الجيوبولتيكا، مفاهيم وتطبيق**، ترجمة: يوسف مجلي ولويس اسكندر، الكرنك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1942.
- هانس بلدوين، (**إستراتيجية الغد**) ترجمة: محمود خيري، مكتبة الانجلو المصرية، ص ص211، 283.
- جيم هتشام، (**الذراع الطويلة للأسطول البحري**)، مجلة الدفاع العربي، العدد 90، حزيران 1980، السنة الرابعة،.

ومع ظهور مفهوم العولمة وتقلص المسافات بين الـدول ازداد التبـادل التجاري فيما بينها ونشط وذلك لعدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغ حجمها وقوتها واتساع مـساحتها وتنـوع مواردهـا أن تعلـن الاكتفـاء الـذاتي أو أن لا تستورد أو تصدر شيئا من وإلى غيرها مـن الـدول فالـدول المنتجـة تحتـاج إلى أسواق مفتوحة لتصريف منتجاتها ليعـود ذلـك بـالنفع عليهـا وعـلى سـكانها كذلك الدولة التي تحتاج السلع والخدمات لا بد لهـا مـن اسـتيرادها، كـذلك المواد الخام التي لا غنى لصناعتها عنها وخـصوصاً إذا لم تتـوفر قـي أراضـيها لذلك تنشأ حركة تجارية بين الدول مـن تلقـاء ذاتهـا وهـذه الحركـة التجاريـة تـضفي بظلالهـا عـلى العلاقـات الدوليـة فتجعـل الـدول توقـع المعاهـدات والاتفاقيات فـيما بينهـا ممـا يعـزز علاقاتهـا الـسياسية وبالتـالي ينـشط حركـة العلاقات الدولية فيما بينها كجزء من المجتمع الدولي.

وللعوامل الاقتصادية جوانب متعددة من التأثير في العلاقات الدوليـة مثل المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها الـدول الغنيـة للـدول الفقـيرة فهذا الجانب يجب عدم إغفاله من ناحية تأثيره في العلاقـات بـين الـدول، وفي هذا الإطار تقوم الدول العظمى والدول الكبرى الصناعية بتقديم المساعدات والقروض للدول الفقيرة والنامية لمـساعدتها في تنميـة مجتمعاتهـا وصـولا إلى تحسين نوعية حياة الإنسان في تلك الدول، وفي هـذا المجـال نـشأت مـنظمات

اقتصادية دولية مثل صندوق النقد الدولي البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة ...الخ كلما تهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية للدول المحتاجة لها.

ومن أمثلة الدول التي تقدم المساعدات الاقتصادية الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقدم القروض والمساعدات للدول المحتاجة من خلال وكالات ومنظمات متخصصة في هذا المجال ومنتشرة فروعها في مختلف أرجاء العالم.

كذلك اليابان التي تسهم بالمشاريع الإنمائية في مختلف دول العالم بالإضافة إلى فرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول القادرة على تقديم المساعدات.

أن هذه المساعدات لها تأثير كبير في إضفاء نوع من التأثير السياسي من قبل الدول المانحة على غيرها من الدول من أجل أن تحتل مكانة دولية مؤثرة سعياً لأن تكون عنصراً رئيسياً فاعلاً ومؤثراً في العلاقات الدولية وهذا ما نشاهده من خلال المساعدات الكبيرة التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لكثير من دول العالم.

أن هذه المساعدات أيضا قد تأخذ أشكالاً متعددة غير التنمية مثل المساعدات العسكرية (أسلحة، معدات، ملابس، تجهيزات، اتصالات...الخ)

وهذه المساعدات تستخدم للمحافظة على تـوازن القـوى وتعزيـز الأحـلاف، كذلك قد نأخذ شكل المساعدات الفنية حيـث يـتم إرسـال الخـبراء والفنيـين لإنشاء وإدارة المشاريع التي تقام في الدول النامية.

وتستخدم المساعدات الاقتصادية كوسيلة للضغط والتأثير على الدول المحتاجة لهـا مـن خـلال التهديـد بقطـع هـذه المـساعدات، وأيـضا المقاطعـة الاقتصادية، ومنع الاستيراد كـذلك زيـادة الرسـوم الجمركيـة عـلى البـضائع المستوردة من الدول المـراد الـضغط عليهـا حيـث تغلـق أسـواقها أمـام هـذه البضائع مما ينعكس سلباً على الدول المصدرة.

ومن آثار الاعتماد على المساعدات الاقتصادية الخارجيـة هـو أن تبقـى هذه الدول واقعة تحت سيطرة الدول المانحة وزيادة تبعيتها لها مما يجعلها تحكم سـيطرتها عليهـا عـسكرياً مـن خـلال القواعـد العـسكرية تحقيقـاً لأهـدافها الإستراتيجية ذات المدى البعيد.

لذلك نجـد أن العامـل الاقتـصادي مهـم جـدا ومـؤثر في العلاقـات الدولية وما شاهدناه من إحداث في العالم ورغبة الدول الكبرى مـن الـسيطرة على منابع الطاقة ومصادرها دفعها وقد يدفعها مستقبلا لشن حـروب شرسـة وطاحنة وذات تأثير طويل المدى على الأمم والشعوب المتأثرة بهـا فالاقتـصاد هو عصب الحياة وهو في زمن العولمة عصب الحياة السياسية وروح العلاقـات الدولية.

2. الموارد الأولية:

يـرتبط هـذا العامـل ارتباطـاً وثيقـاً بالعامـل الاقتـصادي حيـث أن الصناعات القائمة في أي بلد لا بد لها من موارد ومواد أولية تزودهـا حتـى لا يتوقف عملها وإنتاجها وخصوصا إذا علمنـا أن لا دولـة مكتفيـة ذاتيـا مهـما بلغت مساحتها فالدول بحاجة لبعضها البعض في هذا المجال.

ومن أجل الحصول على الموارد الأولية نشأت علاقات تجارية قوية بين الدول ذات المصالح المتبادلة تمخـضت عنهـا اتفاقيـات تجـارة دوليـة يحترمهـا الطرفان استمراراً للحياة الاقتصادية في هذه الدول وهذه الاتفاقيـات عـززت العلاقات السياسية بين الدول.

فالموارد الأولية عامل مهم وامتلاك الدولة له يجعل لهـا مكانـة ومركـز دولي وفاعلية أكثر في العلاقات الدولية وكلما كانت الدولة فقيرة وبحاجـة إلى لهذه الموارد كلما كانت واقعة تحت رحمة الدول الكبرى المالك هذه الموارد وهذا ما نلاحظه في العلاقات بين الدول الكبرى والدول النامية.

وهناك نقطـة هامـة لتكـون المـوارد الأوليـة ذات تـأثير في العلاقـات الدولية هو أن تكون الدولة مالكة هذه الموارد قادرة على اسـتغلالها والـسيطرة عليها سياسيا وإن يكون لها قرار سيادي عليها وإلا أصـبح وجودهـا وعدمـه سيان كذلك فإن وجود الموارد الأولية المهمـة كـالنفط مـثلاً يجعلـه دائـما محـل

أطماع من قبل الدول الكبرى وقد تتعرض الدول المالكة له للغزو والاحتلال وخاصة إذا فشلت الدول المحتاجه لهذا العنصر أو المورد في تامين أنظمة موالية لها سياسياً واقتصادياً في تلك الدول وهذا ما نلاحظه من تاريخ العلاقات بين الدول العظمى كالولايات المتحدة والدول الكبرى كبريطانيا وفرنسا من إقامة علاقات طيبة وودية مع دول الخليج العربي لامتلاكها مادة النفط المطلوبة وبشكل مهم لهذه الدول وما حروب الخليج المتوالية والرغبة في السيطرة على هذه المنطقة إلا خير دليل على ذلك.

3. **العوامل الجغرافية (الموقع، المساحة، السكان، الحدود):**

لكل دولة موقع جغرافي على سطح الأرض يعبر عنه بخطوط الطول وخطوط العرض وموقع الدولة بالنسبة لخطوط العرض أهم من موقع الدولة على خطوط الطول لأنه يؤثر بشكل مباشر في المناخ الذي يؤثر بالتالي في القوة البشرية وفي تنوع الثروات سواء الحيوانية أو النباتية في هذه الدولة وهناك مقولة تتحدث عن أن الحضارات المتقدمة أو الدول الكبرى نشأت في المناطق المعتدلة وابتعدت عن المناطق القطبية والقارية حيث نلاحظ بأن الحضارات الكبرى قد نشأت وازدهرت في ظل مناطق ليست شجرية مثل وادي النيل وأراضي ما بين النهرين وذلك لسهولة أراضي تلك المناطق وتوفر المياه فيها.

أ. الموقع:

والموقع له أهمية كبرى بالنسبة للدولة حيث أنه يجسد شخصيتها ويحدد اتجاهات سياستها فمثلاً الدول التي لها سواحل وحدود بحرية وانفتاح باتجاه المياه تكون أكثر اتصالاً بالعالم وتتمتع بعلاقات تجارية وسياسية نشطة مع الدول الأخرى وقد تنبهت الدول إلى مثل هذا الموضوع فحاولت باستمرار السيطرة على المياه والبحار من أجل استمرار تجارتها وبالتالي انعكاس ذلك على اقتصادها وقوتها ومكانتها الدولية.

أما الدول المغلقة (الحبيسة) والتي ليست لها حدود بحرية فهي واقعة في مأزق يشكل لها عبئا كبيرا ويحرمها من الاتصال مع دول العالم الأخرى ولذلك فهي تسعى للحصول أو الوصول إلى أي منفذ يوصل إلى البحر ولذلك تجدها تركز في قوتها على القوات البرية والجوية مستعيضة عن حرمانها من البحر في حين أن الدول البحرية تركز في قوتها العسكرية والتجارية على بناء الأسطول البحري القوي وكذلك الأسطول التجاري الذي يخدم مصالحها بشكل أفضل.

ومن تأثيرات الموقع أيضا تأثيره على نوعية السكان حيث نجد أن سكان المناطق البحرية والساحلية يسعون ويعشقون التجارة والأسفار والحركة والتنقل وهذا كله يزيدهم معرفة وعلما وقدرة على التجارة وبالتالي ينعكس ذلك على نوعية حياتهم والنشاطات التي يمارسونها أو يرغبون بها

ولذلك نجدهم لا يحبون العزلة والانطواء بل يسعون للبحث عن كل جديد، ومن الأمثلة على ذلك الفينيقيين اللذين اشتهروا بالتجارة والانفتاح على العالم.

ولا ننسى أهمية الموقع المتوسط على طرق التجارة حيث يلعب دوراً استراتيجياً في التحكم في خطوط التنقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية ودائماً تسعى الدول الكبرى – والتاريخ شاهد على ذلك– للسيطرة على الدول الواقعة في موقع قد يهدد حركتها البرية أو البحرية أو الجوية وسعت أيضا ليكون لها قواعد جوية أو بحرية أو برية في هذه الدول حتى لا تكون حجر عثرة في طريقها، ومن أمثلة المواقع المهمة في التاريخ هو الموقع المتوسط للوطن العربي الذي كان وما زال يربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب براً وبحراً وجواً رغم اكتشاف الممرات الهامة كراس الرجاء الصالح وفتح القنوات كقناة السويس إلا أنه وبسبب مناخه المعتدل ومياهه الدافئة ما زال الوطن العربي طريقا محببا ومختصرا ومفضلا للتنقل بين أجزاء المعمورة وهذا ما جعله محط أطماع الدول الكبرى والاستعمارية والتاريخ شاهد على ذلك.

ب. المساحة:

عامل مهم من العوامل التي تحدد مكانة الدولة في العلاقات الدولية فالمساحة الكبيرة تعطي الدولة ميزة مهمة وتجعلها عظيمة ومهابة الجانب من

قبل غيرها مقارنة مع الدول صغيرة الحجم، ولكن هذه المساحة إذا تناسبت مع عدد سكان كافي وشعب متحضر ومتطور فإنها تكون عاملا إيجابيا ومؤثرا في دعم موقف الدولة وزيادة هيبتها أمام العالم.

أما من الناحية العسكرية فالمساحة الواسعة مهمة جدا لأنها تعطي الدولة عمقا إقليميا يحمي العاصمة والمدن والمراكز الصناعية الهامة في البلاد وهذا الأمر شهد له التاريخ مثالا حيث أعطت المساحة الواسعة للاتحاد السوفياتي عمقاً دفاعياً لصالحها ضد الغزو الألماني لأراضيها هذا بالإضافة لصعوبة احتلالها من قبل القوات الغازية حيث أن العمق الجغرافي للدولة يتيح لها إمكانية المناورة في القتال وإعادة التنظيم لقواتها كما يمكنها من سحب القوات الغازية إلى أماكن ذات خفايا ومميزات معروفة لقواتها وهذا ما فعله الجيش السوفياتي بالقوات الألمانية في الحرب العالمية الثانية.

أما الدول صغيرة المساحة فإنها تكون سهلة الاحتلال بالإضافة إلى رغبتها دائما بنقل المعركة إلى أرض الغير (إن كانت قوية) وذلك لعدم توفر العمق الكافي الذي يحمي مدنها ومراكزها التجارية والصناعية والسكانية.

أما من الناحية الاقتصادية فإن اتساع المساحة يؤدي إلى تنوع المناخ وأحوال الطقس فيها وبالتالي ينعكس على إنتاجها الاقتصادي وتنوع مواردها الطبيعية وخصوصاً إذا أحسن استغلالها هذه الموارد وهذا يساعد الدول على

الاكتفاء الذاتي والتحكم بهذه الموارد وعالمياً واستغلالها لصالحها للعب دور أو احتلال مكانه هامة ومؤثرة في العلاقات الدولية.

ولكن للمساحة الواسعة بالمقابل جانب سلبي وخصوصاً إذا وجدت مساحات خالية من السكان مثل الصحاري والجبال الشاهقة فهذا يؤدي لقلة عدد السكان فيها أو انفصال هذه المجموعات معينة فيها كونها بعيدة عن المركز ورغبتها بالاستقلال أو أن تصبح مراكز إزعاج للنظام الحاكم رغبةً منها في الانفصال وكذلك فان التخلخل السكاني يجعلها عرضة لأطماع الدول الأخرى وذلك لسهولة اقتطاع أجزاء ذلك لأن إمكانيات الدفاع عن تلك الأجزاء تتضائل، ويدخل في موضوع المساحة أيضاً موضوع آخر له تأثير كبير في وضع الدولة من الناحية الدولية ألا وهو موضوع الحدود.

ج. الحدود:

وهي الخطوط الفاصلة بين الدول والتي تنتهي عندها سيادة الدولة (أ) لتبدأ سيادة الدولة (ب)، والحدود لها تأثير كبير في العلاقات بين الدول سلباً أو إيجاباً حيث أنه إذا طالت الحدود بين دولتين وكانت علاقاتها قوية فإن ذلك يساعد في فتح أبواب الاستيراد والتصدير وانسياب البضائع ورؤوس الأموال وحرية الحركة التجارية مما ينعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي لكلا الدولتين كذلك ينعكس طول الحدود سلباً إذا كانت العلاقات متوترة بين

الدولتين، أما من الناحية العسكرية فان طول الحدود ينهك الخصم ويتطلب من مهارة وقوة تحمل وإعداد هائلة من القوات لنشرها على هذه الحدود كذلك فإن الدول صاحبة الحدود الطويلة تحتاج إلى قوات حرس حدود بإعداد كبيرة لحماية حدودها ومنع الاختراقات التي قد تتعرض لها بكافه أشكالها وهذا يشكل عبئاً اقتصادياً وعسكرياً لا يستهان به لمثل هذه الدول.

وللحدود تأثير كبير على العلاقات بين الدول من حيث أنها مصدر نزاع مستمر بين كثير من الدول ونزاعات الحدود معروفة تاريخيا حيث صنعتها الدول المستعمرة لخدمة مصالحها ودون النظر إلى ظروف السكان وأحوال المواطنين وعدم مراعاتها لموضوع الأثنيات واتصال الشعوب المجاورة بروابط النسب والقرابة والمصاهرة دافعها في ذلك هو مصالحها الاستعمارية.

لذلك فالصراعات الحدودية هي ظاهرة دولية لا تقتصر على دولة دون أخرى بل أنها قد تصيب الأسرة الدولية كاملة وذلك تلبية لغريزة الاستحواذ التي بنيت عليها نفسية الإنسان.

د. السكان:

السكان عامل مهم من عوامل قوة الدولة ومدى احتلالها مكاناً متميزاً في المجتمع الدولي فحجم السكان يلعب دورا كبيرا في ذلك حيث أن عدد

السكان إذا كان كبيراً وترافق بعوامل أخرى أهمها: المستوى التعليمي والتقني الذي وصل له السكان والتماسك الاجتماعي والابتعاد عن التفرقة بين الأجناس والأعراق وسيادة التسامح بينهم والترابط الروحي والمعنوي فإنه يشكل عامل قوة تجعل الدولة متفوقة وقوية ولها مكانة مؤثرة في العلاقات الدولية أما إذا كان العكس فإن النتيجة ستكون معكوسة أيضا.

كذلك فإن عدد السكان إذا كان كثيفاً مع مساحة صغيرة فإن ذلك يشكل عبئا كبيرا على هذه الدولة وخصوصا إذا ترافق ذلك مع تخلف اقتصادي واجتماعي وثقافي فإن ذلك يجعل الدولة في وضع لا تحسد عليه عالميا. والشواهد كثيرة في التاريخ القديم والمعاصر خاصة إذا عجزت الدولة عن توفير الغذاء لسكانها فقد تقوم بالاعتداء على أراضى الدول المجاورة وغزوات المغول والتتار كانت نتيجة الفقر وعجز الدولة عن توفير الغذاء لسكانها، كذلك نجد في التاريخ الحديث أن اليابان مثلاً دعت إلى زيادة النسل والتكاثر لتزيد حروبها وغزواتها للدول المجاورة وكذلك دول المحور شجعت سكانها على التكاثر لنفس السبب قبل الحرب العالمية الثانية، ولا ننسى النمو السكاني وأثره على قوة الدول حيث أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرات الدولة البشرية والاقتصادية وله آثار عسكرية وجيوبولوتيكية تنعكس على قوة الدولة حيث أن بعض الدول تشجع سكانها على النسل والإنجاب وتقدم لهم الجوائز

التشجيعية مثل فرنسا وبعض دول أوروبا الشرقية حيث أن هذه الدول تـدرك أن انتقال هذه الفئـات مـن الأطفـال إلى مرحلـة الـشباب يرفـدها بالقـدرات البـشرية اللازمـة لهـا خـصوصا الـدول الـصناعية ذات المـساحة الواسـعة كالولايات المتحدة واستراليا.

4. **العامل العسكري:**

لا يستطيع أحد إغفال أو انتقاص الدور الهام والمؤثر الذي تلعبه القوة العسكرية في العلاقات الدولية فبناء القوة العسكرية ضروري جدا لكل دولـة وذلك لكي تحافظ على أمنها القومي وتحمي مقدراتها وتحقق أهدافها فـامتلاك السلاح أمر ضروري لكل دولة وبه تقاس أهمية الدولة وقوتهـا وقـدرتها عـلى فرض نفسها على خريطة العلاقات الدولية كعنصر فاعل ومؤثر.

والقوة العسكرية: هي تعبـير عـن الحـشد العلمـي للعنـاصر البـشرية والمقومات التقنية والاعتبارات الاقتصادية لما يخدم أهداف هذه المؤسسة التي من مظاهرها القوات المسلحة وذلك بما يخدم أعمال الدفاع والهجوم

ويرتبط هذا العامل ارتباطاً وثيقاً بقـدرة الدولـة الاقتـصادية فالدولـة الغنية ذات الاقتـصاد القـوي التـي تتـوفر فيهـا الإمكانـات الماديـة والبـشرية تستطيع أن تتفوق على غيرها بامتلاك الـسلاح وتطـويره، وهـذا مـا لاحظنـاه خلال فترة الحرب الباردة والتسابق على التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد

السوفياتي (السابق) فلولا القاعدة الاقتصادية والصناعية المتينة القوية لما استطاعت هذه الدول أن تطور وتصنع أسلحة حديثة وعالية التقنية مثل الصواريخ والقنابل النووية والغواصات والطائرات ...الخ فالاقتصاد هو الدعامة الحقيقة للقوة العسكرية.

كذلك فإن القوة العسكرية يجب أن تحظى بدعم سياسي لتأخذ الشرعية المناسبة لها وتحتل الموقع المقنع لأبناء شعبها لأن القوة العسكرية قد تستنزف كثيراً من الجهود والنفقات التي قد تؤثر سلباً على أبناء الشعب وعلى دخولهم لذلك يجب أن تحظى بالدعم والرضى والتأييد على المستوى الرسمي والشعبي في البلاد.

ومن العناصر الهامة للقوة العسكرية التي قد تلعب أدواراً كثيرة ومؤثرة في العلاقات الدولية هو عدد (حجم) القوات المسلحة التي تحتفظ بها الدولة فلا شك أن العدد الكبير للجيش في دولة ما يعطيها القوة أمام دولة ذات جيش صغير العدد ويجعلها مهابة الجانب من قبل خصومها وأعداءها.

والقوة العسكرية بكافة عناصرها البشرية والمادية لعبت وتلعب دورا كبيرا في تغيير شكل العلاقات بين دول العالم وفرض مفاهيم وأوضاع جديدة لم تكن معروفة ومن أمثلة ذلك في تاريخنا المعاصر هو قدرة الولايات المتحدة العسكرية والتي أصبحت تستخدمها في أدوار كثيرة وكبيرة في مختلف أرجاء العالم مثل مكافحة الإرهاب والتخلص من الأنظمة الدكتاتورية كما حصل في

حروبها مع طالبان في أفغانستان والعراق وتهديدها باستخدام القوة العسكرية ضد الدول التي قد تمتلك السلاح النووي أو التي قد تهدد الأمن والسلم الدوليين مثل كوريا وإيران وهذا التدخل من قبل الولايات المتحدة في شؤون الدول و الشعوب احد الأدلة على إظهار قوتها العسكرية وهنا نستذكر قول الرئيس الأمريكي "كنيدي" من على ظهر حاملة الطائرات "كيتي هوك": "أن السيطرة على البحار تعني الأمن والسلام ويمكن أن تعني النصر"، وهذا ما دفع الولايات المتحدة لأن تدرك بأن الدفاع عن مصالحها البترولية في المنطقة لا يتم إلا بالسيطرة على البحر الأبيض المتوسط وهذا الحال مشابه لحال الإنجليز الذين أدركوا في فترة ما بأن من مصلحتهم وضمان استقرار ملاحتهم هو السيطرة على قناة السويس.

ولذلك طورت الولايات المتحدة من استراتيجيتها في التحول من القواعد الثابتة إلى القواعد المتحركة وذلك من خلال حاملات الطائرات والأساطيل البحرية التي تجوب البحار و المحيطات دون إذن أو موافقة من أي دولة.

5. **التقدم العلمي والتكنولوجي:**

يعيش العالم اليوم ثورة حقيقية في المجالات العلمية المختلفة وهذه الثورة كيف لا يكون لها وزن في ميزان العلاقات الدولية؟ بلى إنها عامل مهم وحيوي ومؤثر في العلاقات الدولية، فالتسابق في ميدان التكنولوجيا يجعل

الدول تأتي بشيء جديد في مختلف المجالات كل يوم تقريبا فها نحن نشهد ثورة المعلومات وعـالم الحواسـيب والانترنـت فالمعلومـة أيـنما كانـت ومهـما كـان مصدرها أصبحت متاحة أمام الجميع للاطلاع عليها وبالتالي إجـراء مـا يلـزم عليها سواء من قبل الأفراد والمؤسسات أو الدول.

أضف إلى ذلك أن الحاسوب قد يدخل بل قـد دخـل في كـل مجـالات الحياة فها هو يسيطر على تسيير المركبات الفضائية ويتحكم بمساراتها وبأعمالها وبانطلاقها وسلامتها ثم عودتها محملة بالكم الهائـل مـن المعلومـات، وأيـضا يتحكم الحاسوب بحركة الطيران والسير وأعمال البوليس وإطلاق الصواريخ وتوجيهها وله دور كبير في المجال العـسكري فهـو يوجـه القـذائف ويـتحكم بإطلاقها ومسارها ووصولها إلى هدفها لتصبح تحمل اسما يليق بهـا "كالقنابـل الذكية (Smart Bomb)"مثلا كذلك ويتدخل في الحياة الاجتماعية والأحـوال المدنية والشخصية وحفظ البيانـات والإحـصاءات ومجـالات كثـيرة يـصعب حصرها، ناهيك عن ثـورة الاتـصالات الهائلـة التـي جعلـت العـالم كالقريـة الصغيرة بل كالحي الواحد الذي لا تجد صعوبة في الوصول إلى من تريـد ومـا تريد بكبسة زر واحدة من جهاز صغير موضوع في جيب الإنسان.

فالتقدم العلمي والتكنولوجي شمل كافة المرافق الحياتية من اجتماعيـة واقتصادية وعسكرية وغيرها مما دفع الدول للتسابق في الوصول إلى قمة الهرم

العلمي والتكنولوجي لكي تتفوق على غيرها وتحتل مكانة ذات تأثير بالغ ومهم في العلاقات الدولية ومن أمثلة الدول المتقدمة في المجالات العلمية والتكنولوجية اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها وهذا ما جعل لها مكانة خاصة ومميزة في الميزان الدولي.

الفصل الثالث

النظام الدولي

يتحدث هذا الفصل عن موضوع النظام الدولي وما يحيط به من تفاصيل حيث أن هناك لبس بين الباحثين في مفهوم النظام والمنظومة والمنتظم والنسق والتي تعني جميعها (system) وبين مفهوم النظام بمعنى (order) حيث أن مصطلح (system)يعني في أدب العلاقات الدولية (مجموعه من الأجزاء المتفاعلة) وعرفة جوزيف فرانكل بأنه :" مجموعه من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام " .

ومحمد طة بدوي يطلق علية اسم (النسق) ويعرفه بأنه :" مجموعه من عدد من الوحدات السياسية بقوى متدرجة يقود علاقات القوى فيما بينها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى " ، جميع هذه التعريفات تحتوي على شقين هما : 1. وجود وحدات في المجتمع الدولي بمختلف الأنواع 2. وجود تفاعل وحراك بين هذه الوحدات ، وهذا يعني انه لم تعد الدولة وحدها هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية بل أصبح هناك لاعبين آخرين كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية والمنظمات العابرة للقوميات واتحادات العمال وصندوق النقد ومنظمة الصحة .... الخ من هذه الوحدات ، والتفاعل بين الوحدات هو عبارة عن فعل ورد فعل ، فأي فعل من جانب الدولة (أ) ينتج عنه رد فعل من جانب الدولة (ب) ، وقد تأخذ هذه التفاعلات شكلين أما

سلبي وإما ايجابي وهي على أنواع مختلفة إما سياسية أو اقتصادية أو دبلوماسية أو دعاية وإعلام وكذلك حركة الأفراد والجماعات وهذا ينقلنا إلى تبدل تسمية النظام الدولي إلى النظام العالمي حيث لم تعد الدولة هي وحدة التحليل بل أصبح العالم كله مجالا لذلك .

هناك تعريفات كثيرة لمفهوم النظام ومن أبرزها :

- (اناتول رابوبورت) والذي يقول فيه :" إن المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام ".(6)
- أما (مورتن كابلان) فيعرف النظام بأنه :"مجموعه المتغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجه كبيرة ومتغايرة في نفس الوقت مع بيئاتها كما ان بينها مجموعه من العلاقات الداخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية "(7).
- أما (ستانلي هوفمان) فقد عرفه بأنه:"عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الاساسيه في السياسة الدولية "(8)

---

[6] . جيمس دورتي ،روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمه د . وليد عبد الحي ، كاظمه للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، 1985، ص 100.

[7] . المصدر السابق ،ص 113.

[8]. keneth waltez, **theory of international politics** , reading: mass addis- Wesley publishing company ,1979 ,p162.

k,j,holesti, **international politics** ,afrome work for analysis prentice –hall.inc ,1967.p9.

- أما (هولستي)فانه يعرف النظام الدولي على انـه :" تجمـع يـضم هويـات سياسية مستقلة تتفاعل بين بعضها البعض وفقا لعمليات منتظمة " ([9])

- أما (أنتوني دولمان) فأنة يعرف النظـام ألـدولي بأنـة :"أنمـوذج لعلاقـات القوة بين اللاعبـين الـدوليين لـه القـدرة عـلى تـأمين القيـام بالفعاليـات ألمختلفة طبقا لمجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة ".([10])

- أما (جـورج لنكـولن) فأنـة يـرى النظـام الـدولي عبـارة عـن :"ترتيـب للعلاقات بين الدول في وقت معين ".([11])

ويرى البعض ان النظام الدولي هو :"عبارة عن أفكار مركبـة ومتغـيرة وتدابير عسكرية تضم وتتزود بالقوة من عناصر الانتظام التي هـي في الغالـب تخص العلاقات بين الدول" .(12)

يبدو من خلال هذه التعريفات التـي قـدمها كبـار البـاحثين والعلـماء الذين درسوا النظام العالمي أن النظام الدولي يتمحور حول عمليـه هامـه بـين مجموعات محددة وهذه العملية هي التفاعل الـذي يـشكل مـا يـسمى بـشبكه

---

[9] .

[10] . سعد حقي ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، د ت ، ص ص 42 ،43

[11] . المصدر السابق ، ص 43.

[12] Lyon peter ," **New States and International Order** "in James Allen "The Bases of International Order Oxford University press ,London ,1973,p25.

العلاقات بين هذة المجموعات (الوحدات)التي قامت بعمليه التفاعل ولعل شبكة العلاقات الناتجة عن هذا التفاعل هي التي تخلق الترابط والاعتماد بين هذه الوحدات وترفع منسوب التداخل فيما بينها لتصل إلى مرحله عدم الاستغناء عن بعضها البعض كما حصل في الوقت الحاضر الذي وصلت فيه العلاقات بين الدول إلى الاعتماد المتبادل لدرجه أصبح من العسير الحديث عن شؤون داخليه وشؤون خارجية مفصولة عن بعضها البعض فالداخل يؤثر في الخارج بشكل يصعب فيه فصل الأشياء عن بعضها البعض .

هذا وقد نظر كثير من الباحثين والمفكرين لشكل النظام الدولي وقدموا تصورات عظيمة وكبيرة في هذا الإطار وقد كان من أبرزهم (مورتن كابلان)حيث وضع (كابلان) ستة نماذج لنظم دوليه افتراضيه وهي ([13]):

1. نظام توازن القوى : وهو نظام دولي اجتماعي واللاعبين الرئيسيين فيه هم الدول القومية، ويفضل أن لا يقل عددهم عن خمسة لاعبين وذلك لكي يتمكن النظام من أداء وظائفه بفعالية ،حيث يرى بعض المفكرين أمثال (كارل دويتش) انه كلما زاد عدد الأطراف الرئيسية في هذا النظام فان ذلك يساهم في استقراره ،بمعنى أن الصراع يخف عندما يزداد أقطاب هذا النظام ، بينما يرى آخرون أمثال (كينيث ولتز) ان النظام الثنائي

[13] . جيمس دورتي ،روبرت بالستغراف،مصدر سابق ،ص ص130،129.

القطبية فيه استقرار أكثر من المتعدد الأقطاب،[14] وقد ساد هذا النمـوذج في العلاقـات الدوليـة في الفـترة مـن القـرن الـسادس عـشر إلى القـرن العشرين. واستخدمت الحكومات هذا المبدأ في ذلك الوقـت للمحافظـة على السلام. والواقع أن توازن القوى يحدث إذا لم تتمكن دولة واحـدة أو تحالفٌ من الدول من مهاجمة دولة أخرى أو تحالف مقابل. وإذا ما تمكنت دولة واحدة من بناء قوتها العسكرية يمكن لمجموعة من الدول الـضعيفة المواجهة أن تبني تحالفًا مؤقتًا رادعًا ضد الدولة الأولى، وبهذا لـن تـتمكن الدولة القوية من مهاجمة أيٍّ من الدول الضعيفة، لخوفها من هجوم مضاد عليها من الدول المتحالفة.

2. نظام ثنائي القطبية المهلهلة(المرن): وابرز ملامحه هـو وجـود كتـل كـبرى مثل الناتو وحلف وارسو مع وجود قـوة كـبرى داخـل كـل تكتـل مثـل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقا).

3. نظام القطبية الثنائية الصلب (المحكم) :يختلف عن سابقه في أن الأطراف المشاركة في هذا النظام هي اقل من سابقه.

---

14 . ناصـيف يوسـف حتـى،**<u>النظريـة في العلاقـات الدوليـة</u>** ،دار الكتـاب العـربي ،بـيروت ،1985،ص48- 54.

4. النظام العالمي : وابرز ما فيه هو وجود طرف عالمي يقوم بوظائف مختلفة تجاة أطراف النظام في النظام الثنائي القطبية المرن وتتخذ فيه القرارات طبقا للمصلحة الدولية ككل ،ويمتاز بإمكانية ظهور صراع المصالح.

5. النظام الهرمي(Hierarchical) وهو نوعين :موجه وغير موجه وهو قائم على أساس وظيفي وليس على أساس إقليمي سياسي ،ويختلف الموجه عن الغير موجه في انه يعمل وفقا للقواعد السلطوية والديكتاتورية بينما غير الموجه يعمل وفق القواعد الديموقراطية وأطرافه الاساسيه هي جماعات الضغط وليس الدول ويتسم بدرجه كبيرة من الاستقرار وتوفر قنوات الاتصال التي تسهل السيطرة والتحكم .

6. نموذج الوحدة المعترضة : ويمتاز بظهور دول صغرى تمتلك قوة نووية وبسبب خوف كل طرف من الأخر فان هذا النظام يتجه نحو الاستقرار أكثر من غيرة .

وتقوم على فكرة أن على الأطراف أن لا يمارسوا فعلا لا يرغبوا أن يمارسه الآخرون ضدهم ،أي أن تكون لدى كل طرف من الأطراف قناعه بان الطرف الأخر قادر على تدميرة ، وبالإضافة إلى هذه النماذج فقد نّظر آخرون إلى أنواع أخرى من النظم الدولية أمثال (روزكينس) الذي اقترح نموذجا جديدا وهو نموذج القطبية الثنائية المتعددة .

ويبدو أن كثيرا من هذه النماذج قد عاشتها البشرية في مراحلها المختلفة وخاصة بعد معاهدة (وست فاليا) 1648([15]) التي كانت بمثابة نقطة التحول الرئيسية في التمييز بين أنماط النظم الدولية المختلفة والتي بموجبها انتهت الحروب بين أجزاء أوروبا ووضعت مبادئ هامه نظمت العلاقات بين هذة الدول وحددت الحدود السياسية وقررت سيادة كل دولة بشكل منفصل عن غيرها من الدول ومنعتها من التدخل في شؤون غيرها من الدول، ومنذ ذلك الحين عاش النظام الدولي متخذا أشكالا متعددة من متعدد القطبية إلى ثنائي القطبية ثم أحادي القطبية ، ولعل أهم ما جاءت به معاهدة سلام ويستفاليا 1648م ما يلي([16]):

1. فتحت المجال أمام قادة الدول لعقد المؤتمرات والمقابلات على هيئة مؤتمر.

([15]) وهو الوقت الذي انتهت فيه الحروب الدينية وولدت فيه الدولة القومية في أوروبا ،حيث قامت على أنقاض النظام الإمبراطوري الذي كان سائدا في العالم ،واعتبر كثير من المفكرين إن القومية ليست نتاج قانون طبيعي بل هي نتاج ظروف تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ... الخ .يعرف (مانشيتي) المفكر الإيطالي "القومية" بأنها :"مجتمع طبيعي من البشر يرتبط مع بعضة البعض بوحدة الأرض والأصل والعادات واللغة بسبب الاشتراك في الحياة والشعور الاجتماعي " .

[16] .للمزيد انظر: عطا زهرة ، مصدر سابق ، ص 242.

2. اعتمدت مبدأ المساواة بين الدول بغض النظر عن نظمها الداخلية، ملكية أو جمهورية، وأيضاً مذاهبها الدينية كاثوليكية أو بروتستانتية، وتعتبر بداية الطريق لعلمانية العلاقات الدولية.

3. اعتماد نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة بدلاً من المؤقتة.

هذا ويستمد النظام الدولي شكله من بنيته وتكوينه وطبيعة التفاعل بين مكونات البنية ذاتها ، ويتم التفريق بين الأنواع ألمختلفة من هذه النظم باختلاف عدد ألللاعبين الرئيسيين في هذا ألنظام بالإضافة إلى نمط التفاعلات السائدة بين أجزاء البنية ،فمثلا النظام المتعدد القطبية هو نظام شهدته البشرية كثيرا عندما وجد على قمة الهرم فيها مجموعة من الدول التي تمتلك القوة السياسية والعسكرية والنفوذ بكافة أشكاله ولعل القرن التاسع عشر شهد خير مثال لهذا النموذج الذي تمثل بوجود دول قوية مثل فرنسا وبريطانيا وبروسيا وألمانيا وروسيا والنمسا إضافة إلى ايطاليا والتي كانت تمتاز بأنها متعادلة مع بعضها البعض من حيث امتلاك مكونات القوة وعناصرها .

أما النظام الثنائي القطبية فكان القرن العشرين خير شاهد على وجوده حيث تمثل بوجود قوتين عظيمتين هما الولايات المتحدة الاميركيه والاتحاد السوفيتي ،وفي هذا النموذج تكون هاتين القوتين هما قطب الرحى الذي تدور

في فلكه بقية دول العالم منقسمة على نفسها تميزها علاقات التنـافس والـصراع في كل المجالات وخاصة في القوة العسكرية والاقتـصادية كـما حـصل خـلال فترة الحرب الباردة والتنافس الرهيب الذي كان يحصل بـين قطبـي العلاقـات الدولية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ،ولعـل وجـود تجمـع يـضم كـل مجموعة من هذه الدول تحت لوائه هو ابرز ما يدل على حـدة التنـافس وشـدته ،حيث كان حلف الناتو وحلـف شـمال الأطلـسي بمثابـة كبـشين متـصارعين يضمان في اطارهما دولا كبرى جمعتها عوامل الجغرافيـا والتـاريخ مـع بعـضها البعض .

من الصعب الحديث عن نظام دولي دون وجود بعض المكونات الهامة والتي تضمنتها التعريفات السالفة الذكر وهي وجود أطراف فلا بد من تفاعل بين هذه الأطراف مما ينتج عنها غايات وأهداف ومـصالح هـي التـي تـشكل بمجموعها مـا يمكننـا أن نـسميه النظـام الـدولي ،وهـذا الحـديث ينقلنـا إلى موضوع أخر ألا وهو عناصر (أطراف) ومكونات هذا النظام .

المبحث الأول :أطراف النظام الدولي

أولا : .الدول:

ما زالت الدولة هـي اللاعـب الرئيـسي والفاعـل الأول في العلاقـات الدولية عـلى الـرغم مـن التغـيرات الكبـيرة والهامـة التـي اجتاحـت الدولـة وخصوصا في زمن العولمة الذي بدأ يجرد الدولة من الصلاحيات وبدأ مفهوم الدولة القومية يتعرض للاهتزاز الشديد، ولكن مع ذلك ورغـم هـذا التغـير الكبير الـذي حـدث في بنيـة وتركيبـة وتفـاعلات النظـام الـدولي إلا أن كـل نظريات العلاقات الدولية من الواقعية مـرورا بالواقعيـة الجديـدة والليبراليـة الجديدة وصـولا إلى نظريـة النظـام العـالمي الجديـد التـي طرحهـا (مانويـل فاليرشتاين) مازالت تعتبر الدولة هي الفاعـل الـرئيس والأول في العلاقـات الدولية مع التفاوت بين كل منها في التفاصيل .

مفهوم "الدولة".

اختلفت التعاريف لمفهوم"الدولة" بـاختلاف الأشـخاص والأزمـان والأماكن ولكن معظمها تجمـع عـلى مجموعـة مـن العنـاصر التـي لا بـد مـن توافرها في التعريف بمفهوم"الدولة" وهنا نذكر بعض هـذه التعـاريف لـيس على سبيل الحصر ومنها:

- عرف المفكر السويسري "بنشلي" الدولة بأنها: "جماعة معينة من الأفراد والذين يعيشون بصفة دائمة ومستمرة على أرض معينة بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة".
- الرئيس الأميركي "ويلسون" عرفها: "بأنها شعب منظم خاضع للقانون ويقطن أرضاً معينة"
- العميد "ديجي" يعرف الدولة بأنها: "عبارة عن جماعة من الناس الاجتماعيين بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة".
- المفكر "وايزمان" قال بأن الدولة هي: "الترجمة القانونية لفكرة الوطن، ففيها تتلخص جميع الحقوق والواجبات التي تتصل بالوطن.[17]

رغم اختلاف التعاريف في الصياغة اللغويّة إلا أنها تتفق على وجود عناصر وأركان لازمة وضرورية لقيام الدولة وهذه العناصر هي:

1. **الشعب:**

وهم الأفراد الذين يقيمون على أرض الدولة المحددة بالمساحة المعلومة وقد يتراوح عدد هؤلاء الأفراد بين بضعة آلاف إلى ما يزيد عن المليار نسمة كما

[17] . للمزيد من التعاريف انظر: د. بطرس غالي، محمود خيري عيسى، المدخل إلى علم السياسة، ص153.

- أيضاً: د. محمد ليله، **النظم السياسية (الدولة والحكومة)**، دار الفكر العربي، ص21.

هو الحال في الصين والهند،وعدد الأفراد مهم جداً في الدولة، فبدون الجماعة البشرية لن تقوم الدولة، وعددهم من الأفضل أن يتناسب مع مساحة الدولة والموارد الطبيعية المتاحة فيها حتى لا تكون كثرة العدد أو قلته عبئاً على الدولة وسبباً في ضعفها وتقهقرها

لذلك نستنتج أن للطاقة البشرية علاقة مباشرة لقوة الدولة أو ضعفها، فإذا كان عدد الأفراد مناسباً ومتماسكاً ومتجانساً من حيث التركيب العقائدي والفكري والاقتصادي والعرقي كان ذلك عامل قوة للدولة، أما إذا كان الشعب يعاني من عدم التجانس وكثرة الإختلاطات واختلاف العادات والتقاليد والعرق واللغة فإن ذلك ربما يؤدي إلى مشاكل داخلية ودرجة عالية من صعوبة التفاهم بين الأقليات والهيئات الحاكمة في الدولة. وكما قال أرسطو فإن"المواطنة" هي دائماً امتياز شرف لأن المواطنة هي التي تعطي الحق للأشخاص التمتع بجنسية الدولة وهؤلاء هم رعايا الدولة الأصليين أو الوطنيين وليسوا كالأجانب الذين يقيمون في الدولة وليس لهم الحق في التدخل في سيادة الدولة وسلطانها أو تقرير أي أمر يتعلق بهذا الخصوص.

2. **الإقليم:**

وهي تلك الرقعة المحددة المساحة والتي تشمل الإقليم الأرضي والفضاء الجوي والمساحة المائية. والإقليم قد يكون واسعاً ذو مساحات

شاسعة تقدر بملايين الأميال المربعة وقد يكون بضعة أميال مثل لكسمبورغ التي تبلغ مساحتها(999) ميل مربع فقط.

أما مدى تأثير حجم المساحة على الدولة قوةً أو ضعفاً، نجد أن لها تأثيراً مباشراً فكلما كانت المساحة واسعة وكبيرة ومحتوية على المصادر الطبيعية المتنوعة والموارد الكثيرة وكان عدد السكان متناسباً مع هذه المساحة بالإضافة إلى وجود التقدم العلمي والتكنولوجي فإن ذلك كله عامل من عوامل قوة الدولة، أما إذا كانت المساحة صغيرة وفقيرة الموارد وعدد السكان قليل فإن ذلك يشكل عامل ضعف يجعل الدولة في وضع لا تحسد عليه من حيث قدرتها على التفاعل مع البيئة الدولية والإقليمية المحيطة بها.

كذلك فإن اختلاف التضاريس وما يرافقه من اختلاف المناخ عوامل ذات تأثير مباشر على الدولة سواء سلباً أم إيجاباً والشواهد كثيرة بين دول العالم كالصين وروسيا والولايات المتحدة وكيف ساهم اتساع المساحة واحتواءها على الموارد والتقدم العلمي المرافق لذلك في إعطاء القوة لهذه الدول سواء كانت قوة اقتصادية أو سياسية، وكذلك الحال المعاكس لكثيرة من الدول الصغيرة الفقيرة الحال والضعيفة دولياً وبكل المقاييس.

3. السلطة الحاكمة.

لا بد لكل دولة من هيئة حاكمة يتفق عليها الأفراد وتحظى بالقبول من أجل تنظيم شؤونهم ورعاية مصالحهم وبالتالي تحقيق رغباتهم وغاياتهم،

فبدون الهيئة الحاكمة ستعم الفوضى والتناحر وتسود شريعة الغاب بدل القوانين والأنظمة التي بها يتحقق الأمن والطمأنينة.[18]

4. **السيادة:**

وتعني امتلاك الدولة للقدرة على ممارسة سلطانها على إقليمها وعلى الأفراد الذين يعيشون فوق هذا الإقليم وكذلك أن لا تخضع لهيمنة أو سلطان خارجي وإن تكون مستقلة وذات إرادة حرة غير تابعة لأحد.

والسيادة لها مظهران المظهر الداخلي: الذي تمارس فيه الدولة سلطتها على إقليمها وأفرادها والمظهر الخارجي الذي يعني أن لا تخضع لدولة أجنبية.

ومن أشهر من كتب في موضوع السيادة المفكر "جان بودان" الذي عاش بالفترة (1530-1596م) الذي عرّف السيادة بأنها هي"السلطة العليا".

5. **الاعتراف الدولي:**

يرى بعض المفكرين أن الاعتراف الدولي ضرورة لا بد منها لكي تأخذ الدولة مكانتها في المجتمع الدولي وتستطيع المساهمة في العلاقات الدولية.

---

[18] . للمزيد عن شرعية السلطة راجع: د. احمد جمال الظاهر، **مشكلات العلوم السياسية**، ج2، عمان، ص29-34.

والاعتراف هو شهادة من دول العالم بظهور دوله جديدة وقد يأخذ أشكالاً مختلفة، فأما أن يكون فردياً أو جماعياً من خلال مؤتمر دولي أو معاهدة دولية.

رغم التغير الكبير الذي حدث في بنية وتركيبة وتفاعلات النظام الدولي إلا أن كل نظريات العلاقات الدولية من الواقعية مرورا بالواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة وصولا إلى نظرية النظام العالمي الجديد التي طرحها (مانويل فاليرشتاين) ما زالت تعتبر الدولة هي اللاعب الرئيسي والفاعل الأول في العلاقات الدولية .

هناك عناصر محددة تتجسد فيها قوة الدولة وهي كذلك تشكل العناصر الأساسية للنظام الأمني في أي دوله وبغض النظر عن حجمها وشكلها الجغرافي وظروفها الداخلية أو الخارجية ،فكل كيان يسعى للحفاظ على نفسه وتحقيق الحد الأدنى من متطلبات الأمن فية ،لذلك فقد كانت هناك عناصر تقليدية للأمن ولكنها طريقه حسابها والتعامل معها ومحورتها وتوظيفها لخدمة الأمن الوطني اختلفت وتغيرت حسب الظروف وتنوعت عبر ألازمان مؤثرة ومتأثرة بعوامل التاريخ والجغرافيا وبنمط العلاقات بين الدولية السائدة في بنية النظام الدولي ،لذا فمن غير المعقول أن تبقى –وعلى سبيل المثال – القوة العسكرية أو مساحة الدولة وحجمها هي وحدها الأساس في تقرير موقع الدولة في العلاقات الدولية .

إن التطورات التي شهدها العالم وعبر تاريخ العلاقات الدولية يـدل على التغير الكبير الذي أصاب عناصر قـوة الدولـة وعنـاصر الأمـن الـوطني حيث أضافت لها أو قلصت بعضا منها ولا شك أن تطور نظريات العلاقـات الدولية من الواقعية إلى الليبرالية ثم الليبرالية الجديدة(نيو ليبرالية) إلى نظريـه النظام العالمي الجديد...الخ تثبت صحة هذا الطرح ،ولاشك أيضا إن عناصر الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة تختلف من حيث التوفر والقوة من بلـد إلى آخر ،فهناك دول تمتـاز بترسـانتها العـسكرية الهائلـة وهنـاك دول تمتـاز بقـوة الاقتصادية الضخمة وهناك ثالثه تتمتع بموقع جغـرافي اسـتراتيجي وحيـوي وهناك أخرى تمتلك من المقومات الاجتماعية والنفسية لـشعبها مـا يجعلهـا في الصدارة ،وكذلك فان العنصر الذي يشكل مصدر قـوة لدولـه مـا قـد يكـون نقطه ضعف لدولة أخرى وهكذا ، وفي ذات الوقت فقد تحتوي بعض الـدول لمقومات وعناصر كثيرة مجتمعة مما يؤهلها للعـب دور بـارز في مجـال الـسياسة الدولية والعلاقات الدولية خاصة إذا أتقنـت فنـون اللعبـة في اسـتغلال هـذة المقدرات والمكونات لصالحها كما هو حال الولايات المتحدة اليـوم ، والمـشهد العالمي يبين بوضوح هذا السيناريو الذي ذكرناة.

وقد اختلـف البـاحثون والمفكـرون في تحديـد أولويـة هـذة العنـاصر واختلفوا في بيان أهمها ولكن رغم الاختلاف إلا أن معظم الدراسات في هـذا

المجال تجمع على مجموعه من العناصر والمقومات التي تتقاطع وتتلاقى مع بعضها البعض رغم اختلاف الباحثين في تحديدها بدقه ،ومن ابرز من نظّر في هذا المجال هو (هانز مورغانثو) الذي اعتبر أن عناصر القوة الشاملة للدولة تتمثل بالعناصر الآتية :

أ. العامل الجغرافي.
ب. الموارد الطبيعية.
ت. الطاقة الصناعية.
ث. القوة العسكرية.
ج. السكان.
ح. الشخصية القومية.
خ. الروح المعنوية.
د. نوعية الدبلوماسية.
ذ. نوعية الحكم.

أما أس كلاين Ray.S.Cline .فأنة يرى أن عناصر القوى الشاملة للدولة، هي:

ا.الكتلة الحيوية / الكتلة الحرجة لدولة Critical Mass

ب.القوة الاقتصادية.E (Economic Capability)

ج.القوة العسكرية .M (Military Capability)

د.الهدف الاستراتيجي.S (Strategic Purpose)

ه.الإرادة الوطنية .W (National Will)

حيث وضع معادلة لقياس قوة الدولة تجمع بين العناصر المادية والعناصر المعنوية وهذه المعادلة هي :

قوة الدولة = حاصل ضرب مجموع عناصر الكتلة الحيوية من سكان وإقليم ، وقدرة اقتصادية × حاصل جمع الهدف الاستراتيجي والإرادة على تحقيق الهدف القومي

أما محمد طه بدوي فقد بين أن عناصر قوة الدولة تكمن في :

أ. **العوامل الطبيعية: وتشمل :**

- المجال .
- السكان .
- الموارد الاقتصادية.

ب. **ب.العوامل الاجتماعية. وتشمل على :**

- الوحدة الوطنية .

– القيادة السياسية.

أما كاظم هاشم نعمة فأنة يرى أن مقومات قوة الدولة تشمل نـوعين من العوامل :

أ. عوامل أساسية، وتتضمن : الجغرافيا والحدود والموقع، المساحة، السكان، والمواد الأولية، والتقدم الصناعي.

ب. عوامل مساعدة : وتتمثل في التنظيمات السياسية والاجتماعية، والقيادة، ونظم الحكم ، فمهما كان الأمر فأنة لا يصل إلى مرحلة التناقض والخلاف في تحديد هذه العناصر بين الباحثين لان ثمة كثير مـن العوامـل المشتركة بينهم وان اختلفت التسميات لـذلك فإننـا سـوف نتطـرق إلى العنـاصر والمقومات بشكلها العمومي ومـن خلالهـا نتطـرق إلى القـضايا الفرعيـة والعوامل الأخرى التي تدخل ضمنها ، وفيما يأتي ابرز العناصر التقليديـة للأمن الوطني وأثرها على قوة الدولة أضـافه إلى مـا أحدثتـه التطـورات العالمية وتغيرات النظام الدولي في هـذه العنـاصر بالإضـافة إلى العنـاصر الجديدة التي أفرزتها التطورات التي شهدتها الإنسانية في العقود الأخـيرة [19].

[19] . للمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى الموقع الالكتروني لمجلة المقاتل .

وهناك أيضا بعض المحاولات البارزة لتحديد عناصر قوة الدولة نورد أبرزها :

أ. محاولة (Wilknson) : حيث حدد ثلاثة أبعاد لقياس قوة الدولة ، وهي الأساس الجيوديمغرافي من حيث الموقع والسكان والموارد ، الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية ، والقدرة على العمل الجماعي اجتماعياً وأخلاقياً ومعنوياً وسياسياً .

ب. محاولة (Wendzel): حيث حدد ثماني عناصر أساسية لقياس قوة الدولة وهي الجغرافيا ، السكان ، الموارد الطبيعية ، القوى الاقتصادية ، القوة العسكرية الوظائف الحكومية وخصائص المجتمع صانع القرار .

ج. محاولة " Leg &Modeson": حددا ستة عناصر او عوامل هي : المصادر البيئية المصادر السكانية ، القدرات الثقافية (نظام القيم) ، القدرات الاقتصادية ، القدرات التنظيمية ، القدرات العسكرية .

محاولة Organskey: حدد ستة عناصر هي : السكان ، التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية ، الأخلاق القومية ، المصادر او الثروات ، والجغرافيا ، حيث أشار إلى أن هذه العناصر تترابط فيما بينها ، ويؤثر كل منها في الآخر وأوضح أن عناصر

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نخلص إلى أن عناصر قوة الدولة الرئيسية تتشمل بما يلي:

1. : القوة العسكرية([20]):

لاشك أن القوة العسكرية كانت وعلى مدار التاريخ هي العنصر الحاسم والهام في تقرير قوة الدولة وهي الأساس الذي يرتكز علية الأمن لأية مجموعة بشرية ، لذلك فقد عنيت بها الأمم وعلى مدار التاريخ عناية فائقة أكثر من غيرها من العناصر والمقومات ،والتاريخ يثبت صحة هذه الفرضية حيث قامت الإمبراطوريات والممالك ببناء الجيوش الجرارة العظيمة واحتلت الأرض وسيطرت على الموارد من خلال هذه القوة العسكرية الفائقة ،فقد كانت القوة العسكرية بالنسبة لهذه المجموعات هي العنصر الذي يجلب بقية عناصر القوة كالموارد الغذائية أو الهيبة السياسية أو الراحة النفسية ... الخ من العناصر الهامة والمؤثرة في قوة الدولة ،وهو العنصر الأول الذي من خلاله تحقق الدولة أمنها القومي ،وخاصة إذا ما علمنا أيضا أن الدول وعلى مدار تاريخ الإنسانية لم تكن تعيش في مأمن من المخاطر والاعتداءات ،لذلك

---

20 . لمزيد من المعلومات عن دور القوة العسكرية في النظام الدولي الجديد ،انظر: محمد محمود أبو غزله ، **القوة تحكم العالم** ، ط1 ،عمان ،1997، ص 57.

شكلت القوة العسكرية العنصر الأبرز والاهم لضمان حماية الدولة لمقدراتها الاقتصادية والبشرية وحماية حدودها الجغرافية .

ولن يتحقق الأمن الوطني لأية دولة إلا بتوفر القوة العسكرية وذلك لأنها العنصر الأول والأساسي في أي عمل عسكري سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي ،فهي أداة الحرب الأولى التي تشن بواسطتها المعارك سواء في عمليات دفاعية أم هجومية ،وهي كذلك أداة تحقيق الأمن الوطني على الصعيد الداخلي ضد الحركات أو الجماعات التي قد تعكر صفو الأمن الوطني للدولة ،وقد لعب شكل النظام الدولي دورا كبيرا في تحديد نوع العمليات العسكرية التي من الممكن إن تلعبها القوة العسكرية ،حيث برزت مفاهيم جديدة على مدار التاريخ كان أهمها–على سبيل المثال – مفهوم "الردع" الذي ارتبط بأذهان الساسة والقادة وصناع القرار "بالعصر النووي " الذي ساد في القرن العشرين حين كانت الحرب الباردة والتسابق النووي المحموم بين قطبي القوة هو السمة الأساسية للعلاقات الدولية وكان الهدف منه هو تحقيق التوازن ومنع نشوب المواجهة التي كانت تمثل الكارثة بالنسبة للقادة وصناع القرار .

ولا شك أن القوة العسكرية للدولة تقاس بتوفر عدد من العناصر والمؤشرات المختلفة والمتنوعة والتي من أبرزها:

- حجم الجيش : وهو مؤشر على حجم القوى البشرية في جيش الدولة ، وتشمل كامل القوى البشرية العاملة في جيش الدولة في جميع أصنافها . والقاعدة هنا انه كلما زاد حجم القوات المسلحة بجميع أصنافها أشار ذلك إلى قوة اكبر للدولة ،فقد شكل كثرة العدد مصدر اعتزاز وافتخار للدول لأنة مصدر الهيبة والرهبة وسبب من أسباب تجنب الاقتراب من الدولة أو ألاعتداء عليها مما وفر لها قدرا كبيرا من الأمن الوطني ، وتبني الدول قوات مسلحة يفوق عددها المليون جندي مثل الصين التي يبلغ عدد قواتها المسلحة مليونين و105 ألف جندي ،ولكن رغم أهمية تعداد الجيش الذي تملكة الدولة إلا أنة قد لا يعبر عن القوة المطلقة للدولة إذ تؤثر كثير من العوامل على هذا الكم. ويتداخل مع هذا العامل عنصر آخر هو : نسبة القوات العسكرية الفعلية إلى حجم السكان : ويشير هذا العنصر إلى مدى تناسب حجم القوات المسلحة مع حجم السكان بالمقارنة مع الدول مجال البحث والدراسة ، فكلما ارتفعت نسبة هذه القوات الى حجم السكان كان ذلك دليلاً على قوة اكبر للدولة .
- العوامل الجغرافية: مثل حجم مساحة الدولة وطول حدودها وعلاقاتها مع الدول المجاورة لها ،وكذلك الطبيعة الجغرافية للبلاد سواء كانت صحراوية أو جبلية مما يؤثر على نقل القطاعات وحركتها من منطقة إلى

أخرى ومدى السهولة أو الصعوبة في ذلك ،إضافة إلى توفر البنية التحتيـه من طرق مواصلات ومطارات وسكك حديد وموانئ ...إضافة إلى توفر شبكة اتصالات وقيادة وسيطرة حديثة ومتطـورة ،ولـذلك أيـضا علاقـة كبيرة بنوعيـة التـدريب والتكتيـك والأسـلوب التعبـوي الأمثـل الـذي ستستخدمه القوات وتبني عقيدتها القتالية بناء علية .

- القاعدة الـصناعية العـسكرية : وهـو مـؤشر إلى مـدى قـدرة الدولـة في الاعـتماد عـلى الـذات في إنتـاج الأسـلحة الأساسـية وذخائرهـا ، فكلـما توافرت مثل هذه القاعدة وتعددت ساعدت على وطنية القـرار الـسياسي وتعطى مؤشراً على قوة اكبر للدولة . وللتدليل على مؤشر أقوى واهـم في هذا المجال فقد اخذ مؤشر احتساب حجم القدرة التـصديرية للمعـدات العسكرية . وذلك كونه يكشف عن وجود حقيقـي لـصناعات عـسكرية متطورة نالت ثقة الآخرين ، فكلما ارتفع حجم تصدير الدولة للمعـدات العسكرية كلما كان دليلاً على قوة اكبر للدولة .

ويـذكر في هـذا الإطـار أن القـوة العـسكرية تتـأثر بقـوة الدولـة الاقتصادية وهما عاملان متلازمان ،فإذا كانت الدولـة تتمتـع بقـوة اقتـصادية كبيرة وذات حجم كبير في النـاتج القـومي الإجمـالي فـان ذلـك يكـون عـاملا مساعدا في تحويل جزء كبير من هذا الناتج لخدمة القوة العسكرية وتمتين بناءها

والعكس أيضا يؤثر سلبا على القوة العسكرية ،وكذلك فان توفر المواد الأولية اللازمة للصناعة العسكرية مع توفر قاعدة صناعية تقوم على أساس تكنولوجي متقدم فان ذلك يجعل من القوة العسكرية للدولة عنصرا هاما من عناصر الأمن الوطني القوي ،وتخصص كثير الدول جل ميزانياتها للإنفاق العسكري وتوفير كل ما يحتاجه الجيش من معدات وأسلحة .ويرتبط مع هذا العامل عاملان آخران هما:

- حجم الإنفاق العسكري العام : كلما زاد حجم الإنفاق العسكري ، كان دليلاً على قوة اكبر للدولة .
- نسبه الإنفاق العسكري الى الناتج الإجمالي المحلي : وهو يربط حجم الإنفاق بالناتج القومي والقاعدة تقول انه كلما ارتفعت النسبة ، كلما كان ذلك مؤشراً على توافر قوة اكبر للدولة ، نتيجة ما تخصصه الدولة للإنفاق العسكري من الناتج القومي .
- ومن العناصر المؤثرة في القوة العسكرية كذلك العقيدة التي تؤمن بها الأمة فهي من القدرات الكامنة التي ترفد معنويات الجيش وتدفع به إلى المزيد من التقدم والقوة ،إضافة إلى الأهداف السامية العلياء التي يسعى الجيش لتحقيقها و الدفاع عنها ،ناهيك عن العقيدة القتالية التي تتبناها

القوات المسلحة لأنها هي الأساس الذي يبنى علية تخطيط القطاعات وتنظيم القوات .

- مستوى التعليم والتدريب واللياقة البدنيه التي يتمتع بها المقاتلون إضافة إلى الوعي وإلامكانيات الثقافية التي يتمتع بها أفراد الجيش يضاف لذلك كله قدراتهم الاستيعابية للسرعة الهائلة التي تتطور بها تكنولوجيا الأسلحة ويرتبط مع هذا العنصر عامل آخر هو: الكفاءة التنظيمية في المجال العسكري : يتم التعرف على هذا العنصر من خلال وجود مؤشر لنظام التعبئة ، ويدل ذلك على قوة اكبر للدولة في حال وجود نظام تعبئة شامل وسريع وفي اقل مدة زمنية . والقاعدة هنا انه كلما توفر نظام تعبئة شامل وسريع وبزمن قليل دل ذلك على قوة اكبر للدولة .
- حجم ونوعية الأسلحة : ويتضمن هذا العنصر أنواعا مختلفة من العتاد العسكري ، أعداد الدبابات ، العربات المدرعة ، الطائرات الحربية ، طائرات الهيلوكبتر المسلحة والقطع البحرية ، وكلما زاد حجم هذه الأسلحة كان دليلاً على قوة اكبر للدولة ، كما ويجب مراعاة حداثة هذه الأسلحة ونوعيتها عند التحليل الكيفي . حيث تلعب الدور الأبرز والأكبر في منح الثقة للجنود بأنفسهم وإقدامهم على تنفيذ واجباتهم وهم على ثقة من كفاءة الأسلحة التي يمتلكونها ،إضافة إلى إنها تشكل مصدر

رعب وخوف للخصم ،فالدولة التي تملك السلاح النووي -مثلا - ليست كالدولة التي ليس بين أيديها سوى الأسلحة التقليدية القديمة .

- يدخل بعض الباحثين العوامل الاجتماعية كعنصر هام من العناصر المؤثرة في جعل القوة العسكرية ذات تأثر كبير في قوة الدول حيث يرى بعض الباحثين أن الوحدة الوطنية وتآلف الشعب والتفافة حول الجيش والثقة المطلقة به من العوامل الهامة في القوة العسكرية كأحد عوامل الأمن الوطني واحد روافد قوة الدولة على الصعيد الداخلي والدولي أيضا.

لاشك أن القوة العسكرية هي الأساس في تقرير قوة الدولة وأهميتها على الصعيد الدولي أو الإقليمي وهي كذلك مصدر لتحقيق أهدافها وغاياتها العلياء وكذلك هي أحدى مقومات أمنها الوطني فبغير القوة العسكرية يصعب تحقيق الأمن الوطني الشامل لان القوة العسكرية هي حامية المقدرات والموارد والإمكانيات المتوفرة ،لذلك بقيت القوة وخصوصا العسكرية هي الأساس الذي تنطلق منة النظرية الواقعية في تحليلها للعلاقات الدولية وتشخيصها لحالة النظام الدولي الذي اعتبرته قائم على الفوضى التي لا يمكن حلها أو التخفيف من أثارها إلا باستخدام القوة العسكرية ،وترى بعض مدارس النظرية الواقعية أن حالة الفوضى التي يعيش في ظلها النظام الدولي تؤدي إلى انعدام الأمن مما يخلق ضغوطا كبيرة على الدولة لزيادة قوتها من اجل

دعم أمنها وهي بذلك تبرز أهمية توفير القوة العسكرية وزيادة الاهتمام بها من قبل الدول وعلى مدار التاريخ .

أما ما يدفع الدول لاستخدام القوة العسكرية ضد بعضها البعض فهي ذرائع وحجج كثيرة تتذرع بها ،ولقد كان هاجس توفير الأمن الوطني وتوفير القوة الشاملة للدولة هو من الأسباب الرئيسية لاستخدام القوة العسكرية على اعتبار أن المصلحة الأولى للدولة هي الحفاظ على وحدتها الجغرافية وهويتها السياسية ضد الاعتداءات الخارجية أو الدفاع عن قيمها الدينية أو السياسية أو الاقتصادية أو الايدولوجية أو الثقافية وان مصلحة الدولة تحددها دائما قوتها،وقد نّظرت بعض النظريات والمدارس الفكرية في العلاقات الدولية وبررت استخدام القوة على اعتبار أن النظام الدولي هو نظام فوضوي يشبه الغابة وذلك لعدم وجود منظمه أو هيئه مركزية تستطيع ممارسة سلطتها وفرض أرادتها على الدول اجمع.

ومن أسباب استخدام القوة العسكرية أيضا هو التنافس المحموم بين الدول لزيادة قوتها ورغبتها في احتلال موقع متقدم كلاعب رئيسي أو فعال في العلاقات الدولية ،وكذلك فأن الطبيعة العدوانية لبعض الدول والناتجة عن بنية وتركيبة هذه الدولة تدفعها لاستخدام قوتها ضد غيرها من الدول والتي ترى فيها مصدر قلق أو خوف أو إزعاج وهو ما عبر عنة (فردريك شومان)

بقوله "إن القاعدة الأساسية في العلاقات الدولية هي الشك والريبة وبالتالي فأنة لابد من استخدام الدول للقوة العسكرية ضد بعضها البعض "،ولعل تاريخ العلاقات الدولية مليء بالشواهد الدالة على صدق الزعم السالف الذكر.

ويرى بعض المفكرين والباحثين بان بعض القادة يلجاؤن لاستخدام القوة مع القوى الأخرى بهدف تعزيز مكانتهم أو تحقيق التماسك الاجتماعي من خلال صرف الأنظار عن الأزمات الداخلية التي يعاني منها المجتمع .

يبدو أن الأسباب التي تتذرع بها الدول لاستخدام القوة العسكرية هي كثيرة ومتعددة وهذا ما جعل تاريخ العلاقات الدولية مليء بالحروب والصراعات التي ذهب ضحيتها ملايين البشر ،ولكن مع تطور التاريخ الإنساني بدأت أسباب النزاع والصراع بين الدول تتجه إلى الزوال وأصبح يحل محلها المصالح المشتركة التي تؤدي إلى قيام شبكة من العلاقات البينية وبالتالي تقلل أسباب ومبررات استخدام القوة بين الدول ،على اعتبار أن الأمن الوطني وقوة الدولة ليست في النزاع والصراع والهيبة العسكرية والجيوش الجرارة فقط ،وهذا ما سنتطرق له في تحديد اثر النظام العالمي المعاصر على القوة العسكرية .

لقد استبشر العالم خيرا مع انتهاء الحرب الباردة على أساس أنها ستنهي التنافس المحموم الذي شهده العالم في مجال القوة العسكرية ،ولكن تزامن انتهاء الحرب الباردة وولادة النظام العالمي الجديد جاء مع ظهور أزمة قويه هزت المجتمع العالمي بأسرة وعرضت الأمن الدولي والإقليمي للخطر وهي حرب الخليج الثانية ، مما أعطى أهمية كبرى للقوة العسكرية في تقرير مصير الأمن والسلم الدوليين إضافة إلى الأمن الإقليمي والأمن الوطني لكثير من بقاع العالم حيث كانت هذه الحرب ميدان لاختبار أحدث ما توصلت له التكنولوجيا العسكرية في مجال الأسلحة التقليدية و الأسلحة التكتيكية أو حتى الأسلحة الاستراتيجية من قبل قوات التحالف حيث استخدمت فيها طائرات مقاتلة وقاذفات استراتيجية لأول مرة كطائرة (ف17) المعروفة باسم (ستيلث) أو الشبح التي لا يمكن لأجهزة الرادار اكتشافها ،إضافة إلى استخدام قاذفات ب52 ذات المدى البعيد وذات الحمولة الضخمة من القذائف والأسلحة لدرجة إن بعض الباحثين يقول " إن الطائرة المقاتلة اليوم أصبحت حاسوبا طائرا " ، إضافة إلى تكنولوجيا أسلحة الدفاع ضد الجو وخاصة الصواريخ المضادة للصواريخ كـ(الباتريوت) والتي تحتاج إلى تقنيات عالية نظرا للسرعة الهائلة للصواريخ والتي تزيد عن سرعة الصوت ، إضافة إلى إدخال أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحواسيب في الآلة العسكرية

وفي مجالات متعددة كالرصد والاستطلاع والمراقبة ناهيك عن الأقمار الصناعية والتي قارب عددها ألفي قمر والتي أصبح لديها القدرة على رصد الإنسان وهو في حديقة منزلة ملتقطة صور بأدق التفاصيل لبعض أجزاء جسمه كظاهر اليد مثلاً ،أن هذا يعني استمرار الدول المسيطرة على زمام النظام العالمي بإعطاء القوة العسكرية أهمية كبرى في تقرير شكل ونمط العلاقات الدولية فهي الأداة القوية التي تستخدم لقمع الأنظمة المخالفة لقواعد النظام الدولي وهي الأداة التي بواسطتها يتم حسم الحروب التي قد تقض مضجع الأمن والسلم الدوليين –من وجهه نظر المسيطرين على هذا النظام – كما حصل في البلقان عام 1999 ،وكذلك تبرز أهمية القوة العسكرية في هذا النظام من خلال استخدام الأعداد الهائلة من الجنود وإنشاء القواعد العسكرية في البر والبحر وفي كل مكان من العالم من قبل القوة العظمى– الولايات المتحدة– في النظام الدولي الجديد ،حيث أنشأت قواعد جديدة في الخليج العربي ووضعت بوارج حربية وحاملات طائرات بشكل دائم في المنطقة لتبقى جاهزة للاستخدام في اللحظة المناسبة .

كذلك ورغم انتهاء التنافس التقليدي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ،إلا إن روسيا – والتي أصبحت الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي– ما زالت تشكل القوة التي لا يستهان بها من الناحية العسكرية

وهي مصدر خطر للولايات المتحدة وذلك بسبب ضخامة حجم وكميات الأسلحة النووية التي ورثتها عن الاتحاد السوفيتي المفكك ،وظهر ذلك جليا عندما وقفت روسيا في وجه الولايات المتحدة لمنعها من نشر درع صاروخي أمريكي في وسط أوروبا في نهاية عام 2007 واعتبرت هذا الأمر تهديدا صريحا لها مما اجبر الولايات المتحدة على التراجع – ولو مرحليا – عن هذه الفكرة ، وكذلك قيام روسيا في آب 2008 بسحق محاولة لجورجيا –المدعومة من الغرب بشكل عام ومن الولايات المتحدة بشكل خاص – من اجل استعادة سيطرتها على إقليم (اوسيتيا الجنوبية) احد أقاليمها ، حيث أعلن الرئيس الروسي (ديمتري ميدفيدف) عقب ذلك أن قوات بلاده المسلحة بحاجة إلى إعادة تحديث في الأسلحة والعتاد.... ، وفي ذات الإطار نقلت وكالات الأنباء في أيلول من عام 2008 عن رئيس الوزراء الروسي (فلاديمير بوتين) أن الإنفاق الدفاعي لروسيا سيزيد بنسبة 27٪ في عام 2009 حيث سيخصص نحو 2،4 تريليون روبل(94،12) مليار دولار لمتطلبات الدفاع القومي والأمن القومي ...، أضف إلى ذلك أن روسيا قامت يوم 12/ 10 2008 باختبار صاروخ عابر للقارات وصل مداه 10000 ألاف كيلومتر قادر على حمل المئات من الرؤوس الحربية وكانت التجربة ناجحة وتمت بحضور الرئيس الروسي (ديمتري ميدفيدف) .... ، إضافة إلى إن روسيا اليوم

أصبحت تتعافى اقتصاديا وتستقر مؤسساتها المالية وتدخل في النظام الرأسمالي بهدوء مما زاد من قوتها وهيبتها في المجتمع الدولي .([21]) وفي شهر تشرين أول 2008 أعلن سكرتير اتحاد روسيا وبيلا روسيا (بافل بورودين) أن البلدين سيوقعان في الثاني منتشرين الثاني اتفاقا يقضي بإقامة نظام موحد للدفاع الجوي وذلك في مواجهه حلف شمال الأطلسي الذي – وحسب تصريحات الرئيس الروسي... – : " نقل بنيته التحتية إلى حدودنا" ومما يذكر أن الحلف يسعى وبقوة إلى نشر درع صاروخية على حدود روسيا ، ومما يشار إلية في ذات السياق أيضا هو أن الرئيس الروسي (ميدفيدف) ينتقد وبشد سياسة الولايات المتحدة وتصرفاتها الاستعلائية حيث صرح قائلا:" إن الدور الذي تقوم به

([21]) رغم انتهاء المنافسة العسكرية بين الولايات المتحدة وروسيا إلا إن كل من الطرفين ما زال يؤمن بالعسكرة وأهميتها وما زال التنافس المبطن موجود لدرجة إن بعض المحللين أشار إلى الخوف من عودة الحرب الباردة من جديد بين الطرفين ، وذلك بسبب وجود دلائل كثيرة على ذلك ،حيث ذكرت التقارير في بداية عام 2008 إن روسيا فاجأت العالم بإجراء تجربة تفجير أقوى قنبلة غير نووية حتى الآن وهي قنبلة (وقود – هواء) تزن ثمانية أطنان وتفوق قوة تفجيرها أربع مرات قوة تفجير القنبلة الاميركية الأكبر صاحبة الرقم القياسي حتى ألان ،ويعمل هذا النوع من القنابل على تكوين سحابة ضخمة من المادة المتفجرة تكّون بدورها موجات صدمية متتالية تؤثر في مناطق ابعد من منطقة الانفجار ،وحسب ما يقول خبير المتفجرات (جيروم ستوفلت) من مختبرات سانديا الوطنية الاميركية فأن هذا النوع من القنابل يمثل سلاحا متميزا إذ يتسبب تفجير قنبلة واحدة من هذا النوع في مسح جميع الأبنية في منطقة الانفجار وتسويتها بالأرض وتدمير الإنفاق والملاجئ الموجودة تحت عمق كبير من سطح الأرض .

الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على العالم يضعف الأمن الدولي ، وأضاف عن التصرفات الأميركية منذ هجمات 11 أيلول عام 2001 :" إن رغبة الولايات المتحدة في تعزيز هيمنتها العالمية أدت إلى فقدانها فرصة تاريخية لإرساء نظام عالمي ديمقراطي بحق ...... " وقدم الرئيس الروسي اقتراحا يقضي بتوقيع اتفاق أمني يحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وبين انه لا يمكن لدولة واحدة بما في ذلك روسيا احتكار الأمن في القارة ".

وفي هذا السياق نجد أن العالم المعاصر يشهد اليوم عودة مفهوم العسكرة والتنافس والتسابق في التسلح إلى السطح من جديد وفي هذا الإطار أعلن الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين)في يوم 8/ 2/ 2008 في خطاب له أمام مجلس الدولة الروسية الذي يضم في عضويته الوزراء وحكام الأقاليم وأعضاء البرلمان حيث قال :" من الواضح بالفعل إن سباقاً جدياً للتسلح بدأ يتكشف في العالم وهذا ليس خطأنا ولم نبدأه" ،وأضاف قائلا " في الواقع نحن مضطرون للرد .... كان لدى روسيا وسيكون دائما لديها الرد على هذه التحديات الجديدة..." ،وأضاف:" إن روسيا ستبدأ خلال السنوات القليلة القادمة إنتاج أنواع جديدة من الأسلحة التي لن تكون على أي وجه اقل من الأسلحة الموجودة لدى أية دولة أخرى بل هي أرقى في بعض الحالات " وأضاف قائلا .. " إن قتالا ضاريا على الموارد الطبيعية يدور في أروقة العالم

وان رائحة النفط والغاز تفوح من كثير من الصراعات وتحركات السياسة الخارجية " وأضاف قائلا:" إن روسيا بحاجة إن تكون يقظة لمحاولة الوصول إلى مواردها" ، وأضاف أيضا :" يجري أحيانا تدمير سيادة دول معينة ومناطق بأكملها تحت ستار تصريحات رنانه عن الحرية والمجتمع المفتوح "، وفي اليوم نفسه أعلن وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) توقعاته بشأن نشر مئات الالآف من الصواريخ والنظم الدفاعية الاعتراضية على نطاق واسع في العالم بأسره في المستقبل القريب المنظور" وتطورت الأمور في قمة حلف الأطلسي التي عقدت في مطلع نيسان 2008 عندما أصر فلاديمير بوتين على موقف بلادة من رفضها القاطع لنشر الدرع الصاروخي الاميركي في أوروبا الشرقية (بولندا وتشيكيا)حيث لاقت هذه الفكرة الدعم والتأييد من جانب أعضاء الحلف وصرح بوتين بأن " الحلف الأطلسي يتحدث عن الأمن على حساب دول أخرى " وقال بأنه من المؤسف في الأمر انه مطلوب من روسيا النظر إلى هذه العملية دون اخذ مصالحها بعين الاعتبار " وقال أنه لا يمكن لحلف شمال الأطلسي أن يضمن أمنة على حساب الآخرين " ، إن هذه التصريحات تشكل انتقاداً لاذعاً لسياسة الولايات المتحدة وخصوصاً في منطقه الشرق الأوسط واحتلالها العراق وتدميرها بنيته التحتيه باسم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان ،إن كل هذه السيناريوهات تدلل على إن القوة

العسكرية لا ولن تغيب عن تحليل وتفسير مجريات العلاقات الدولية حتى وان تغير شكل النظام العالمي .

إن هذا السيناريو يدل على أهمية العسكرة في تقرير مصير الأمن على كافة مستوياته حتى ولو اخفت التحليلات المعاصرة هذا الأمر وذلك لأن الشواهد تفضح الأمر ،وهذا ما جعل النظريات الليبرالية في العلاقات الدولية التي قللت من أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية واعتبرت إن الدور الأكبر هو للمؤسسات الدولية في تقرير شكل العلاقات الدولية تتراجع عن أفكارها ،لأن العسكرة تبقى السمة المميزة للعلاقات الدولية ومن يمتلكها هو الذي يقرر مصير الأمن والسلم الدوليين إضافة إلى الأمن الإقليمي بل الأمن الوطني لكثير من الدول وما يشهده العالم من أحداث خير دليل على ذلك.

إن تزامن ولادة النظام العالمي الجديد مع تبلور العولمة بتجلياتها المختلفة والتي من أبرزها ثورة الاتصالات والمواصلات وثورة العلم والتكنولوجيا ساهم –ومن غير شك – بالتأثير على القوة العسكرية وأهميتها في مجال الأمن بشكل عام ،حيث دخلت نظم الاتصال الفائقة الحداثة إلى القوات العسكرية مما مكنها من سهولة استخدام قوتها وقطاعاتها والسيطرة عليها بسهولة حيث ظهر ذلك بتطور نظم القيادة والسيطرة والتي أصبحت لها أهمية قصوى في إدارة المعركة أكثر من السلاح ذاته ، وأن امتلاك مثل هذه

النظم يعني سهولة تحقيق النصر ،ولعل مشاهد حرب الخليج الثانية ما زالت ماثله أمامنا حيث ركزت الولايات المتحدة قصفها على نظم القيادة والسيطرة العراقية مما سهل عليها بعد ذلك إتمام مهمتها بنجاح فائق .

أن العالم يشهد كل يوم ثورة جديدة في مجال العلم والتكنولوجيا خاصة في نظم الاتصالات ولعل شبكة الانترنت[22] اليوم هي الثورة العلمية الحقيقية والتي يتم تسخيرها من قبل القوات العسكرية -وخصوصا القوى الكبرى – لتحقيق أهدافها وغاياتها ولعل تقنية (Google Earth) التي أصبحت متاحة اليوم حتى للمستخدم العادي إضافة إلى الأقمار الصناعية التي ملأت الفضاء جعلت من الصعب على الدول إخفاء ما لديها من قواعد ومواقع عسكرية أو منشات حيوية أو أي تحركات أو مناورات عسكرية ،وذلك لان العالم اليوم يعيش عصر الفضاء المفتوح في ظل القرية الكونية

(22) تزداد أهمية شبكة الانترنت يوما بعد يوم من حيث توسع مجالاتها ومن حيث عدد المستخدمين ،حيث أظهرت البيانات التي أصدرها موقع (world stat internet) الخاص بإحصاءات الانترنت لعام 2007 معلومات حول عدد المستخدمين مقارنة بعدد السكان حيث ارتفعت النسبة ارتفاعا قياسيا ما بين عامي (2000- 2007) حيث بلغت 245٪ حيث وصل عدد مستخدمي شبكة الانترنت في العالم أكثر من مليار و245 مليون نسمة ونسبة 19,8٪ من مجموع سكان العالم ،أما النسبة في الشرق الأوسط فقد بلغت نموا كبيرا في عدد المستخدمين مقارنة بعدد السكان حيث بلغت 920 ٪ وهي تمثل (2,7٪) من مجموع سكان العالم ، المصدر :صحيفة الرأي الأردنية ،العدد 13635 ،تاريخ 5/ 2/ 2008.

الصغيرة التي أصبحت تعيش في مرحلة الاعتماد المتبادل والذي في ظله يصعب على طرف سواء كان فرد أو دولة إن يعيش بمعزل عن الأحداث والظروف التي يعيشها طرف أخر في أي بقعة على وجه الأرض ،فكل شيء أصبح مكشوف وضمن المدى المنظور فلم يعد هناك إمكانية لإخفاء الأشياء أو الأحداث مهما صغر حجمها أو قلت أهميتها ، إن كل هذه التطورات تلعب دورا كبير في تحول دور القوة العسكرية وتجعلها أكثر قدرة على تحقيق الأمن سواء الوطني أو الإقليمي أو الدولي وبالمقابل زاد من أعباءها ومسؤولياتها تجاه ما يشهده العالم من تطورات تشكل تحديا كبيرا للقوة العسكرية .

إن هذه العسكرة الجديدة للعالم قد أدت إلى تطور مفاهيم جديدة لم تكن لها أهمية تذكر فيما قبل هذا الوقت ، كمفهوم الإرهاب الذي نما وترعرع ونشط بقوة في العقدين الأخيرين ، ولعل انعكاس الظروف والأوضاع الجديدة الداخلية أو الخارجية التي بداء يعيشها العالم تكون هي السبب الأبرز في تطور الإرهاب ونموة بالشكل الذي أصبح العالم اليوم يبذل كل ما يستطيع من قواه المادية والمعنوية للتخلص من ويلاته وبراثنه ([23]).

([23]) لعله من المناسب وفي معرض حديثنا عن تأثير التغيرات التي شهدها العالم على القوة العسكرية هو دخول مفهوم "الخصخصة " الذي يتبناه النظام الرأسمالي إلى الجيوش حيث يوجد في الولايات المتحدة جيش كامل من القوات المدربة المحترفة والخاضعة لشركات خاصة وتمتلك من القوة المادية والأسلحة ما يضاهي كثير من الجيوش القوية وهي عبارة عن شركات الأمن

أن ما يدور اليوم من تنافس خفي بين القوى العظمى في العالم هو ذات التنافس الذي يعود بالأذهان إلى أيام الحرب الباردة ، فهناك صراع خفي يدور في أحشاء العالم وهو ما قد نسميه (الحرب الخفية) او (الحرب الصامتة) والتي قد تنطق يوما فتحرق حينها الأخضر واليابس .... فلا تبقي ولا تذر ، فأين هو الآمن العالمي الذي يتغنى بالدفاع عنه الكبار ..؟؟؟؟ !! .

2. :القوة الاقتصادية :

تمثل القوة الاقتصادية العنصر الهام من عناصر قوة الدولة وأمنها الوطني والذي لا يقل أهمية عن القوة العسكرية ، فالقوة الاقتصادية والعسكرية متلازمتان فكل منها يعزز الأخر ويقوي من شأنه وهما بالتالي المصدر الأساسي للقوة السياسية في الدولة ،وان مجموع هذه القوى يمثل قوة الدولة بشكل عام إضافة إلى عوامل أخرى لا تقل أهمية .

لقد أصبح عالم اليوم هو عالم الاقتصاد بلا منازع فمن امتلك زمام الاقتصاد امتلك زمام القوة بكل مقومات معنى الكلمة ،فالنظريات التي

والحماية التي بدأت تلعب أدورا جديدة وخاصة بعد دخولها إلى مواقع الصراع والنزاع في العالم وخاصة تلك التي تهيمن عليها الولايات المتحدة كالعراق وأفغانستان ، ولعل وجود شركة (بلاك ووتر) في العراق خير شاهد على ذلك ، وهذا يدل على إن التغير الذي تشهده البشرية قد طال كافه المجالات بما فيها المؤسسة العسكرية التي كان الاقتراب منها يعد من المحرمات في كثير من الدول .

أغفلت الحديث عن العوامل الاقتصادية في تفسيرها وتأثيرها على العلاقات الدولية بدأت اليوم تميل نحو التغيير والتسليم بدور وأهمية هذا العنصر في تحديد شكل العلاقات الدولية وتحديد موقع الدولة في سلم الدول وتحديد وضع الأمن الوطني أو الإقليمي أو الدولي ،فمعظم الحروب والحوادث التي شهدها ويشهدها العالم كان سببها اقتصادي بالدرجة الأولى ولعل الاستعمار الأوروبي الذي حل في بلادنا العربية في القرن الثامن والتاسع عشر سببه اقتصادي بالدرجة الأولى ،فالثروات الهائلة من المعادن والمواد الأولية والأسواق الجديدة والأجواء الصافية والموقع الاستراتيجي وغيرها من المقومات التي تمتع بها الوطن العربي كانت السبب الأول الذي دفع بالمستعمر إلى غزوة والسيطرة علية .

أما حديثاً ومع ولادة النظام العالمي الجديد الذي كان ابرز معالمه هو انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء النظام الاقتصادي الاشتراكي كمنافس للرأسمالية العالمية برزت أهمية الاقتصاد كعامل مهم من عوامل بقاء الدول واستمرارها فانهيار الاتحاد السوفيتي كان سببه الاقتصاد بالدرجة الأولى أضافه إلى الانهيار في "المعايير الأخلاقية" كما وصف ذلك (بريجنيف) نفسه في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي عام 1981،وهو ما شكل هاجسا قويا لكثير من الدول لإعادة النظر في تنمية وتقوية اقتصادياتها لأنها أصبحت العنصر الأهم من عناصر أمنها الوطني وعنوان بقاءها واستمرارها.

مع انهيار الاتحاد السوفيتي خلا الجو للنظام الرأسمالي العالمي وقام بممارسة أهم وسيلتين من وسائل بقاءه واستمراره والتخلص من أزماته وهما الدمج والتوسع ،فإغراءات الرأسمالية العالمية والليبرالية والحرية الاقتصادية وأجواء السوق المفتوح دفع وبقوة الدول المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي إلى السير بفلك الرأسمالية العالمية حيث دخلت معترك النظام الاقتصادي الحر مما وفر قدر كبيرا من القوة للرأسمالية العالمية التي ليس لها هدف إلا تراكم راس المال وتحقيق الأرباح وهو ما أعطاها قوة سياسية وعسكرية ومبررات أخلاقية للتدخل في المناطق التي خرجت أو تخرج عن الأطر الرئيسية لها ،وفتح شهيتها أيضا للبحث للسيطرة على مناطق الثروات والخيرات في العالم ولعل خير شاهد على ذلك هو ما حصل في الخليج العربي في بدايات العقد الأخير من القرن العشرين ،وما زال مستمرا إلى اليوم .

والقوة الاقتصادية كعنصر من عناصر قوة الدولة وعنصر هام من عناصر أمنها فأنها تشتمل على عناصر كثيرة تساهم في تحقيق مقومات الأمن الشامل للدولة كالأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن المالي ... وغيرها من محتويات الأمن الشامل المعتمد على العناصر الرئيسية كالعنصر الاقتصادي والعسكري والاجتماعي وغيرة .

ولكـن يجـب الإشـارة هنـا إلى مـا تواجهـه الولايـات المتحـدة (رأس الرأسمالية العالمية) من أزمة مالية رهيبة تعصف بالفكر الرأسمالي برمته وتنـذر بواقع جديد قد يؤدي إلى ولادة نظام عالمي جديـد ،إن الجنـوح الكبـير الـذي مارسته الرأسمالية العالمية في الرغبـة في تـراكم الأمـوال وتقلـيص القيـود بـل إزالتها عن البضائع والحدود ،أضافه إلى ترك الحبل على الغـارب للمـضاربين وأصحاب الأموال إلى المضاربة والاحتكار كل ذلك أدى إلى ولادة أزمة ماليـة عالمية خرجت عن نطاق السيطرة في ظل نظام اقتصادي يكف يد الدولـة عـن التدخل في السوق ،إن آلية عمل الرأسمالية بعيدا عـن القيـود والـضوابط هـو هذه النتيجة المدمرة ، والتي يبدو أنها قد تطيح بأكبر إمبراطورية للمال في العـالم بل أنها قد تؤثر على صحة وصلاحية كثير مـن النظريـات التـي كانـت تتغنـى بالرأسمالية وان ما دونها سيزول كنظرية (فرانـسيس فوكويامـا) والتـي تقـول بنهاية التاريخ ، وذلك لأن البـشرية– مـن وجهـه نظـرة – وصـلت إلى أعـلى مراحل الرقي والتقدم بوصولها إلى النظام الرأسمالي الذي لا نظـام بعـدة ، وان كل من يكون خارج دائرته سيزول حتما ..!!! إن ما يحدث سـيدفع كثـير مـن المنظرين إلى إعادة النظر بنظرياتهم والبحث عن نظريات جديدة تعالج الفكـر الاقتصادي العالمي بطريقة منضبطة تضمن تحقيق مصالح الأفراد على اختلاف مستوياتهم .

ومن ابرز عناصر القوة الاقتصادية ما يلي :

أ. التجارة:

تعتبر الحركة التجارية في البلاد من أهم مقومات اقتصادها لما لها من أهمية وفائدة فهي الوسيلة الرئيسية لجلب الأموال وحركتها ونقلها من موقع إلى أخر مما يساهم في تحريك كافه قطاعات الاقتصاد في الدولة ،والتجارة تشتمل على أبعاد ثلاث فهي تجارة داخلية (محلية) وإقليمية (بينية)وهي كذلك تجارة خارجية (دولية) .

ب.الزراعة:

تشكل الزراعة العنصر الهام والأساسي من عناصر القوة الاقتصادية فهي الوسيلة الوحيدة التي بواسطتها يستطيع الإنسان الحصول على طعامه و غذائه ،لذا فهي ألأداة الأولى لتحقيق الأمن الغذائي الذي هو جزء هام من أجزاء الأمن الاقتصادي صاحب التأثير المباشر على الأمن الوطني وعنصر هام من عناصر قوة الدولة ،فبغير الطعام يصعب بل يستحيل على المرء إن يشعر بالأمان والطمأنينة ،بل إن شعور الإنسان بالجوع وفقر الحال وشح الغذاء يدفعه إلى البحث عنها والحصول عليها بالقوة والعنف مما يعرض الأمن والاستقرار في المجتمع إلى الاهتزاز والفوضى ويؤثر بالتالي على قوة الدولة وبنيتها الأساسية ،أصف إلى ذلك أن نقص الغذاء يؤدي إلى المجاعات

والأمراض المرتبطة بسوء التغذية والتي تحيل المجتمع إلى مجتمع مريض عاجز غير قادر على القيام بوظائفه و واجباته ويجعل الحكومات والأنظمة مشغولة بتوفير الدواء وطلب المساعدات لإنقاذ شعوبها من المجاعات والأمراض،وبالتالي يصبح امن هذه الدول في مهب الريح فتصبح عندها فريسة سهلة لكثير من الدول الطامحة والطامعة بما تملكه أراضيها من خيرات وثروات ولعل الأمثلة كثيرة جداً في الوقت الحاضر وهاهي كثير من دول أفريقيا تئن تحت وطأة الجوع وأمراض سؤ التغذية على الرغم من أن أراضيها تحوي كنوزاً وثروات .

ج.الموارد الأولية:

يرتبط هذا العامل ارتباطاً وثيقاً بالعامل الاقتصادي حيث أن الصناعات القائمة في أي بلد لا بد لها من موارد ومواد أولية تزودها حتى لا يتوقف عملها وإنتاجها وخصوصا إذا علمنا أنة من الصعب بل من المستحيل وجود دولة مكتفية ذاتيا مهما بلغت مساحتها وقوتها فالدول بحاجة لبعضها البعض في هذا المجال ومثال ذلك الولايات المتحدة وهي من أقوى دول العالم اقتصاديا ولكنها تستورد أكثر من 90٪ من حاجاتها الصناعية مثل الماس الصناعي والمنغنيز وغيرة من المعادن كالحديد وهي تستورد ما يقارب ربع احتياجها من النفط .

ومن أجل الحصول على الموارد الأولية نشأت علاقات تجارية قوية بين الدول ذات المصالح المتبادلة تمخضت عنها اتفاقيات تجارة دولية يحترمها الطرفان استمراراً للحياة الاقتصادية في هذه الدول وهذه الاتفاقيات عززت العلاقات السياسية بين الدول.

فالموارد الأولية عامل مهم وامتلاك الدولة له يجعل لها مكانة ومركز دولي وفاعلية أكثر في العلاقات الدولية ويحقق لها الأمن بكافه عناصره وكلما كانت الدولة فقيرة وبحاجة إلى لهذه الموارد كلما كانت واقعة تحت رحمة الدول الكبرى المالك لهذه الموارد وهذا ما نلاحظه في العلاقات بين الدول الكبرى والدول النامية.

ولكي تلعب الموارد الأولية دورها كعنصر مهم من عناصر قوة الدولة ووسيلة من وسائل أمنها الوطني لابد للدول إن تكون لديها القدرة على التنقيب واستخراج هذه الموارد من باطن الأرض والقدرة على تحويلها وتصنيعها وتحويلها إلى مواد صالحة للدخول في عمليات الإنتاج المختلفة الأمر الذي يوفر على هذه الدول الأموال والجهود والطاقات والكلف العالية لإتمام هذه العمليات ،وعكس ذلك يجعل من الدول المالكة لهذه المواد ضعيفة وهشة وغير قادرة على امتلاك زمام أمور مواردها الأولية لأنها تكون بيد الشركات الكبرى التي ليس لها غاية أو هدف إلا تحقيق الأرباح والمكاسب

المادية وتعظيم فوائدها وتراكم راس المال وبالتالي استنزاف هذه الموارد لصالح بلادها الأم ،وهذا ما واجهته كثير من الدول التي تمتلك الموارد الأولية المهمة كالفحم والحديد والنفط مثلا ،حيث سيطرت شركات النفط العالمية على إنتاج النفط وتسويقه وقد لعبت هذه الشركات التي كانت تسمى (الشقيقات الكبرى)[24] دورا مهما في السيطرة على الإنتاج النفطي العالمي حيث بلغ حجم ما تسيطر علية حوالي 80٪ من النفط العالمي وتمتلك أكثر من 70٪ من صناعة تكرير النفط العالمية ، وتمتلك أكثر من 50 ٪ من ناقلات النفط في العالم، ومما يدلل على قيام هذه الشركات باستنزاف هذه الموارد لصالح بلادها ألام هو قيام شركات النفط الاحتكارية بتزويد بلادها بالنفط بأسعار بخسة حيث بلغ سعر برميل النفط في الولايات المتحدة في مطلع القرن العشرين 1,2 دولار فقط واستمر الحال كذلك إلى منتصف السبعينات حيث بلغ سعر البرميل في بداية السبعينات حوالي 1,7 دولار تقريبا ،أضف إلى ذلك أن هذه الشركات لعبت أدورا سياسية إلى جانب أدوارها الاقتصادية حيث رسمت كثير من ملامح السياسة الخاصة بالمنطقة أضافه إلى تدخلها بالشؤون الداخلية

[24] هي شركات دولية كبرى تمارس نشاطها على مستوى دولي ولكن ملكيتها تعود إلى ثلاث دول هي الولايات المتحدة بريطانيا وهولندا عددها سبع ولكن خمسة منها أمريكية ،وترتبط جميعها بشبكة علاقات واسعة مع الشركات الأخرى ،وهي تمثل مصالح الدول التي تنتمي لها .

للدول الأمر الذي جعلها تصبح امتدادا للاستعمار السياسي الذي ساد في المنطقة في فترة من الفترات.

د. الصناعة:

تعتبر الصناعة عنصرا هاما من عناصر القوة الاقتصادية للدولة ورافدا مهما من روافد أمنها الوطني ، وأن مما لاشك فيه بان توفر قاعدة صناعية في الدولة يساهم وبشكل كبير في تنمية ورفد الاقتصاد الوطني بكل مقومات النجاح والتطور ، وقد شهد العالم ثورة صناعية كبيرة في أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر ساهمت بتغيير وجه العالم عموما وأوروبا خصوصا وكان لها دور كبير تغيير سمة النشاط الإنساني من زراعي إلى صناعي مما أدى إلى حدوث الاختراعات ونمو الاكتشافات العلمية كالكهرباء والآلة البخارية واختراع الآلات والمعدات كالسيارة والقطار والطائرة ،أضافه إلى تطور الأنشطة العلمية والبحثية في مجالات الطب والكيمياء والرياضيات والتي أسفرت عن اختراعات مهمة كان من أبرزها الحاسوب الذي كان له دور كبير في بناء قاعدة صناعية جديدة قائمة على السرعة والإتقان وساهمت في نمو المجتمع الإنساني ،وتطور العلم ودخل الحاسوب في مجال الصناعة ففتح أمامها آفاق جديدة قلبت الموازين رأسا على عقب،وعززت ثورة العلم والتكنولوجيا من تطور الصناعة حتى أصبحت

الصناعة هي قاعدة الاقتصاد العالمي ، ومما زاد من أهميتها أيضا سيادة النظام الرأسمالي العالمي في كافه أرجاء الأرض حيث تقوم فكرة هذه النظام على مزيد من الإنتاج لتحقيق مزيد من الأرباح مما جعل الإنسان يجنح إلى حدود تفوق الخيال في مجال الصناعة رغبةً منه في تحقيق المزيد من الأرباح ...،ولكن جنوحه هذا خلق له الكثير من الأزمات والمشكلات التي خلخلت الأمن العالمي والإقليمي والوطني لكثير من الدول خاصة بعد إن أصبحت البشرية تعيش في ظل الاعتماد المتبادل وأصبح الهم إنساني وليس فردي أو قومي، ومن ابرز ما واجه الإنسان من معضلات هو مشكلة البيئة ،حيث أسهمت الصناعة بقدر كبير من التلوث البيئي وساهمت في صناعه (الاحتباس الحراري)([25]) وخلق المشكلات الايكولوجيه(البيئية) والتي من أبرزها المطر الحامضي وثقب الأوزون الذي ساهم في دخول إشعاعات ضارة للإنسان والبيئة واختراقها الغلاف الجوي ومساهمتها في تدمير كثير من بقاع الأرض التي كانت غنية بالثروات الزراعية ووفرة الإنتاج النباتي وساهمت أيضا في ذوبان الجبال

([25]) تعني هذه الظاهرة : احتباس الحرارة داخل مجال الأرض الحيوي مما يؤدي بالتالي إلى سخونة سطحا بصورة غير عادية ،وبدونها قد تصل حرارة الأرض إلى 15 -19 درجة تحت الصفر ،وتنتج في الغالب عن انبعاث ما يسمى بالغازات الدفيئة والتي من أهمها ثاني أكسيد الكربون . المصدر: د.حسن زكي ، الانحباس الحراري العالمي .. جدل كبير وأخطار مدمرة ، صحيفة الرأي الأردنية .

الجليدية وحدوث الفيضانات وارتفاع درجات الحرارة في كثير من بقاع المعمورة وخلق كثير من المشكلات البيئية التي تقض مضجع الأمن العالمي والإقليمي وبالتالي الأمن الوطني لكثير من الدول وخاصة إن الحديث عن اثر البيئة على الأمن والسلم الدوليين لم يعد جزءاً من الترف الفكري .

وعلى النقيض من ذلك ساهمت الثورة الصناعية التي تعيشها البشرية في الوقت الحاضر إلى توفير أسباب العيش الرغيد والمريح للإنسان حيث وفرت له التكنولوجيا الصناعية المتقدمة كل وسائل الراحة والرفاهية من وسائط النقل إلى وسائل الاتصال والإعلام ووسائل العيش البيتية وكل ما يحتاجه في معيشته اليومية ،أضافه إلى أنها ساهمت أيضا بتطوير اقتصاديات كثير من الدول والنهوض بها وبالتالي تحسين مستوى معيشة الإنسان فيها مما ساهم في الاستقرار الأمني والمعيشي للشعوب وانعكس ذلك على امن الأقاليم والمجتمعات .

3 :العوامل الجغرافية (الموقع، المساحة، السكان، الحدود...):

بحث كثير من المفكرين في أهمية العوامل الجغرافية وأثرها في قوة الدولة ووجدوا إن هناك تلازما وعلاقة مباشرة بين هذه العوامل وبين تمتع الدولة بالقوة أو الضعف ، والأمثلة على ذلك كثيرة من التاريخ القديم إلى الحديث إلى المعاصر فعلاقة الإنسان بالبيئة المحيطة به هي علاقة دائمة

ومستمرة ومتصلة وتفاعله معها ابدي سرمدي لذلك يكون أثرها مباشر على حياته وعلى بنائه لنظم حياته المختلفة كالسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية ،والعوامل الجغرافية كجزء من هذه البيئة تلعب دورا مهما في التأثير على سلوك الإنسان وبالتالي على سلوك الدولة وعلى قوتها قوةً أو ضعفاً لدرجه إن بعض الباحثين والمحللين كأمثال الصحفي المصري محمد حسنين هيكل يقول :" إن الذي يصنع الأمن الوطني هو عوامل التاريخ والجغرافيا" .

- الموقع:

لكل دولة موقع جغرافي على سطح الأرض يعبر عنه بخطوط الطول وخطوط العرض وموقع الدولة بالنسبة لخطوط العرض أهم من موقع الدولة على خطوط الطول لأنه يؤثر بشكل مباشر في المناخ الذي يؤثر بالتالي في القوة البشرية وفي تنوع الثروات سواء الحيوانية أو النباتية في هذه الدولة، ومما يدل على أهمية الموقع الجغرافي هو قيام الحضارات المتقدمة أو الدول الكبرى التي نشأت في المناطق المعتدلة وابتعدت عن المناطق القطبية والقارية ،وكذلك بالقرب من مصادر المياه التي تشكل عصب الحياة لأية حضارة حيث نلاحظ بأن الحضارات الكبرى قد نشأت وازدهرت في ظل مناطق غنية بالمياه مثل وادي النيل وأراضي ما بين النهرين إضافة إلى سهولة أراضي تلك المناطق وتوفر المياه فيها.

- المساحة:

يعتبر كثير من العلماء في مجال الجغرافيا السياسية إن وجود ما يسمى "المجال الحيوي" أي وجود مساحة وموارد طبيعية كافة لسد احتياجات السكان هو عامل مهم من العوامل التي تحدد مكانة الدولة في العلاقات الدولية فالمساحة الكبيرة تعطي الدولة ميزة مهمة وتجعلها عظيمة ومهابة الجانب من قبل غيرها مقارنة مع الدول صغيرة الحجم، ولكي يعطي هذا العامل أهمية وقوة للدولة يجب أن تتناسب مع عدد كافي من السكان وشعب متحضر ومتطور يستطيع استغلال ما تحتويه هذه المساحة من الثروات والخيرات عندها تكون عاملا إيجابيا ومؤثرا في دعم موقف الدولة وإعطاءها مركزا متقدما بين دول العالم .

أما من الناحية العسكرية فالمساحة الواسعة مهمة جدا لأنها تعطي الدولة عمقا إقليميا يحمي العاصمة والمدن والمراكز الصناعية الهامة في البلاد وهذا الأمر شهد له التاريخ مثالا حيث أعطت المساحة الواسعة للاتحاد السوفيتي عمقاً دفاعياً لصالحها ضد الغزو الألماني لأراضيها هذا بالإضافة لصعوبة احتلالها من قبل القوات الغازية حيث أن العمق الجغرافي للدولة يتيح لها إمكانية المناورة في القتال وإعادة التنظيم لقواتها كما يمكنها من سحب القوات الغازية إلى أماكن ذات خفايا ومميزات معروفة لقواتها وهذا ما فعله الجيش السوفيتي بالقوات الألمانية في الحرب العالمية الثانية.

أما الدول صغيرة المساحة فإنها تكون سهلة الاحتلال بالإضافة إلى رغبتها دائما بنقل المعركة إلى أرض الغير (إن كانت قوية) وذلك لعدم توفر العمق الكافي الذي يحمي مدنها ومراكزها التجارية والصناعية والسكانية.

أما من الناحية الاقتصادية فإن اتساع المساحة يؤدي إلى تنوع المناخ وأحوال الطقس فيها وبالتالي ينعكس على إنتاجها الاقتصادي وتنوع مواردها الطبيعية وخصوصاً إذا أحسن استغلالها هذه الموارد وهذا يساعد الدول على الاكتفاء الذاتي والتحكم بهذه الموارد عالمياً واستغلالها لصالحها للعب دور أو احتلال مكانه هامة ومؤثرة في العلاقات الدولية.

- الحدود:

وهي الخطوط الفاصلة بين الدول والتي تنتهي عندها سيادة الدولة (أ) لتبدأ سيادة الدولة (ب)، والحدود لها تأثير كبير في قوة الدولة ولها أيضا تأثير مباشر على أمنها الوطني سواء سلباً أو إيجاباً حيث أنه إذا طالت الحدود بين دولتين وكانت علاقاتها قوية مع الدول المجاورة فإن ذلك يساعد في فتح أبواب الاستيراد والتصدير وانسياب البضائع ورؤوس الأموال وحرية الحركة التجارية مما ينعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي للدولة ويحقق لها الأمن الاقتصادي المنشود ، كذلك ينعكس طول الحدود سلباً إذا كانت العلاقات متوترة بين الدولتين.

- السكان:

السكان عامل مهم من عوامل قوة الدولة ومدى احتلالها مكاناً متميزاً في المجتمع الدولي فحجم السكان يلعب دورا كبيرا في ذلك حيث أن عدد السكان إذا كان كبيراً وترافق بعوامل أخرى أهمها:المستوى التعليمي والتقني الذي وصل له السكان والتماسك الاجتماعي والابتعاد عن التفرقة بين الأجناس والأعراق وسيادة التسامح بينهم والترابط الروحي والمعنوي فإنه يشكل عامل قوة تجعل الدولة متفوقة وقوية ولها مكانة مؤثرة في العلاقات الدولية أما إذا كان العكس فإن النتيجة ستكون معكوسة أيضا.

4 :العوامل الاجتماعية:

تشكل العوامل الاجتماعية عنصرا هاما من عناصر قوة الدولة وذلك لارتباطها الوثيق بالعناصر الأخرى ، فالفرد هو العنصر الأساسي في منظومة الأمن فهو الذي يصنع الأمن للجماعة وهو الذي يحافظ علية وهو كذلك الذي يهدم منظومة الأمن ويقوض بنيانها ،وذلك لأن الفرد هو أساس المجتمع وتحقيق امن الفرد داخل الدولة يعني تكامل الأمن الاجتماعي واستقراره .

ويدخل في إطار امن المجتمع عوامل عدة تلعب دورا بارزا في تشكيله وتحقيقه ولعل من ابرز هذه العوامل :

- **درجه التماسك الاجتماعي :**

يلعب التماسك الاجتماعي بين فئات السكان المختلفة بغض النظر عن الأصول التي جاء منها سكان الدولة دورا بارزا في عملية تحقيق الأمن الاجتماعي ، وتزداد أهمية هذا العنصر في حالة تعرض الدولة للمخاطر والتحديات الخارجية لأنها تتطلب الوقوف صفا واحدا وسدا منيعا في وجه القوى الطامعة ،ولعل التماسك الاجتماعي بين السكان من المقومات الرئيسية التي لعبت دورا أساسيا في الحفاظ على وحدة كثير من الدول واستقلالها في فترة من الفترات وخاصة في منتصف القرن العشرين وهي فترة التحلل والتخلص من الاستعمار

- **المستوى الثقافي والتعليمي لإفراد المجتمع:**

يلعب التطور الثقافي والعملي للمجتمعات دورا هاما في تحقيق الأمن الشامل لها حيث أن الشعب المتعلم القادر على استخدام معطيات العلم والاستجابة للتطورات التقنية المختلفة والقادر على مواكبة كل ما هو حديث هو الشعب الأقدر على توفير الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والاجتماعي ... فنرى المجتمعات التي تغزوها الأمية والتخلف كم تعاني من عدم الاستقرار والتشرذم والتفكك وانعدام الأمن ،ولا شك أن الاستعمار قد لعب دورا كبيرا في تخلف كثير من الدول وحتى بعد تحلله عمل على إبقائها

شعوبا متلقية ومستوردة للتكنولوجيا لا منتجة لها لتبقى دولا هامشية تعتمد على غيرها في كل شيء مما جعل الأوضاع الأمنية اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وغذائيا وصحيا ونفسيا فيها متردية وجعلها قابعة تحت رحمة غيرها ،لذا فأن الأس الرئيسي لتحقيق الأمن الاجتماعي الشامل يتمثل بامتطاء ناصية العلم والمعرفة ومتابعه ومواكبة كل ما هو جديد ومستجد في العالم ، وخير طريق إلى ذلك هو بالبحث العلمي الجاد الهادف واستغلال الإنسان وتسخير طاقاته العلمية والعملية لتحقيق الأمن الاجتماعي .

- الإرث الحضاري والتاريخ :

يعتبر الإرث الحضاري من المقومات والعوامل التي تجمع أفراد الأمة وتزيد من لحمتهم وتعاضدهم معا لذا فهي تشكل عامل من أهم عوامل الأمن والاستقرار في المجتمعات ،فالتاريخ المشترك وكما اعتبره الكثير من المفكرين يعتبر عاملا من عوامل القومية والأمن الاجتماعي .

- العوامل والظروف المحيطة:

تعتبر العوامل المحلية والإقليمية والدولية من العوامل الهامة المؤثرة على استقرار المجتمع وأمنه ولعل المسار الذي تسير فيه العلاقات الدولية يثبت صحة هذا الزعم ،حيث تتأثر الدول والمجتمعات بما يحيط بها من ظروف أمنية وسياسية فإذا كانت الأوضاع المحلية تعاني من الأزمات السياسية والأمنية فان

ذلك ينعكس لا محالة على الوضع والاستقرار الاجتماعي فيها ،وكذلك الحال فأن الظروف والعوامل الدولية من المؤثرات الرئيسية البارزة على امن المجتمعات التي تعيش في نفس الدائرة وتدور في نفس الفلك ،ولعل الأوضاع الإقليمية التي تشهدها منطقتنا العربية كالوضع في العراق والوضع في فلسطين ولبنان وما تخلفه من نازحين ولاجئين ومشردين وقتلى وأيتام وأرامل وتدهور مستويات المعيشة وتدني معدلات الدخل وانتشار والعنف والجريمة وبروز الطائفية والمذهبية ونمو العصبيات والعنصريات كلها عوامل تزعزع الاستقرار والأمن الاجتماعي ليس في بلدانها فحسب بل في البلدان المجاورة أيضا .

- مستوى الوعي وإدراك أهمية الأمن من قبل الأفراد.

يلعب هذا العامل دورا كبيرا في تحقيق الأمن الاجتماعي لأن الأمن بحد ذاته يتوقف على وعي الأفراد وإدراكهم لأهميته وقيمته، لذا يجب التركيز على هذا البعد من خلال تدريب الأفراد وتهيئتهم وتثقيفهم وإعدادهم وتزويدهم بالمعلومات الأمنية من خلال البرامج المختلفة وفي كافه المراحل والأماكن من مدارس وجامعات ومؤسسات ومواقع العمل المختلفة ليدركوا مسؤولياتهم ويعرفوا ما يتوجب عليهم القيام به للمساهمة في صنع وإدامة الأمن بأشكاله المختلفة ،وان وعي الأفراد هو الخطوة الرئيسية والهامة لتحقيق

الأمن الاجتماعي الذي هو عنصر أساسي من عناصر الأمن الشامل ،ويرتبط هذا العامل بعامل آخر هو نسبة التعليم ودرجة ثقافة المجتمع وتعليمة لأن المجتمع المتعلم هو الأقدر على خلق الأمن والحفاظ علية .

- تركيبة السكان العمريه والنوعية .

- الوضع الاقتصادي ومعدل دخل الفرد.

ثانيا :المنظمات الدولية :

لقد فرضت الظروف الدولية التي مرت بها الإنسانية وخاصة الحروب العالمية وجود منظمات تجمع في إطارها الدول المستقلة ذات السيادة لكي تساهم في تحمل مسؤولياتها تجاه تنميه المجتمع الإنساني وتقوم بوظائف متعددة خدمة للبشرية وحماية لها ،كوظائف الأمن الجماعي والسلم الدولي وحماية المهجرين واللاجئين والمساهمة في التعليم والتنمية الإنسانية .. الخ ولعل ابرز هذة المنظمات هي عصبة الأمم التي أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى وفي عام 1946م أُلغيت عصبة الأمم وأسست بدلا منها هيئة الأمم المتحدة عام 1945 م أي بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتعهد أعضاء الأمم المتحدة بالتعاون للمحافظة على السلام عن طريق الأمن الجماعي لكنهم لم يكلّفوا قوات دولية دائمة لدعم هذا التعهد آنذاك ، وقد كان لهذه المنظمات دور كبير كفاعل مهم وطرف من أطراف العلاقات الدولية .

ويرى بعض الباحثين في العلاقات الدولية أن المنظمات الدولية ليست أكثر من لاعب ثانوي في العلاقات الدولية وذلك لان القرارات التي تصدر عنها ليست أكثر من توصيات ليس لها تأثير ملزم .،ولكن في الواقع يظهر لنا تزايد أهمية ودور القانون الدولي في ضبط العلاقات الدولية ناهيك عن تطور منظومة القيم الإنسانية الأخلاقية التي أصبح لها قوة القانون في التأثير على سلوك الدول في العلاقات الدولية ،ومثال ذلك أن الأمم المتحدة أصبح لها القدرة على فرض العقوبات الرادعة في كافة المجالات على الدول التي تمارس العدوان أو تنتهك حقوق الإنسان أو تمارس الغطرسة وترفض الانصياع للشرعية الدولية وكذلك فان الدول أصبحت تدعم مواقف وقرارات الأمم المتحدة في قطع المساعدات أو إيقافها أو ممارسة المقاطعة الاقتصادية وغيرها ضد الدول التي تخالف قواعد القانون الدولي ،ولعل التطور التاريخي للعلاقات الدولية يحتوي على كثير من الأمثلة في هذا الإطار ،ولكن وبعد تغير شكل النظام العالمي وهيمنة قوة واحدة على العلاقات الدولية وهي الولايات المتحدة فقد أصبحت القرارات الدولية خاضعة لما تراه الولايات المتحدة وبما يصب في مصلحتها أولا وهذا ما ميز النظام العالمي الجديد المصبوغ بالصبغة (العولمية) التي يرى كثير من الباحثين في العلاقات الدولية إنها (أمركة)أولا وقبل كل شيء واثّر كثيرًا على هذه الهيئة العالمية كلاعب مهم في العلاقات الدولية.

ثالثا :اللاعبون الثانويون :

- الشركات المتعددة الجنسية
- المنظمات غير الحكومية .

إلى جانب الدول والمنظمات الدولية والتي هي لاعب أساسي ورئيسي في العلاقات الدولية يوجد أطراف أخرى أصبحت ذات تأثير في العلاقات ألدولية وخصوصا في عقود ما بعد منتصف القرن العشرين وذلك بسبب التطور الكبير في المجالات كافة السياسية والاقتصادية –خصوصا – والثقافية والعلمية والتكنولوجية وغيرها ،ولعل ابرز هذه الأطراف هي :

- الشركات المتعددة الجنسية (multi national corporations):

انه تعبير يطلق على الشركات الكبرى الضخمة والتي تنشئ وتقيم فروعا لها خارج الوطن ألام الذي ولدت فيه بغية تحقيق الربح وتعظيم قدرتها وهيمنتها المادية والاقتصادية وكذلك السياسية حيث أن كثيرا من هذه الشركات أصبح تلعب أدوارا سياسية وتؤثر على مسار السياسة الداخلية والخارجية لكثير من الدول ،كيف لا وكثير من هذه الشركات أصبح رأسمالها يفوق عشرات المرات دخل كثير من الدول الكبيرة ذات الموارد الاقتصادية الوفيرة بالإضافة إلى أن عدد العاملين في بعض الشركات يفوق عدد سكان كثير من الدول ،وتتركز اغلب نشاطات هذه الشركات في قطاع تكنولوجيا

المعلومات – وخصوصا بعد ثورة الاتصالات الهائلة التي تعيشها البشرية – وقطاع النفط والتامين والسياحة ... من القطاعات الهامة والرئيسية ،ولعل سيادة النظام العالمي الجديد المبني على الفكر الرأسمالي هو ما جعل هذه الشركات تنمو بشكل كبير يفوق حدود التصور وذلك بسبب تلاقي المصالح ما بين الرأسمالية الاقتصادية التي تتبعها كثير من الدول وبين مصالح هذه الشركات .

وتستأثر بحوالي 80٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي وحوالي 85 ٪ من أجمالي التجارة العالمية ،أما في مجال التجارة فأن هذه الشركات تهيمن على ثلثي التجارة العالمية حيث أن هناك حوالي (350) شركة كبرى للدول القوية تحظى بحوالي 40٪ من التجارة الدولية . وكما أسلفنا فان بعض هذه الشركات تفوق قدراته الاقتصادية قدرات كثير من الدول حيث تجاوزت مبيعات شركة (General Motors) السنوية أجمالي الناتج القومي لاندونيسيا -مثلا"- كما أن مبيعات شركة (Sony) مثلا"- كانت تساوي الناتج المحلي لمصر بينما مبيعات شركة (IBM) زادت عن أجمالي الناتج المحلي لكل من تشيلي وكوستاريكا والإكوادور معا" . [26]

[26] . معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية **"حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة "** ترجمة عمران أبو حجلة ، مراجعة : هشام عبد الله ، بيروت ، 1997،ص238.

ومن الأمثلة على الحجم الضخم لبعض هذه الشركات هي شركة (ABB)التي تكونت عام 1987 من اندماج شركه سويدية كبيرة (ASEA) وشركة سويسرية ضخمة هي (BROWN BOVERY)وقد استثمرت فور تأسيسها 3،6 مليار دولار شملت دمج وشراء 60 شركة أخرى وتسيطر حاليا على أكثر من 1300 شركة منها 130 شركة في بلدان العالم الثالث و41 شركة في دول أوروبا الشرقية وتملك هذه الشركة أكثر من ألف باحث وخبير وثلاثة مراكز بحثية ومصرف ومركز للمعلومات ومركز تمويل لتامين الخدمات لمالية وقد احتلت المرتبة (70) بين الشركات الـ (500) التي أعلنت عنها مجلة (فورشن)،ومن ابرز البيانات والمعلومات التي نشرتها مجلة (فورشن) عن الشركات الخمسمائة الكبرى ما يلي[27] :

- بلغ مجموع إيراد هذه الشركات في ذلك العام (11454)تريليون دولار في حين كان الناتج القومي العالمي في تلك السنة 28 تريليون ،بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة و7,745 تريليون دولار،بينما الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم الثالث بلغ 5,909 تريليون دولار.

أما توزيع هذه الشركات جغرافيا فهو كما يوضحه الجدول التالي :

27 . منير الحمش ،مصدر سابق ، ص 125 -128.

الجدول رقم (1)

التسلسل	الجهة المالكة	العدد
1.	الاتحاد الأوروبي	150
2.	سويسرا	12
3.	الولايات المتحدة	175
4.	اليابان	112
5.	كوريا الجنوبية	12
6.	تايوان	1
7.	البرازيل	5
8.	الصين	4
9.	المكسيك	2
10	الهند	1
11	كندا	8

و قد يكون لبعض هذه الشركات فروع في عشرات الدول في أن واحد وهذا ما أعطاها الصبغة التعددية ، فمثلا شركة (IBM)لها فروع في أكثر من (80) بلد في العالم وشركة (Mobile) لها فروع في أكثر من (62) بلدا في العالم وشركة كوكا كولا – مثلا- لها (270) ألف فرع حول العالم ويضاف لذلك أن حجم رأس المال لبعض هذه الشركات قد يتجاوز مئات المليارات

مـــن الدولارات وأيضـــا قد يقترب عدد العاملين في بعـضها مـن المليـون عامل [28].

- المنظمات غير الحكومية:

في فترة ما بعد السبعينات من القـرن ألمـاضي دخلـت أطـراف أخـرى كفاعل في العلاقات الدولية والتي كان بعضها ما فوق الدولة والبعض الأخـر ما دون الدولة وقد كانت المنظمات غـير الحكوميـة جـزء مـن هـذه الأطـراف ،حيث تتكون هذه المنظمات بتضامن وتعاون بين الأفـراد بعيـدا عـن التوجيـه الحكومي ،وقد تكون هذه المنظمات محلية وقد تكون دولية أو إقليميـة أي أنهـا قد تجمع في إطارها أفرادا من دول وقوميات مختلفـة يجمعهـم هـدف مـشترك وهو تحقيق ما يصبو إلية البشر في كافه أنحاء المعمورة ،أي أنها أصبحت تركـز على البعد الإنساني وتحقيق أهداف مشتركة تخدم البشر جميعا ،ومن ابـرز هـذه المنظمات هي الأحزاب السياسية النقابات المختلفة ،الاتحادات ، الجمعيات ... الخ ،وقد بدأت هذه المنظمات تلعـب دورا كبـيرا وفـاعلا في إطـار العلاقـات الدولية خصوصا في الفترة الأخيرة من القرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما أصبح العالم يوصف بأنه قرية كونية وما وفرته

---

[28] . سعد حقي توفيق ، **مبـادئ العلاقـات الدوليـة** ، مـصدر سـابق ، ص65-67 ، بـشيء مـن التصرف .

ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خدمات كبيرة سهلت تواصل هذه المنظمات مع بعضها البعض خارج الأطر والقيود الحكومية للدول ،وهو ما يوحي بان العلاقات الدولية أصبحت تتجه نحو التركيز على البعد الإنساني ضمن خطاب عالمي مشترك تفهم مفرداته الإنسانية جمعاء.

كان لابد لنا ولكي نتعرف على ماهية النظام العالمي المعاصر من إيراد المعلومات السالفة الذكر فيما يخص التنظير لنماذج النظم والى بيان أطراف النظام والفاعلين فيه ،أما فيما يتعلق بالنظام العالمي الجديد فأنة لابد من التعرف على ابرز ملامح النظام العالمي الجديد والتي تتمثل فيما يلي [29]:

1. الثورة الهائلة في العلوم والتكنولوجيا العلمية والمعرفية.
2. الثورة الهائلة في مجال الاتصالات والمواصلات وخصوصا وسائل الإعلام المختلفة ،كثورة الانترنت والتي تنمو بمعدلات مذهله تصل إلى 20٪ كل ربع عام والحواسيب ، والهواتف النقالة والمحطات الفضائية ،وتحول العالم إلى قرية كونية صغيرة .
3. بروز ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية كلاعب مهم في العلاقات الدولية،بالإضافة إلى تزايد دور المؤسسات المالية الدولية الأخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة الدولية .

[29] . عطا زهرة ، مصدر سابق ، ص ص 231 ، 232.

4. تحرير التجارة العالمية وإزالة الحواجز والقيود عن حركة الأفراد والأموال،وتوجيه دول العالم من قبل القوى الكبرى نحو اقتصاد السوق
5. تزايد الحديث عن بعض المفاهيم مثل :حقوق الإنسان ، التعددية ، الديمقراطية ، إنهاء التسلطية ...الخ ومحاولة نشرها بالقوة .
6. تقلص دور الدولة القومية وتآكل السيادة الوطنية للدولة وذلك بسبب سيادة قيم العولمة الثقافية عنوة عن الدولة التي أصبحت تواجه صعوبة في التقوقع داخل حدودها السياسية .
7. لقد أصبح "الاعتماد المتبادل " interdependence وتبادل المنافع وتشابك المصالح من السمات البارزة والمميزة للنظام العالمي الجديد ، حيث لم يعد بمقدور دولة واحدة بإمكانياتها الذاتية إن تعيش وتتطور وتستمر فكان لابد لها من التعاون والترابط وبناء شبكة من العلاقات مع غيرها من الدول وخاصة العلاقات الاقتصادية التي أصبحت تلعب دورا كبيرا في تحليل العلاقات الدولية ،حيث أصبحت العلاقة بين الاقتصاد والسياسة تتزايد ترابطا واندماجا وتلاصقا فأصبح من الصعب الحديث عن أحدهما دون الأخر ،- ولعل انهيار الاتحاد السوفيتي الذي لم ينهزم عسكريا بل هزم اقتصاديا بالدرجة الأولى- يثبت أهمية الاقتصاد ودورة في العلاقات الدولية .
9. ساهم النظام العالمي الجديد وما احتواه من أحداث بظهور أصوات متشددة في الغرب تنادي بمفاهيم جديدة كان أبرزها دعوة "نهاية

التاريخ" على اعتبار إن التاريخ وصل إلى نهايته بانتصار الرأسمالية العالمية ،وكذلك دعوة " صدام الحضارات " وهو ما أثار سجالات فكرية طويلة بين الشرق والغرب كل يدافع عن قيمه ومبادئه وحضارته ،ورافق ذلك بروز أصوات تنادي بحوار الحضارات وتلاقيها بدلا من تصادمها وتقاتلها ،وما زالت هذه الحرب الفكرية مشتعلة إلى هذه الساعة .!!؟؟ .

10. يرى كثير من المحللين أن ابرز ملامح هذا النظام هو الفوضى العارمة، والتي من ابرز دلائلها هو كثرة الحروب والنزاعات واستخدام القوة العسكرية من قبل القوى الكبرى عموما والولايات المتحدة خصوصا ، إضافة إلى كثرة النزاعات الداخلية العرقية والمذهبية والطائفية...الخ في مناطق العالم المختلفة.
11. ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي ونمور أسيا واليابان ثم الصين التي أصبحت اليوم القوة الاقتصادية الثانية في العالم
12. يجب الإشارة هنا إلى أن الرأسمالية العالمية بدأت تتعرض للخطر من جذورها وفي عمق قواعدها ، وذلك عندما هزت الأزمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد الأميركي والأوروبي في بدايات عام 2008 وظهرت آثارها بشكل جلي في شهر آب 2008 .[30]

[30] . للمزيد انظر: عبد المنعم المشاط، "**هيكل النظام العالمي الجديد**"، و محمد السيد سعيد، "**النظام العالمي الجديد**"، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994.

الفصل الرابع

الحرب والسلم وأثرهما في العلاقات الدولية

الحرب هي خيار لابد منه أحياناً وهذا ثابت منذ فجر التاريخ فقد لجاءت الجماعات البشرية إلى القتال والنزاع فيما بينها من أجل تحقيقه أهدافها مهما صغرت هذه الأهداف أو كبرت فالحرب كانت وما زالت سمه من سمات الحياة البشرية لم يخلو منها زمان أو مكان والتاريخ مليء بالشواهد على الحروب الطاحنة منها (الشاملة) والصغيرة (المحدودة) فقد كانت الحرب دائرة في مواطن الحضارات القديمة في وادي النيل وبلاد ما بين النهرين وبلاد فارس وبلاد الإغريق واليونان حيث شهد التاريخ الإنساني اعنف الحروب بين أثينا واسبارطه وبين روما وقرطاجه ، وفي العصر الحديث كانت هناك حروب طاحنه أبرزها تلك الحروب التي سجل لها العالم تاريخاً يقرأ الحربين العالميتين الأولى والثانية وما رافقها من خسائر بشرية ومادية ما زال العالم إلى اليوم يحصد عواقبها.

والبشر كلهم مجمعون على أن الخيار الصعب هو القتال لأن الإنسان بطبيعته لا يحب أن يصاب بالأذى سواء في جسمه أو في ماله ولكنه قد يجبر على ذلك أحياناً فالحرب أحياناً قد يكون خياراً وحيداً بين يدي الإنسان.بل لقد دعا بعض المفكرين إلى إتقان فنون الحرب لان في هذا الإتقان وسيلة

للحفاظ على الحكم كما فعل ميكافللي في كتابة (الأمير) حيث اعتبر أن السلام فكرة خيالية .

وفي الفكر العربي قال ابن خلدون في معنى الحرب :" بان الحروب وأنواع المقاتلة لم تزل واقعة في الخليقة منذ براها الله واصلها إرادة انتقام البشر من بعض ويتعصب لكل منها أهل عصبيته ".

ولكن الحرب في الإسلام لم تكن بدافع الانتقام والقتل بل كانت من اجل نشر الدين وإحلال العدل مكان الجور ودفاع عن النفس لذا فهي بأبسط المعاني "حرب عادلة " لأنها مضبوطة بضوابط أخلاقية ليس لها مثيل سبقت كل المواثيق والمعاهدات الدولية .

الحرب في الاصطلاح الدولي هي :" صراع مسلح بين دولتين أو فريقين من الدول ينشب لتحقيق مصالح وطنية وهي حالة قانونية معترف بإمكانية قيامها " " الحرب بمفهومها البسيط :هي استخدام للقوة والعنف المسلح المنظم بين الجماعات الإنسانية" [31] ، فالقوة ضرورية في كل مجتمع تقريباً لفرض القانون ومعاقبة من يتجاهلونه بالإضافة إلى أن التوتر يسود مختلف فئات المجتمع في النظام الدولي وهذا التوتر قد يؤدي إلى نشوب النزاع المسلح إذ أن هذه الفئات تدعي لنفسها السيادة وبالتالي لا تريد أن تخضع لأي

[31] . سعد حقي، مصدر سابق، ص211.

سلطة لذلك نجد أن الحرب هي الوسيلة القانونية الوحيدة لإعادة هذه الفئات إلى جادة الصواب، حيث أن بعض المفكرين أمثال (كلسن) الذي بحث في موضوع الحرب العادلة اعتبر أن اللجوء إلى القوة في سبيل إعادة الحق أمراً مشروعاً وبين بأن ليس كل عدوان أمر غير مشروع كما أن كل حرب دفاعية لا تعتبر مشروعة إلا إذا توضح الهدف الذي ثارت من اجله هذه الحرب،وهي ظاهرة مرافقه للعلاقات الدولية (32) ، ولا بد لكل شيء من سبب والحرب حينما تنشب لا بد لها من أسباب لذلك فإن مجمل الأسباب التي تؤدي لنشوب الحروب هي:

1. الأسباب الاقتصادية:

البحث عن لقمة العيش والمسكن والأرض الخصبة والأمن كان السبب الأول للحروب منذ فجر التاريخ إلى يومنا هذا فمعظم الحروب التي سجلها التاريخ كان أهم دوافعها وأسبابها هو الاقتصاد وبكل ما تحويه هذه الكلمة من معنى ومع تطور الأيام وتغير أنماط الحياة توسع مفهوم الاقتصاد باعتباره سبباً من أسباب الحروب فتسعى الدول دائما بأن تمتلك اقتصاداً قوياً يعتمد على مقومات صناعية وزراعية وتجارية ورؤوس أموال وخبرة وبالتالي فإن الإنتاج الحاصل من هذه العوامل لا بد له من أسواق لتصريفه فيها

[32] . رينه جان دوبوي، **القانون الدولي**، ترجمة: سموحي فوق العادة، بيروت، 1983.

وبالتالي الحصول على عوائد مادية تحقق نمواً وتطوراً وتقدماً يعطي هذه الدول مكانة متقدمة على غيرها من الدول.

وبسبب هذا المفهوم البسيط قامت معظم الحروب التي زعزعت استقرار النظام الدولي وأوجدت خلخلة في العلاقات الدولية على مر الأزمان.

وإن الحركة الاستعمارية التي شهدها العالم في فترة من الفترات والتي كان سببها الرغبة والهيمنة على البلاد التي تحوي الخيرات الكثيرة والوفيرة التي تؤمن لها ولمصانعها ومنتجاتها مصدراً وسوقاً لا غنى عنه، خير شاهد على ذلك.

والأسباب الاقتصادية هي التي تدفع ودفعت الدول العظمى للوصول إلى بعض المناطق الغنية بمصادر الطاقة التي تضمن لها ولاقتصادها الاستمرار والحياة مغلفة ذلك بأسباب سياسية لتكون طريقاً تصل من خلاله إلى تحقيقه أهدافها الاقتصادية، وحرب الخليج الثانية والثالثة رغم دوافعها السياسية إلا أن الهدف الاقتصادي لها لا يخفي على أحد فهذه الأرض تحوي من الخيرات والطاقات والمعادن والكنوز ما يضمن استمرار حضارة الولايات المتحدة ويديم استمراريتها مئات من السنين وهي تعرف ذلك وتدركه إدراكاً عميقاً لذلك سعت للحصول على قواعد متقدمة لها تضمن تدفق خيرات النفط العربي لمصانعها دعماً لاقتصادها ورفاهية لمواطنيها.

لذلك فالعوامل الاقتصادية سبب مهم جدا في نشوب الحرب وقيام التوترات بين الدول وخصوصاً إذا استخدم هذا العامل من قبل دولة ضد أخرى كورقة ضغط عليها وخاصة عند قيامها بضغوطات اقتصادية هامة تتمثل في فرض الضرائب والرسوم الجمركية وقطع المساعدات والقيام بالاستفزازات التجارية والحصار الاقتصادي والمقاطعة الاقتصادية.. وغيرة كثير فهذه كله قد يكون سبباً في نشوب حروب طويلة ومؤثرة بين الدول.

2. الأسباب الاجتماعية:

عامل مهم لا نستطيع تجاهله من أسباب قيام الحروب لأن العوامل الاجتماعية في داخل البلاد كالاضطرابات وعدم الاستقرار الناتج عن ضعف تماسك الشعب وانتفاء الوحدة الوطنية قد يدفع بعض القادة لشن الحروب لجمع صفوف أبناء شعبهم وتوحيدهم تحت راية واحدة يكون هدفها الدفاع عن بلادهم وحمايتها مما يساهم في جمع كلمتهم ولم شملهم ومن الأمثلة على ذلك احتلال (موسيليني) لأثيوبيا كان الهدف منه تحقيق الوحدة الوطنية في ايطاليا.

3. الأسباب الدينية:

ومن التاريخ شواهد كثيرة على الحروب الدينية مثل الحروب التي وقعت بين الرومان والكاثوليك وبين روسيا والدولة العثمانية.

4. الأسباب الأيديولوجية:

نشبت حروب كثيرة في التاريخ لأسباب ثقافية وحضارية وأيديولوجية كان الهدف منها هو نشر هذه الأيديولوجيات والثقافات، والصراع الحضاري والثقافي مستمر ومتصل وقد أخذ يتطور ويأخذ أبعاد جديدة بسبب الأحداث الدولية الهامة التي أصابت العالم في بداية هذا القرن وخاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة وما صاحبها من تغيير للمفاهيم والسياسات لكثير من القضايا الأيديولوجية.

5. الأسباب السياسية:

من الأسباب الهامة لنشوب الحروب وحالاتها كثيرة وذلك بسبب الخلافات الكثيرة بين الدول سواء الحدودية أو الأمنية أو اختلاف الأنظمة من الناحية الأيديولوجية كله يؤدي إلى التوترات المستمرة بين الدول والتي تؤدي بالتالي لقيام الحروب.

المبحث الأول :مشروعية استعمال القوه والحرب في العلاقات الدولية[33]:

نستطيع القول بأن القانون الدولي التقليدي قد اعتبر الحرب واستعمال القوة عملاً مشروعاً تستطيع أي دوله أن تستخدمه ضد أي دوله أخرى من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها أو احتلالها وضم الإقليم المحتل إلى أراضيها. وبناء على ذلك فإن الاستعمار والغزو هما أعمال مشروعه وقد انطلق القانون الدولي في تشريعه هذا من أفكار الدول الأوروبية التي صاغت بنوده وقواعده بما يضمن مصالحها ويحقق أهدافها ويضفي الشرعية على أعمالها الاستعمارية في أرجاء المعمورة لذلك فقد صيغت بنود هذا القانون ليتناسب مع رغبتها ويحل مشكلتها في اقتسام الأقطار التي تم استعمارها، لذلك فقد صاغ الفقهاء المبادئ والنظم القانونية التي تؤيد هذه الأهداف وتضفي عليها الشرعية.

أما من حيث استعمال القوه في العلاقات الدولية فإنه وبعد أن ذاقت البشرية مرارة الحرب العالمية الأولى تعالت الصيحات وتضاعفت الجهود من أجل إنشاء مؤسسه دولية تنظم علاقات الشعوب والدول وتكفل للسلام أن يعم ويسود وأن ينتهي القتال ووجدت هذه الدعوات الإنسانية صدى كبير

---

33 . للمزيد انظر: طاهر الجنابي، (**استخدام القوة في العلاقات الدولية في ضوء ميثاق الأمم المتحدة**)، مجلة الأقصى، العدد (770) تاريخ 1 أيلول 1986، ص15.

حيث تنادت الأمم للاجتماع وشكلت لجنة من مندوبين عن الدول الخمس العظمى في ذلك الوقت (الولايات المتحدة، إنجلترا، فرنسا، اليابان، إيطاليا) وأنهت أعمالها في 13 فبراير 1919 ووضعت نظام عصبة الأمم في ميثاق دولي يعرف بعهد عصبة الأمم وكان يتألف من (26) مادة ومقدمة وكانت تحتوي مقدمة الميثاق على الأهداف التالية:

1. سيادة الأمن والسلم بين الدول ومنع الحروب.
2. تنشيط التعاون الدولي.

وأما المبادئ التي يجب أن يلتزم بها الأعضاء ويسعون لتحقيق هذه الأهداف من خلالها:

1. الالتزام بعدم اللجوء إلى الحرب
2. أن تكون العلاقات الدولية مبنية على أساس العلانية والصراحة والعدل.
3. أن تكون قواعد القانون الدولي هي أساس التعامل بين الدول
4. إتباع العدالة واحترام المعاهدات.

ورغم ذلك كله فإن الدول وجدت أن هذا الميثاق غير كاف لمنع اللجوء إلى الحرب ولهذا اتفقت على عقد ميثاق باريس عام 1928 والذي كان من أهم بنوده المادة (1)التي تنص على: (أن جميع الدول يجب أن تمتنع عن

اللجوء إلى الحرب كوسيلة رئيسة لحل المنازعات) أما المادة الثانية فقد نصت على (البحث عن الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية) وقد وقع هذا الميثاق قبل الحرب العالمية الثانية وشاركت فيه دول من مختلف قارات العالم وكان هدفه منع اللجوء إلى الحرب كخيار رئيسي ووحيد.

وانتهت الحرب العالمية الثانية وعانت البشرية من ويلاتها وتنادت الأمم مرة أخرى لإنشاء منظمة دولية تحفظ الأمن والسلم الدوليين. فأنشأت الأمم المتحدة بعد أن تمت الموافقة على جميع مواد ميثاقها البالغ عددها (111)مادة في حزيران 1945 وبذلك أعلن عن ميلاد ميثاق الأمم المتحدة، وبذلك يعتبر العالم بأنه قد أحرز تقدماً كبيراً بعد الحرب العالمية الثانية حيث نجد أن المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة قد حرمت اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوه إلا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس.

كذلك ومن أجل المحافظة على الأمن والسلم الدوليين فإن ميثاق الأمم المتحدة لم يجز التهديد باستخدام القوه كما لم يسمح بالتدخل العسكري ضد الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

كما أن مقدمة المادة الثانية من الميثاق تنص على: (أنه يمتنع على أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأي دولة...).[34]

[34] . انظر ميثاق هيئة الأمم المتحدة .المادة 4.

أما موقف القانون الدولي من استخدام القوة والتهديد باستخدامها في العلاقات الدولية فإنه ينظر إلى أن عبارة (تحريم استخدام القوة) هي أوسع من عبارة (تحريم الحرب) ذلك لأن استخدام القوه يشتمل على اللجوء إلى الحرب أو أي طريقة ووسيلة أخرى غير الحرب (جميع أنواع الحروب) ([35]) ، وتفسر الحرب بأنها معارك مسلحة بين دولتين أو أكثر، حيث أن القانون الدولي يفترض شرطين لوجود الحرب هما: 1-وجود معارك مادية 2-إعلان الحرب من جانب واحد على الأقل، وينتج من إعلان الحرب من قبل طرف من الأطراف آثار مهمة مثل:

1. تغير حالة السلم إلى حالة الحرب.
2. الحياد بالنسبة للدول غير المشتركة بالحرب.
3. بطلان المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين الدولتين المتحاربتين.

ولذلك نجد بأن ميثاق الأمم المتحدة لم يحرم الحرب فقط بل حرم استخدام القوة والذي يشمل الحرب وأية وسائل أخرى غير الحرب.

ولكن ميثاق الأمم المتحدة لم يغفل الحق الطبيعي للدول في الدفاع الشرعي عن نفسها ضد العدوان، والعدوان كما عرفة بعض فقهاء القانون

[35] .للمزيد انظر: رياض القيسي (**التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية**)،مجلة العلوم القانونية، ج1، بغداد، 1969، ص50.

الدولي يجب أن يتم بواسطة قوة مسلحة ضد إقليم الدولة وإلا لا يعتبر الهجوم حالة من حالات الدفاع الشرعي.

المبحث الثاني :الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية:

لم يغفل المجتمع الدولي عن وضع عدة وسائل سلمية لحل النزاعات الدولية وأيضاً وضع قواعد لتطوير العلاقات الودية بين الدول والابتعاد عن خلق الظروف التي قد تعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر لذلك فإن جميع الاتفاقيات والمعاهدات والمؤتمرات الدولية المعقودة ابتداءً من مؤتمر لاهاي الدولي عام 1899 وحتى الوقت الحاضر كلها نادت وسعت ونظمت الوسائل السلمية التي تحافظ على الأمن والسلم الدوليين.

هذا بالإضافة إلى أن ميثاق عصبة الأمم كميثاق الأمم المتحدة قد خصص الكثير من مواده وبنوده لتأكيد ضرورة حل المنازعات بالوسائل السلمية. ومن أمثلة ذلك.

1. الفقرة 2 من المادة الأولى تنص (يجب العمل على تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبان لكل منها الحق في تقرير المصير)
2. الفقرة 3 من المادة 2 تنص: (على جميع أعضاء الهيئة فض منازعاتهم بالوسائل السلمية على الوجه الذي لا يعرض الأمن والسلم والعدل الدولي للخطر).

3. المواد من (33-38) تطالب بالبحث عن الوسائل السلمية لحل الخلافات الدولية.

بحيث نصت المادة (33): (على أطراف أي نزاع من شأنه أن يعرض الأمن والسلم للخطر أن يبحثوا حله في البداية بطريقة المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو اللجوء إلى الوكالات والمنظمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية لحل النزاع). وهذه المادة تقودنا إلى موضوع هام وهو الطرق المستخدمة لحل الخلافات الدولية وهي:

1. المفاوضات: وهي إحدى الطرق الدبلوماسية لحل نزاع قد ينشب بين دولتين ويقوم به عادة المبعوثون الدبلوماسيون للدول المتنازعة وهي من أفضل الطرق لحل المنازعات.
2. الوساطة: حيث تقوم دولة (طرف ثالث) ليس لها علاقة بالنزاع بإجراء مفاوضات بين الطرفين المتنازعين والعمل على تقريب وجهات النظر لحل الخلاف.([36])
3. التحقيق: ويتم من خلال لجنة محايدة تكون مهمتها هي التحقيق في موضع النزاع وإظهار الحقائق والبينات بالإضافة إلى التحري الموضوعي عن تفصيلات الوقائع المادية. وقد أنشئ هذا الأسلوب بموجب اتفاقية

[36]. سعد حقي، مصدر سابق، ص361.

لاهـاي عـام 1899 وسـجل تقـدماً حقيقيـاً بفـضل الولايـات المتحـدة الاميركيه التي وقعت عدة معاهدات تنص على اللجوء إلى التحكـيم، ثـم بعد ذلك إجراء النقاش حولها بعد أن تكتـب اللجنـة تقريرهـا وتـستمتع لتلاوته من قبل اللجنة ويترك للدولتين المتنازعتين حرية الأخذ بها ورد فيه وتسوية الخلاف أما مباشرة أو بواسطة التحكيم وقد وردت هذه الطريقة في مؤتمر لاهاي عام1899 بالإضافة إلى أن معاهدة لاهاي فسرت معنـى الوساطة والتحقيق والتحكيم في عام 1907

4. المساعي الحميدة: وهو أن تقوم دولة متبرعة قد تكـون صـديقة للطـرفين من ذات نفسها ودون الطلب منها بمحاولة التقريـب بـين دولتـين بيـنهما نزاع وذلك بدون أن تشترك هذه الدولة بالمفاوضات بصورة مباشرة بـين الدولتين المتنازعتين بالإضافة إلى أنها لا تقدم حل للنزاع القائم، وهنا لابد من الإشارة إلى أنه ليس بين الوساطة والمساعي الحميدة سوى فارق بسيط وهو التدخل الذي يتضمن اقتراحاً بإيجاد تسوية.(37)

5. التوفيق: ويتم ذلك عن طريق إحالة النزاع إلى لجنة محايدة مهمتها تقديم تقرير إلى الطرفين يتضمن اقتراحات واضحة من أجل إجراء تسوية بينهما

[37] . للمزيد: محمد حافظ غانم ، **مبادئ القانون الدولي العام** ، دار النهـضة العربيـة، القـاهرة، 1972.

وهذا التقرير غير ملزم لأي طرف من الأطراف، ولوحظ أن مهمة لجنة التوفيق لا تتوافر إلا إذا كان الطرفين مقتنعين بأن الجنة لا تفرض نفسها وإن تقريرها لا يحمل صفة الحكم الصادر عن المحكمة وإنما هو ثمرة جهود مشتركة قام بها أعضاء اللجنة المفوضين، وقد أنشئ هذا الأسلوب بموجب عدة معاهدات عقدت بعد عام 1919م.

وهذا هو الأسلوب القانوني أو القضائي وهو ما يطلق عليه التحكيم:

أن التحكيم هو أسلوب نموذجي لمجتمع العلاقات الدولية حيث أن الحكم يصدر قراره استناداً إلى القانون ويعد قرار الحكم الزاميا للطرفين عملا بأحكام المادة (81) من اتفاقية لاهاي ونهائياً أي أنه غير قابل للاستئناف لذلك على الطرفين الانصياع له وتنفيذ مضمونه، ولكن ذلك لا يمنع أحد الطرفين إلا دعاء بأن الحكم فيه ظلم أو تجاوز على الصلاحيات.

والتحكيم يعد إجراءً تعاقدياً لذلك فإنه لا بد من عقد اتفاق بين الدول المعنية ويسمى هذا العقد"اتفاق التحكيم" ويصبح كالمعاهدة وبموجبة يتم تحديد مهمة المحكمين واختصاصاتهم وعلى المحكمين لدى محاولتهم تسوية أي نزاع التقيد بالتفسير القانوني وإذا صادف أن أصدر المحكمون قرارهم وبعد ذلك تم اكتشاف حالات جديدة فمن حق أحد الطرفين أن يطلب إعادة النظر في القرار.

أما من ناحية القضاء الدولي: فتقوم به محكمة العدل الدولية التي أسست عام 1945 والتي تعتبر الأداة القضائية في الأمم المتحدة وتتكون من قضاه مستقلين من أصحاب الخبرة والكفاءة وعددهم (15) قاضياً ومدة العضوية (9) سنوات.

وقد نصت المادة (38) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (على أن المحكمة تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقا لأحكام القانون الدولي مطبقة في هذا الخصوص ما يلي[38]:

1. الاتفاقيات الدولية العامة والخاصة.
2. مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة.
3. العادات الدولية المرعية.
4. أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام.
5. تطبيق مبادئ العدل والإنصاف إذا وافق أطراف الدعوى على ذلك.

[38] . المادة (38) النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

الفصل الخامس

هيئة الأمم المتحدة ودورها في العلاقات الدولية

جاءت الحرب العالمية الثانية في أهوالها وخسائرها المادية والبشرية وشمولها لمعظم أجزاء الكرة الأرضية بكوارث للعالم أكثر من تلك التي جلبتها الحرب العالمية الأولى بل حدث تطور جديد في ميدان الفتك والتدمير وهو انطلاق الذرة من عقالها سلاحاً جديداً لا يبقي ولا يذر وأصبح السلام والأمن ضرورياً أكثر من أي وقت مضى، وهكذا بينما كانت رحى المعارك تدور كانت دول الحلفاء تتنادى فيما بينها لتكوين هيئة دولية تضع حداً للحرب وترسخ السلم والأمن للدول وتفصل بوسائل سلمية فيما نشب من نزاع.

لذلك عقدت عدة اجتماعات ضمت الدول المنتصرة، الولايات المحتدة بريطانيا روسيا، الصين، من أجل تحقيق هذه الأهداف وعندما تأكدت بوادر النصر عقد مؤتمر سان فرانسيسكو في أواخر نيسان عام 1945، استمر هذا المؤتمر شهرين كاملين حضرته حوالي خمسين دوله وخرج إلى النور ميثاق الأمم المتحدة مؤلفا من (111) مادة مقسمة في 19 فصلا. وتم توقيع الدول الكبرى المنتصرة علية بما فيها فرنسا في 24 تشرين أول عام 1945 فصار نافذ المفعول.

الأهداف التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة:

1. المحافظة على الأمن والسلم الدوليين مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة إلا إذا خرجت عن النطاق الوطني وصارت تمس مصالح الدول الأخرى.
2. منع اللجوء إلى القوة في حل المنازعات الدولية التي يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين ومن الوسائل السلمية، المفاوضات، التحقيق، والتوفيق، التحكيم، والقضاء.
3. احترام القانون الدولي والعدالة والتقيد بمبادئ القانون الدولي.
4. التسامح وحسن الجوار وحق الشعوب بالمساواة وتقرير المصير.
5. نشر التقدم الاجتماعي والرفاهية الاقتصادية عن طريق رفع مستوى الحياة ومكافحة البطالة ومحاولة حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية وتعزيز التعاون الدولي في ميدان الثقافة والتعليم.

وعليه نؤكد بأن الأمم المتحدة والأهداف التي أسست لتحقيقها إنما جاءت لتركز على الدور الرئيسي والفاعل لهذه المنظمة الدولية في العلاقات الدولية التي كان يحتاجها العالم بأسره وسيبقى يحتاجها لأن الأمن والسلم والغذاء والتعلم هما من أساسيات الحياة للبشرية التي تجعل الإنسان يعيش

بكرامة وشرف دون أن يكون مضطهداً مهاناً لأن الفكرة الرئيسية لهذه المنظمة وهي صيانة السلم والأمن الدوليين جماعيا وبأدوات التنفيذ التي أنشئت بداخلها إنما تؤكد الدور الفعال والرئيس لهذه المنظمة في العلاقات الدولية.([39])

شروط قبول الأعضاء في الأمم المتحدة:

1. أن تكون الدولة مستقلة وذات سيادة.
2. أن تكون محبة السلام.
3. أن تقبل بالالتزامات الواردة في الميثاق.

الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة:

1. مجلس الأمن:يعتبر مجلس الأمن هو الأداة التنفيذية والذراع الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة وتعتبر اختصاصات مجلس الأمن بشان حفظ السلم والأمن الدوليين وما يرتبط بذلك ولكي يتضح لنا الدور الفاعل والرئيسي لمجلس الأمن في العلاقات الدولية لا بد من معرفة الحقائق التالية:

---

[39] . للمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الى : أحمد أبو الوفا، "**منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة الإقليمية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.

1. أن للمجلس نوعان من الاختصاصات في حفظ الأمن والسلام الدوليين وهما حل النزاعات سلمياً والاختصاص الآخر هو حلها بالقمع والقوة.

2. لمجلس الأمن الحق في أن يقرر أن هذا أو ذاك هو إخلال بالأمن والسلم الدوليين.

3. للمجلس الحق في التدخل بالشكل الذي يراه مناسباً من أجل المحافظة على الأمن والسلم الدوليين وإعادة الأمور إلى نصابها.

4. يمتلك المجلس سلطة واسعة جدا من حيث تقدير معنى العدوان والأعمال المخلة بالأمن والسلم الدوليين فليس هناك ضوابط يلتزم بها أو حدود تحبط أو تخفض من صلاحيته في ذلك.

5. قرارات المجلس بخصوص استعمال القوة أو عدمها هي قرارات ملزمة لجميع الدول الأعضاء واجبة التنفيذ.

6. وأيضا ومما يدخل في بيان الصلاحيات الواسعة لمجلس الأمن ودورة الفاعل في العلاقات الدولية أن له الحق في الاشتراك مع الجمعية العامة للأمم المتحدة في قبول الأعضاء الجدد وانتخاب أعضاء محكمة العدل الدولية وانتخاب الأمين العام للأمم المتحدة.

مما سبق يتضح لنا أهمية دور مجلس الأمن حيث أنه العمود الفقري لهيئة الأمم المتحدة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، إلا أن حق استعمال "الفيتو" جعل العلاقات الدولية برمتها رهينة لمصالح الدول صاحبة هذا الحق مما يحول دور مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام من فاعل رئيسي إلى فاعل ثانوي بل هامشي في مجال العلاقات الدولية. وهذا ما لاحظناه ونلاحظه بعد تطور الأحداث الدولية على الصعيد العالمي والمتمثلة بهيمنة الولايات المتحدة على العالم وسيطرتها كقطب رئيسي على الأمم المتحدة وجعل قراراتها رهينة لرغباتها وأهوائها ومصالحها في بؤر النزاع المفتعلة من قبلها في شرق العالم وغربة وما الحرب على العراق سواء كانت الحرب الأولى أو الثانية إلا تجسيداً صريحاً لتحول الدور الفاعل للأمم المتحدة إلى دور هامشي وغير مؤثر في العلاقات الدولية فالناظر في جملة أسباب الحرب على العراق يجد أنها حرب مصالح بعيدة المدى فالرغبة في السيطرة على منابع النفط العربي وتامين استمرار حضارتها لمئات السنين القادمة وضمان سير صناعتها ووسائل مواصلاتها واتصالاتها وتدفق الدولارات إلى خزائنها ثم محاولة توسيع وبسط النفوذ الأمريكي على الأراضي الخصبة التي تدر الخيرات ذات المياه الدافئة والشواطئ الهادئة والأجواء الصافية ثم الرغبة في إذلال وقهر الشعوب وإظهار أن العالم تسوده أيدلوجية وحضارة واحدة كل ذلك وغيرة الكثير

الكثير دفع الولايات المتحدة وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واضمحلال الأيدلوجية الشيوعية لبسط سيطرتها على هيئة الأمم المتحدة وذلك لعدة أسباب:

1. إعطاء صفة الشرعية لقراراتها في بسط نفوذها وهيمنتها على العالم.
2. فرض ما تريده من قرارات على كافة دول العالم من خلال سيطرتها على الأمم المتحدة وأدواتها.
3. نقض ما تريده من قرارات دولية يجمع العالم عليها إذا كانت هذه القرارات لا تصب في مصلحتها.
4. توسيع نفوذها وبسط أيدلوجيتها وحضارتها ونشر أفكارها من خلال الأمم المتحدة.
5. كل ذلك وغيرة يدلنا دلالة واضحة على التحول الجذري لدور مجلس الأمم الأمن والأمم المتحدة عموماً من فاعل رئيسي إلى فاعل ثانوي.

والدليل على ذلك هو عندما أدارت الولايات المتحدة ظهرها وضربت بعرض الحائط رغبة المجتمع الدولي بعدم شن حربها المجنونة على العراق مدعية رغبتها في تحقيق الديمقراطية وتخليص الشعوب من حكامها المتسلطين ولكن يتضح بعد فترة بسيطة الأهداف الخفية البعيدة المدى التي

ترغب في تحقيقها وأهمها إذلال الشعوب وقهرهم عكس ما جاءت بـه الأمـم المتحدة بالنصوص العريضة في ميثاقها الذي يدعو إلى احترام حقوق الشعوب وحقها في العيش بسلام وحقها في تقرير مصيرها على أرضها وبـسط سـيادتها على كافة أرجاء دولتها واختيار النظام السياسي وبالطريقة التي يراها الشعب.

ومن دلالات التحول الجذري لدور هيئة الأمم المتحـدة في العلاقـات الدولية هو استعمالات حق النقض "الفيتو" في القرارات الدولية حيث وجـد هذا الحق للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من أجل الاعتراض على أي قرار قد يؤثر في مجريات الأمن والسلم الدوليين ولكن المراقب لاستعمال هذا الحـق في مجلس الأمن سيتأكد له التغيير الجذري في الهدف الذي وجد من اجله حيث بين السجل الطويل للولايات المتحدة في استعمال هذا الحق في قـضية فلـسطين وحدها : أنها استعملته لتبرير وإعطاء الشرعية لإسرائيل من أجل إبادة شعب بأكمله وحرمانه من كافة حقوقه بل استعملته ضـد القـرارات المعنويـة أيـضا وليس الملموسـة فقـط وهـي الإدانـة والـشجب للتـصرفات الهمجيـة لدولـة إسرائيل، هذا وغيرة أكثر مما يدل على تحول مسار الأهداف باتجاه معـاكس لمـا نصت علية المواثيق والأعراف الدولية.

أما دور دول العالم والمنظمات الدولية الأخرى في الدفاع عـن حقهـا في الأمم المتحدة فقد صدرت وما زالت تصدر دعوات بين الحين والآخر تطالب

بإلغاء حق "الفيتو" أو زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن ليصبح للدول الفقيرة والنامية الحق فيه إلا أنها لا تلقى الصدى المناسب، بل تحظى بالرفض وعدم القبول. ولكن رغم ذلك كله فإن الأمر لا يمنع من التعرف على باقي أدوات هذه المنظمة لبيان أنها صممت وأنشأت لتكون الفاعل الأول والرئيسي في تحديد مسار العلاقات الدولية بين الدول مهما كان حجمها العسكري أو السياسي أو الجغرافي ومن هذه الأدوات:

2. الجمعية العامة: وتتألف من ممثلين عن كل دولة عضو في الأمم المتحدة سواء كانت كبيرة أو صغيرة وتعقد دورات عادية في أيلول من كل عام كما أنها تعقد دورات استثنائية إذا دعت الحاجة لذلك بناء على طلب من مجلس الأمن أو غالبية الأعضاء ومن صلاحيتها:

1. إجراء المناقشات وتقديم التوصيات حول الأمور الداخلة في ميثاق الأمم المتحدة.
2. دراسة التقارير السنوية من مختلف أجهزة وكالات الأمم المتحدة.
3. قبول أعضاء جدد.
4. انتخاب أعضاء غير دائمين لمجلس الأمن.
5. انتخاب أعضاء الوكالات.

6. تعديل ميثاق الأمم المتحدة.

3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي:تكون في البداية من 11 عضو ولكنه الآن يتكون من 27 عضوا وينتخب العضو لمدة ثلاث سنوات ومن أهم صلاحياته:

1. تقديم الدراسات حول المسائل الدولية المتعلقة بالاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة في العالم.
2. تقديم التوصيات حول ضرورة احترام حقوق الإنسان.
3. تنسيق نشاطات الوكالات المختلفة.
4. اقتراح عقد المؤتمرات الدولية لبحث الأمور ضمن اختصاصاته.
5. تزويد مجلس الأمن بأي تقرير يطلب منه.

وأهم الوكالات التي يتألف منها المجلس:

1. منظمة اليونسكو مركزها باريس :هدفها نشر التفاهم بين الشعوب ومكافحة الأمية.
2. منظمة الأغذية والزراعة الدولية: هدفها إنقاذ البشرية من المجاعة ومقرها روما.

3. البنك الدولي: يهدف إلى تقديم القروض لرفع مستوى الدول اقتصادياً مقرة واشنطن.
4. منظمة العمل الدولية: حماية حقوق العمال وتأمينهم مقرها جنيف.
5. منظمة الصحة العالمية: هدفها رفع المستوى الصحي والغذائي.
6. اتحاد البريد الدولي: هدفه تيسير سبل المراسلات في العالم مقره سويسرا.
7. الهيئة العام للأرصاد الجوية: هدفها رفع كفاءة مراقبة الأحوال الجوية مقرها جنيف.
8. منظمة اللاجئين: هدفها مساعدة اللاجئين في العودة إلى أوطانهم ورعاية شؤونهم.

4. الأمانة العامة:تتألف من الأمين العام وهيئة من الموظفين لمساعدته في أعماله ومن واجبات الأمين العام:

1. تعيين موظفي الأمانة طبقا للأمانة والنزاهة والتوزيع الجغرافي.
2. تقديم تقرير سنوي للجمعية العامة.
3. تنبيه مجلس الأمن إلى كل مسألة تتعلق بالأمن والسلم الدوليين.
4. الامتناع عن أي عمل قد يسئ إلى مركزه.

5. محكمة العدل الدولية: مقرها هولندا وتتألف من 15 قاضيا من مختلف أقطار العالم وينتخبون عن طريق مجلس الأمن والجمعية العامة مدة القاضي (9) سنوات ومن واجباتها:

1. تفسير الاتفاقيات الدولية.
2. تفسير أي مسألة تتعلق بالقانون الدولي.
3. إبداء الرأي القانوني في جميع المسائل التشريعية وأحكامها غير قابلة للاستئناف.

6. مجلس الوصاية: مهمة هذا المجلس الإشراف على الأقاليم الغير متمتعة بالحكم الذاتي وصدر قرار من الأمم المتحدة بوضعها تحت الوصاية.

من كل ما تقدم يتبين لنا كيف نشأت الأمم المتحدة وكيف صيغ ميثاقها ليعطيها القوة والشرعية لتتحكم بمجريات الأحداث الدولية وتحدد مسار العلاقات الدولية ولتجعله منسجما مع خير البشرية بما يحقق الأمن والسلام والعدل والعيش الكريم لكافة أعضاء المنظمة الدولية.

ولكن سنرى بعض القضايا وهي أمثلة وليست على سبيل الحصر لتدل دلالة واضحة على التغير الكبير الذي طرأ على أدوار الأمم المتحدة وحولها من فاعل رئيسي إلى فاعل ثانوي وهامشي في العلاقات الدولية:

أ. قضية فلسطين:ليس أدل من هذا المثل على أن العالم متحكمة به إدارة القوة بدل إرادة المنطق حيث أن قرارات مجلس الأمن التي تشجب وتدين وتمنع إسرائيل من الغطرسة والتمرد نراها لا قيمة لها ولا وزن لها بمقابل معيار القوة الذي همش مجلس الأمن والأمم المتحدة برمتها ومن أبرز قراراتها القرار رقم 242 القاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967 ولكننا نشاهد قيمة هذا القرار وهل تم تنفيذه أم لا كل ذلك يدل أن قوة الولايات المتحدة هي التي تدير وترسم سياسة العالم.

ب. حرب العراق الثانية :لقد شنتها الولايات المتحدة رغم المعارضة الدولية لها ورغم موقف الأمم المتحدة المعارض للحرب والداعي للأمن والسلم العالميين ولكنها ضربت عرض الحائط بالأمم المتحدة وقراراتها وحشدت أساطيلها وجنودها وشنت حرباً لا مبرر لها وفرضت الحصار ودمرت معالم حضارة دامت مئات السنين وساهمت بتجويع الملايين وقطع الإمدادات الغذائية والدوائية عنهم لمدة 13 عاما فأين الأمم المتحدة وأين دورها الفاعل في توفير الدواء والغذاء والتعليم وإنعاش الأوضاع الاقتصادية من خلال أجهزتها السابقة الذكر ولكن هيهات هيهات.

ج. قضية الإرهاب الدولي:بعد إحداث 11 أيلول عام 2001 أنهت الولايات المتحدة ما تبقى من هيئة للأمم المتحدة من نفوس شعوب العالم حيث بدأت حربها الأيدلوجية والحضارية ضد ما يسمى بالإرهاب ملقية اللوم على الحضارة والثقافة الإسلامية والدين الإسلامي المتعصب –في نظرها– في زرع قيم الإرهاب في نفوس إتباعه فقد قسمت العالم إلى قسمين: معها وضدها فمن كان معها فهو ضد الإرهاب والعكس صحيح وشنت حربها في أفغانستان مجهزة على ما تبقى من أشلاء هذا البلد الممزق الذي كان المخزن الذي زرعت فيه الولايات المتحدة أوكار المنظمات المحاربة للاتحاد السوفياتي السابق كل ذلك يجري بعيدا عن ساحة الأمم المتحدة فلم يكن لها أي دور في تغيير النظام الحاكم أو مجريات الأحداث في هذه القضية مما همش دورها بل ألغاه نهائيا.

د. حرب العراق الثالثة:عارض المجتمع الدولي شن الحرب ضد النظام العراقي حفاظاً على الأمن والسلم الدوليين وحفاظاً على هذا الشعب المحاصر المدمر إلا أن الولايات المتحدة ضربت عرض الحائط بهذا الكلام ولم تسمع لصوت المجتمع الدولي المعارض لشن الحرب فشنت حربها وحققت رغبتها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة وليس من أجل رفاهية الشعوب وحريتها كما تدعي.

يتبين لنا أن الأمم المتحدة كمنظمة دولية أنشئت لتكون فاعلاً رئيساً في العلاقات الدولية فلقد صيغ ميثاقها ليمنحها القوة في اتخاذ ما تراه مناسبا من أجل الحفاظ على أمن وسلامة ورفاهية وتقدم شعوب العالم وقد برز دورها أثناء الحرب الباردة في المحافظة على توازن العالم ومنع نشوب حربا عالمية ثالثة تدمر البشرية ولكن تغير نسق النظام الدولي وتحوله إلى أحادى القطبية بزعامة الولايات المتحدة وتنصيب نفسها بالحامي للديمقراطية في العالم جعل موازين القوى تختل وتترنح ما بين الثبات والسقوط وما الأحداث البسيطة التي سردناها إلا دليلا قاطعا على تحول دور المنظمة الدولية من فاعل رئيسي إلى فاعل ثانوي بل إلى العدم في مسار العلاقات الدولية.

المبحث الأول : العلاقات الدولية وحقوق الإنسان:

يعتبر موضوع حقوق الإنسان من المواضيع الهامة التي تقتضي دراسة العلاقات الدولية بحثها ومناقشتها ومن المفيد التعرف على المفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع فبالنسبة لمفهوم (حقوق الإنسان)" فهو مفهوم حركي ديناميكي/ تاريخي وليس جامد يتطور مع تطور المجتمع ، ويختلف من مجتمع إلى أخر، فهو أذن ليس مفهوم مجرد بل له حمولة سياسية وايدولوجية واضحة ، وقد عرف هذا المفهوم تطورا ملموسا وتوسعا كبيرا خلال القرنين 19 ،و20 وقد ساهمت الحركات العمالية النضالية في بلورته وتسريع تطوره وتعزيزه ، "

(40) أما بالنسبة لتحديد وتعريف هذا المفهوم ، فقد تعددت وتنوعت التعاريف وحسب وجهة نظر الدارس والباحث والزاوية التي تناول من خلالها الموضوع ومن هذه التعاريف وبشكل عام فأنها تعني " تلك الحقوق الأصيلة في طبيعتها والتي بدونها لا نستطيع العيش كبشر " (41) وكذلك فإنها تعني " تلك الحاجات والمطالب التي يجب أن تتوفر للجميع الأفراد من دون تمييز بينهم لاعتبارات الجنس أو اللون أو النوع او الدين أو المذهب السياسي أو الأصل الوطني أو الجنسية "(42) ، وقد يشير المفهوم إلى " أنها مجموعة

---

(40) انظر: (العولمة وحقوق الإنسان) في الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت لجريدة (المناضل) العدد(5) مارس ،2005،.

(41) موسوعة (ويكيبيديا) انظر الموقع الالكتروني للموسوعة : ***www.are.wikipedia, org/ .wiki***

(42) للمزيد راجع : احمد الرشيدي ،عدنان السيد حسين ،**حقوق الإنسان في الوطن العربي**، دار الفكر ، بيروت ،2002،ص15ـ 23.

- للمزيد يمكن مراجعة : **حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي** ، (ندوة) ، المتحاورون :
- ،إبراهيم الزلمي ، ضاري خليل محمود ، باسيل يوسف ، مطبعة الأديب البغدادية ،1998.
- أسامة الألفي ،**حقوق الإنسان وواجباته في الإسلام** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة، 2000 .
- إبراهيم عبد الله المرزوقي ،**حقوق الإنسان في الإسلام** ، ترجمة ،محمد حسين المرسي ،مراجعة ،حسن الحفناوي، منشورات المجمع الثقافي ، أبو ظبي،1997.

الاحتياجات والمطالب التي يلزم توفرها لعموم الأشخاص دون تمييز بينهم سواء لاعتبارات الجنس أو اللون أو النوع أو المذهب السياسي أو الأصل الوطني أو أي اعتبار أخر " وقد عرفها بعض الباحثين بأنها " فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية يختص بالعلاقات بين الناس استنادا إلى كرامة الإنسان بتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار كل كائن بشري " وفي تعريف أخر نرى أنها تعني " مجموعة من الحقوق الطبيعية ، والتي تشمل كافة جوانب الحياة السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ويتمتع بها كل كائن بشري ويحميها في كافة مراحله العمرية بشكل فردي أو جماعي. وهي الضمانات القانونية العالمية التي تهدف إلى حماية الأفراد والمجموعات من تدخل السلطات في الحريات الأساسية وتلزمها بالقيام بأفعال معينة أو الامتناع عن أفعال أخرى حفاظا على الكرامة الإنسانية.(43)

- وكذلك فإنها قد تعني:"مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الإنسان واللصيقة بطبيعته والتي تبقى قائمه إن لم يتم الاعتراض بها بل أكثر من ذلك حتى لو انتهكت من قبل سلطة ما " (44).

(43) محمد الناصر، مفاهيم حقوق الإنسان ـ محاضرة ضمن منهاج دورة مجابهة العنف ضد المرأة لطلبة جامعة آل البيت من قبل المركز الوطني لحقوق الإنسان، شباط،2006

(44) محمد تركي بني سلامة،محمد كنوش الشرعة ، دراسة حول :**حقوق الإنسان في الأردن الواقع والمأمول**،جريدة الرأي ،العدد 13230،تاريخ،19/ 12/ 2006

من خلال التعاريف السابقة نستطيع القـول بـان مـصطلح حقـوق الإنسان يعني " كل ما تقتضيه الطبيعة الإنسانية من احتياجـات وضروريـات لكي تبقى هناك قوة تدفع الإنسان نحو الشعور بالاطمئنان والاستقرار حمايـة له من الانحلال والتدهور والضعف والانتهـاك بعيـدا عـن التمييـز للـون أو جنس أو أصل أو دين ، الدافع في ذلك هو الخصائص الإنسانية المـشتركة بـين جميع البشر من حيث النشاءة والطبيعة .وبذلك تكـون حقـوق الإنـسان ذات طابع عالمي تشمل جميع البشر دون استثناء .

تنال حقـوق الإنـسان اهتمامـاً، ووضـعاً متميـزاً، في مجـال العلاقـات الدولية. وقد مرت المعرفة بحقـوق الإنـسان، وحمايتهـا القانونيـة بعديـد مـن المراحل والتطورات، منذ بداياتها الأولى، بوصفها مسألة داخلية تخضع لإطـار الاختـصاص الـوطني. الأمـر الـذي يعنـي خـضوعها، بـشكل أو بـآخر، للاتجاهات السياسية، والدينية، والاجتماعية الموجـودة في الدولـة. لـذا لم تجـد الدول أي التزامات دولية تجاه حماية هذه الحقوق بدعوى أنها تخـص الـشؤون الداخلية، وتخضع لطبيعة النظام الداخلي للدولة.

وقـد تطـورت حقـوق الأفـراد مـن مجـرد اعتبارهـا حقوقـاً طبيعيـة، وشعارات قد تجد الأساس والمصدر، في الأديـان، والأخـلاق، والفلـسفات، والمثاليات، إلى جعلها حقوقاً قانونية وضعية تنص عليها الدساتير في الدول.

وجدير بالذكر أن معظم الدول، كانت إلى وقت قريب لا تعترف بشيء اسمه انتهاك حقوق الإنسان؛ فكانت من شأنها أن تضيق على كثير من الحريات، باستصدار قوانين استثنائية، أو بإنكار حقوق طائفة معينة، نظراً إلى ضآلة تكوينها، وضعف تأثيرها في المجتمع ككل. فعلى سبيل المثال، كانت الدول الأوروبية الغربية تعترف بالحقوق المدنية، والسياسية، في حين كانت تهمل الحقوق الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، بحسبانها شعارات جوفاء. أما الفكر الاشتراكي، فكان يهتم فقط بإشباع رغبات الإنسان في الاتجاهين الاقتصادي، والاجتماعي في حين كان يلغي الحقوق السياسية، أو يقوم بتهميشها.

منذ نشأة الأمم المتحدة، بدا الاهتمام جلياً بحقوق الإنسان على المستويين؛ الدولي، والعالمي، فلم يعد من حق الدول والأنظمة الحاكمة التبرؤ من هذه الحقوق، بدعوى أنها ذات شأن داخلي، وقد نصت المادة (2) الفقرة (7) من ميثاق الأمم المتحدة على أنه " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق؛ على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع ".

وفي مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945 الذي عقد لوضع الميثاق، صيغ اهتمام الأمم المتحدة بحقوق الإنسان، في صورة إعلان تناول حقوق الإنسان الأساسية؛إذ نص في فقراته على " تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للناس جميعاً، بلا تمييز بسبب العنصر، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين" المادة (1) الفقرة (3) ثم قامت الأمم المتحدة بدور أكثر إيجابية، وذلك في عام 1946،إذ أنشأت لجنة حقوق الإنسان، وفي 10 ديسمبر 1948 اعتمدت هيئة الأمم المتحدة، "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، الذي صدقت عليه 48 دولة، في حين امتنعت ثماني دول عن التصويت. وقد عني الإعلان بوضع الإطار القانوني لحقوق الإنسان بعد سنوات طويلة من الكفاح، والنظريات، والبيانات، والنشرات التي ناقشت حقوق الإنسان، حيث أعطيت لهذه الحقوق الصيغة القانونية المشمولة بالنفاذية والتطبيق. ([45])

وقد جاء في ديباجة هذا الإعلان

- [45] . معنى مفهوم (**الإعلان**) : نص دولي يتضمن مجموعة من المبادئ الأساسية المتعلقة بموضوع معين ويصدر الإعلان بالإجماع إما في اختتام مؤتمر دولي خاص بموضوع معين أو عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وليس للإعلان قوة إلزامية بل قوة معنوية وأدبية ويمثل في بعض الحالات الخطوة الأولى للوصول إلى اتفاقية ثم إلى بروتوكول .

"ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكانت غاية ما يرنو إليه عامة البشر هو انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول، والعقيدة، ويتحرر من الفزع، والفاقة، فإن الجمعية تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"

أما المبادئ التي قامت عليها حقوق الإنسان والتي تسعى لترسيخها وإخراجها إلى حيز الوجود فهي :

مبادئ حقوق الإنسان :

- الكرامة : فلا حياة للإنسان بدون كرامة أي كيانه الذي يشعره بقيمته وأهميه وجودة في هذه الحياة .
- التضامن:تقوم حقوق الإنسان على مبدءا تضامن البشر وتعاونهم وتآزرهم واتحادهم بما فيه خيرهم أجمعين .
- التسامح :إن التسامح والمحبة بين بني الإنسان هما ضمانة أكيدة من ضمانات تطبيق حقوق الإنسان ،فعندما تطبق حقوق الإنسان ويشعر كل إنسان بأنة استوفى حقوقه يسود الود والتالف والتسامح بين الناس .
- العدالة :إن تحقيق العدالة بين بني الإنسان هو مطلب بشري منذ الأزل وهو ركيزة حقوق الإنسان وأساسها .

- المساواة. إن شعور الإنسان بأنة متساو مع أخيه الإنسان بغض النظر عن لونه أو جنسه أو عرقه ،هو ضرورة هامة وأساسية تسعى حقوق الإنسان لتطبيقها .
- الحرية : إن الله قد خلق الناس أحرارا ومنع استعبادهم وإذلالهم لان في ذلك انتقاص من قيمتهم وتقليل من تكريمهم الذي أقرة الله منذ خلق الخلق ،فالحرية هي أساس العمل والأعمار والبذل والعطاء وهي مبدءا أساسي من المبادئ التي ترتكز عليها حقوق الإنسان .

المبحث الثاني : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :

وردت كلمات حقوق الإنسان، وكرامة الأسرة البشرية، والحريات الأساسية، في جميع عهود ومواثيق إنشاء منظمة الأمم المتحدة وما يتبعها من هيئات. ذلك أن الحروب المتتالية والنزاعات العرقية وأشكال التمييز العنصري أصابت الضمير العالمي بالإحباط نتيجة للويلات التي جرتها تلك الحروب والنزاعات على البشرية.

وقد نص ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته وفي كثير من مواده على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين أو المعتقدات.

ومنذ أن أنشئت الهيئة الدولية في عام 1945 وبدأت جمعيتها العامـة في الانعقاد دورة بعد دورة وعاماً بعد عاماً، يتم إدراج بنـود حقـوق الإنـسان في جداول أعمال دورات انعقاد الجمعية العامة.

وقد تبلور العمل في مجال حقوق الإنسان بشكل رسمي حينما شـكلت لجنة لإعداد ميثاق لحقوق الإنسان حول العالم. وحملت تلك اللجنة اسم "لجنة إعداد الوثيقة الدوليـة لحقـوق الإنـسان". وضـمت هـذه اللجنـة عـدداً مـن الشخصيات الدولية والمتخصصين في القانون الدولي.

وفي النهايـة، وتحديـداً في عـام 1948 صـاغت اللجنـة هـذه الوثيقـة وعُرضت على الجمعية وحصلت على التأييد اللازم للموافقة عليها، ثم أطلـق عليها "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، الذي ظل من يومها ميثاقـاً للعمـل الدولي من أجل تحقيق مستوى أفضل من الحريـة والرفاهيـة والعدالـة لجميـع شعوب الأرض.

وبعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان استمر عمل المنظمـة الدوليـة في مجال حقوق الإنسان من طريق عديد من هيئاتها ومنظماتها وبرامجها، وكان من أحد نتائج ذلك العمل الدؤوب المتواصل إصدار العهدين الدوليين الخاصـين بالحقوق المدنية والـسياسية، والحقـوق الاقتـصادية والاجتماعيـة. كـما قامـت

وتقوم الأمم المتحدة بكثير من الأعمال الإعلامية لتحقيق الشعور بالكرامة الإنسانية وحقوق الشعوب.

ابرز ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

لقد كان ابرز ما ورد في الإعلان من حقوق ما يلي:

بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام 1945 بثلاث سنوات استطاعت الأمم المتحضرة أن تقر إعلانا يؤكد وبشكل صريح على ضرورة احترام حقوق الإنسان وحرياته التي تعرضت للكثير من الانتهاكات فيما مضى ، فخرج إلى النور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليكون ميثاقا دوليا اتفقت علية كافة أطراف الأسرة الدولية يعبر ويؤكد وعلى تقاليد ومبادئ دينية وثقافية وسياسية تتعلق بحقوق الإنسان بعد ان جاء ميثاق الأمم المتحدة مؤكدا على ضرورة إنشاء كل ما يضمن حقوق الإنسان في كافة أرجاء المجتمع الدولي وخاصة إذا ما علمنا أن أهم أهداف الأمم المتحدة هي حفظ الأمن والسلم الدوليين ،([46]) أما ابرز ما جاء في الاعلان من حقوق وحريات فهي :

1. التأكيد على أن جميع الناس ولدوا أحرارا وهم متساوون في الكرامة الحقوق .

([46]) للمزيد انظر : هادي الجاوشلي ، **دول العالم** ، مطبعة دار الجاحظ، ص509 – 529.

2. التأكيد على عدم التمييز مهما كان نوعه ولأي سبب .

3. حق الحياة والحرية والأمان [المادة 3] .

4. منع الرق والاستعباد والاتجار بالرقيق [المادة 4] .

5. منع التعذيب والممارسة الإنسانية [المادة 5].

6. أعطى الحق لكل إنسان بالشخصية القانونية [المادة6].

7. المساواة أمام القانون مع الحق لأي فرد في اللجؤ إلى محاكم بلادة إذا تعرض حقه للانتهاك مع حقه في النظر بقضيته على قدم المساواة مع الآخرين بشكل علني ومحايد مع حق المتهم بان يبقى بريئا إلى أن تثبت ادانتة [المادة 11].

8. أعطى الحق للإنسان في الحرية الشخصية والحياة الخاصة ومنع تدخل الآخرين فيها مع صيانته لعرض وشرف الإنسان وسمعته بموجب القانون[المادة 12] .

9. أعطى للإنسان حق مغادرة بلدة والعودة إليها متى شاء مع حقه في أن يتنقل في المكان الذي يراه مناسبا وحقه في اللجوء إلى أي مكان فرارا من الاضطهاد السياسي [المادة14،13].

10. أكد على حق الشخص بالتمتع بالجنسية ومنع حرمانه منها[المادة 15] .

11. أعطى الحق للرجل والمرأة بتشكيل أسرة من خلال الزواج الذي يتم برضا الطرفين دون اكراة واحترم الأسرة وأعطاها حق الحماية من قبل المجتمع والدولة [المادة16].

12. أكد على حق الملكية وعم اعتداء احد على ملكية احد[المادة17] .

13. حرية التعبير والرأي والفكر والوجدان مصانة بموجب هذا الإعلان[المادة 19،18] .

14. منح الفرد حق المشاركة في الشؤون العامة وتولي الوظائف والمنصب في بلادة وأكد على أن الحكم يستمد من إرادة الشعب من خلال الانتخابات الديمقراطية النزيهة الحرة[المادة21] .

15. أعطى الفرد الحق في الحصول على الضمان الاجتماعي[المادة22] .

16. أكد على حق العمل وكل ما يتعلق بة من اجر عادل وشروط منصفة مع حق العمال في تشكيل نقابات لهم مع حقهم في الحصول على أوقات راحة وفراغ وإجازات دورية [المادة24].

17. أكد على حق الشخص في الحياة الكريمة مع توفير كافة الخدمات الصحية له بالإضافة إلى عنايته بموضوع الأمومة والطفولة وحق الأطفال في الرعاية الاجتماعية [المادة25].

18. حق التعليم متاح للجميع [المادة 26].
19. حق المشاركة في الحياة الثقافية والمساهمة في التقدم العلمي وأكد على حقوق الملكية الفكرية لكل شخص [المادة 27].

ثانيا : العهد الدولي للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية 1966.

جاء هذا العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليسعى إلى تعزيز الرفاة وتحقيق كريم من المعيشة للشعوب ، وحماية مصالحها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث وافقت علية الجمعية العامة في 19/ كانون أول/ 1966 ودخل حيز التنفيذ في 3/ كانون ثاني / 1976 حيث مثل هذا العهد مع العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسة نقلة نوعية للمجتمع الدولي فيما يتعلق بإقرار المزيد من الحقوق والحريات وللإنسان ، وان أهم ما اشتمل علية هذا العهد من الحقوق والحريات هي :

1. التأكيد على حق تقرير المصير للشعوب وحقها في التمتع بالثروات والخيرات والموارد الطبيعية الخاصة بها .
2. أكد على ضرورة تامين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للرجال والنساء دون تمييز .

3. أكد على ضرورة عدم تقييد حقوق الإنسان بالقانون والاتفاقيات لأي حجة كانت .

4. أكد على ضرورة حق كل شخص في العمل الكريم الذي يحقق لة المعيشة الكريمة وواجب الدول لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي للإفراد ، مع ضرورة توفير شروط عمل مناسبة للرجال والنساء على حد سواء ومنح أجور عادلة مع توفير الرعاية الصحية والإجازات وأوقات الراحة والفراغ ومكافئات.

5. ضرورة تامين بيئة صحية واجتماعية مناسبة بما يضمن حماية الانفراد من الأمراض المعدية والمتفشية والمهنية .

6. أكد على الحق في التعليم وكل ما يتعلق بة وذلك بجعله ميسرا ومتاحا للجميع، مع حرية الآباء في اختيار التعليم الذي يرونه مناسبا لأبنائهم .

7. ضرورة توفير الحياة الثقافية المناسبة وأجواء الحرية البحث العلمي مع حماية حقوق الملكية الفكرية .

8. مسؤولية الوكالات كالمجلس الاقتصادي عن مراقبة تقارير حقوق الإنسان ورفعها إلى الجمعية العامة من وقت لأخر .

ثالثا : العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

تعتبر وثيقة (الماغنا كارتا) الانجليزية الصادرة في 15/ 6/ 1215 والتي هدفت إلى الحد من سلطة الملك المطلقة تعتبر الوثيقة الرئيسية الأولى في مجال الحقوق المدنية والسياسية وهي من أهم المعالم الأساسية التاريخية لحقوق الإنسان ، يضاف لها لائحة الحقوق الانجليزية لعام 1689 ووثيقة إعلان الولايات المتحدة عام 1776 والدستور الأميركي الصادر في عام 1787 بالإضافة إلى وثيقة الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان عام 1789 كلها من الوثائق الهامة فيما يتعلق بتكوين الأساس الصلب للحقوق المدنية والسياسية للإنسان والحريات المتعلقة بها .

جاء هذا العهد منبثقا عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليهدف إلى تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية التي هي أساسية الأمن ورخاء وكرامة الإنسان حيث وافقت الجمعية العامة علية في 16/ كانون أول / 1966 وسرى مفعولة في 23/ آذار / 1976 .

تعتبر الحقوق الواردة في هذا العهد هي ثمرة قرون طويلة من التضحية والكفاح والنضال من اجل الحصول عليها وتحقيقها للإنسان ، وقد عانى كثير من البشر من بينهم نساء وأطفال من اجل الحصول على هذه الحقوق وإقرارها .

أما أهم ما يؤكد علية هذا العهد من الحقوق والحريات فهي :

1. حق الشعوب في تقرير مصيرها والتمتع بكيان سياسي حر وحقها في التمتع بما تملك من خيرات وثروات ومقدرات بكل حرية .
2. المساواة التامة دون تمييز للون أو عرق أو لغة أو جنس أو عقيدة أو أصل .
3. أكد على وجوب حماية هذه الحقوق والحريات من قبل كافة الأطراف وعدم جواز القضاء على أي منها او تقييدها .
4. التأكيد على حق الحياة .
5. التأكيد على إلغاء عقوبة الإعدام ومنع التعذيب والمعاملة اللانسانية والقاسية
6. التأكيد على منع الرق والاتجار بالرقيق والاستعباد .
7. التأكيد على حق الحرية الشخصية ومنع القبض على الأشخاص بطريقة تعسفية ، مع حق الأشخاص بمحاكمة عادلة .
8. حرية التنقل مصانة للأشخاص مع حرية اختيار مكان الإقامة وضرورة منع حرمان أي شخص من دخول بلادة .
9. المساواة التامة بين الجميع أمام القضاء وضرورة تمتع كل فرد بإجراءات محاكمة عادلة وحق الأفراد في حماية القانون لهم .

10. التأكيد على حرية الفكر والضمير والديانة مع التأكيد على حرية الرأي والتعبير وحرية تشكيل النقابات والانضمام إليها .

11. منع العهد الدعوة إلى الحرب والعنصرية والكراهية والحقد والتحريض.

12. أكد على احترام حق تكوين عائلة وأسرة مع ضرورة حماية الأطفال وحق التمتع بالاسم والجنسية .

13. حق الأفراد بالمشاركة بالحياة العامة والانتخابات .

14. حق الأقليات في التمتع بثقافتهم وديانتهم ولغتهم الخاصة .

15. واجبات اللجان المنبثقة برفع التقارير المتعلقة بالإجراءات المتخذة لتامين الحقوق المقررة في هذا العهد .

تبع هذين العهدين بعد ذلك التوقيع على بروتوكولين[47] يتعلقان بالعهدين السابقين بهدف المساعدة على تحقيق ما جاء بهما وتطبيق أحكامهما .

47 . **(البروتوكول)**: هو نوع خاص من الاتفاقيات يخضع إلى نفس قواعد المصادقة ويهدف إلى تفعيل أحكام الاتفاقية التي سبقته والتي تتعلق بنفس الموضوع ويهدف البروتوكول إلى تفعيل آليات حماية الحقوق التي أقرتها الاتفاقية.

المبحث الرابع :نشاط الأمم المتحدة في مجال التنمية.

1. التنمية الاقتصادية والاجتماعية

في الخمسين عاماً الأخيرة حدثت تغييرات اقتصادية عميقة، واستتبعتها تغييرات أخرى اجتماعية في جميع دول العالم الأمر الذي عمل على ازدياد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة حول أولويات حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وطرقها. وقد أثرت هذه التغييرات بالتالي على اتجاهات أعمال الأمم المتحدة في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما ابرز المنظمات والهيئات التي تقوم بأعباء أعمال الأمم المتحدة في مجال التنمية هي :

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يقوم بجمع المعلومات الاقتصادية والاجتماعية، وتحليلها على مستوى العالم، وتقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء في مجالات التنمية الاجتماعية المستدامة.
- كما توجد أيضاً خمس لجان إقليمية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقوم بالعمل على تبادل المعلومات الاقتصادية و الاجتماعية، وتحليل السياسات الاقتصادية في مختلف مناطق العالم.

2. دور الأمم المتحدة في تقديم المساعدات التنموية الدولية .

تقوم الأمم المتحدة مساعدات تنموية رسمية في صورة قروض مالية للدول النامية وبصفة خاصة تلك التي تعانى من فقر مدقع وانخفاض في معدل التنمية، حيث تُعد هذه الدول الفقيرة محط اهتمام المنظمة في برامج المساعدة والتنمية.

3. دور الأمم المتحدة لتنشيط التنمية على مستوى العالم[48].

وتقوم الأمم المتحدة بتشجيع التنمية في العالم من خلال صندوق التنمية التابع للأمم المتحدة؛ إذ يُعد هذا البرنامج من أكبر برامج الأمم المتحدة الممولة للتنمية. ومن خلال شبكة المكاتب الموجودة في 132 دولة، يقوم هذا البرنامج بمساعدة الدول لبناء خططتها القومية للتنمية البشرية المستدامة، أو للحفاظ على البيئة، وخلق فرص عمل للشباب وتطوير وضع المرأة. ويذهب ما يقرب من 90٪ من ميزانية البرنامج إلى ما يقرب من 66 دولة من أفقر دول العالم.

4. وسائل دعم الأنشطة التنموية .

أما في مجال تقديم القروض من أجل التنمية، فيقوم البنك الدولي بهذا الدور على أكمل وجه. وهناك نوعان من القروض يقوم البنك الدولي

48 . للمزيد انظر مجلة المقاتل ، مصدر سابق .

بتقديمهما؛ النوع الأول للدول النامية التي تقدر على دفع فوائد القروض، والنوع الثاني فيذهب للدول الفقيرة التي لا تقدر على دفع فوائد القروض، وليس لها رصيد في سوق المال الدولية.

5. التنمية والتجارة الدولية .

6. التنمية الزراعية

كذلك لا يخفى الدور الذي تقوم به منظمة الفاو التابعة للأمم المتحدة في تحقيق التنمية الزراعية بين دول العالم، مع تطوير الاهتمام بالمصادر الطبيعية

7. التنمية الصناعية

وتشارك منظمة اليونيدو بدور هام في التنمية الصناعية في الأقطار النامية؛

8. محاربة الفقر

وتُعد أنشطة الأمم المتحدة في مجال محاربة الفقر من أهم الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المنظمة، و تحقق المنظمة هذا النشاط، من خلال عدة مؤسسات عاملة، مثل: مؤسسة التنمية الدولية التي تُعدُّ أكبر ممول للخدمات الاجتماعية، التي تقوم بها المنظمة تجاه الأقطار النامية.

9. التنمية المستدامة

وفي عـام 1983، أنـشأت الأمـم المتحـدة "اللجنـة الدوليـة للبيئـة والتنميـة" World Commission on Environment and Development؛ حيث وضعت مفاهيم جديدة متعلقة بالبيئة وأهميتها للإنسان في كـل مكـان. وبقيادة جرو هارلم برونلاند، وضع مفهوم جديد للتنمية، بدلا من ذلك الذي كان يعتمد فقط على التطور الاقتصادي. وقد قام المفهوم الجديـد عـلى محاولـة استيفاء الاحتياجات الحالية، دون التعرض لمحاولة الأجيال القادمة لاسـتيفاء احتياجاتهم الخاصة.

10. المؤتمرات الخاصة بالمناخ والأرض وإعلان ريو للبيئة والتنمية .

تبنت الحكومات المشاركة جدول أعمال ريو رقم 21، لضمان مـستقبل التنمية في العالم، وفي هذا الـصدد اتخـذ المـؤتمر خطـوات للحـد مـن التـدهور البيئي، ووضع أسساً للأسلوب الصحيح للحياة في القرن الحادي والعشرين.

وقد تبنـت قمـة الأرض كـذلك إعـلان ريـو المتعلـق بالبيئـة والتنمية الذي يحدد حقوق وواجبـات دول العـالم، والبيـان الخـاص بمبـادئ الغابة الذي يضع أسس المحافظة على الغابات. كما تم نوقشت

11. نشاطات الأمم المتحدة في مجال تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

عقدت مؤتمرات كثيرة برعايـة الأمـم المتحـدة لبحـث قـضايا المنـاخ ووسائل الحد من التلوث البيئي وكان أخرها مؤتمر كوبنهاجن الـذي عقـد في شهر كانون أول 2009 وأثير حوله الكثير من الجدال والنقاش .

12. الغابات والمساحات الخضراء في العالم .

بحلول عام 1995، كان المجتمع الدولي مستعداً لمناقشة إجراءات إضافية ضرورية لضمان تطبيق التنمية المستدامة في غابات العالم.

13. تغير السلوك الإنساني فيما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك .

يعتمد تحقيق التنمية المستدامة في العالم بشكل كبير على تغيير نماذج الإنتاج والاستهلاك مع تحديد المنتج والمستهلك من السلع. وكان إيجاد وسائل لتغيير نماذج الإنتاج والاستهلاك الأولية من ضمن بنود جدول أعمال الدول في قمة الأرض، ومنذ ذلك الحين رأست لجنة التنمية المستدامة برنامج عمل بالتعاون مع مؤسسات داخل وخارج الأمم المتحدة تهدف إلى دراسة سلوك المستهلكين الأفراد، والاستهلاك المنزلي، والاهتمامات الصناعية، والحكومات.

14. التغيرات المناخية وارتفاع درجة حرارة الأرض

طورت اتفاقية الأمم المتحدة عن التغيرات المناخية عن طريق برنامج البيئة UNEP بالتعاون مع مؤسسة الأرصاد الجوية العالمية World Meteorological Organization. ومن خلال هذه الاتفاقية، التي تم التوقيع عليها في ريو، أُجبرت الدول الكبرى على خفض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وغازات تدفئة أخرى إلى مستويات 1990 بحلول عام 2000، كما وافقت هذه الدول على نقل التكنولوجيا والمعلومات المختصة بتغير المناخ

للدول النامية. وفي أبريل عام 1998 صدقت 174 دولة على توصيات ندوة تغيرات المناخ (IPCC) Intergovernmental Panel on Climate Change التي انبثقت عن اجتماع 2500 عالم وخبير في تغيرات المناخ.

15.موضوع طبقة الأوزون

أوصت اتفاقيات برنامج البيئة UNEP، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون عام 1985 Vienna Convention on the Protection of the Ozone Layer، وبروتوكول مونتريال عام 1985Montreal Protocol، وكوبنهاجن عام 1992 الدول المتقدمة بالتوقف عن من إنتاج غاز الكلورفلوروكربون الذي يؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون.

16. مكافحة خطر التصحر.

تبعاً لتقديرات برنامج البيئة، تبين أن ربع أراضي العالم مهددة بخطر التصحر. وقد أصدرت الأمم المتحدة معاهدة لمحاولة حل هذه المشكلة، وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر في البلاد المعرضة للجفاف أو التصحر، وخصوصاً في أفريقيا. وركزت هذه الاتفاقية في تحسين إنتاج التربة، وإصلاحها والحفاظ عليها وعلى موارد الحياة فيها

17. المخلفات الخطرة والكيماويات

ورغبة في التحكم في ثلاثة ملايين طن من المخلفات السامة التي تعبر الحدود الدولية كل عام، قامت الدول الأعضاء بالتفاوض عام 1989 في

اتفاقية بازل للسيطرة على أضرار المخلفات الخطرة، وطريقة التخلص منها Basel Convention on the Control of Tran boundary Movements of Hazardous Wastes and their Disposal، وتمنع المعاهدة، التي وقَّع عليها 170 دولة، تصدير المخلفات الضارة إلى الدول النامية، التي لا تملك غالباً، التكنولوجيا اللازمة للتخلص الآمن من هذه النفايات.

18. صيد الأسماك في أعالي البحار

وقد وضعت الأمم المتحدة اتفاقية عام 1995 للحفاظ على المصايد، وتنميتها، ووضع خطوات عملية للحل السلمي للنزاعات في أعالي البحار.

19. حماية البيئة البحرية

تُعد "المنظمة الدولية للملاحة البحرية" International Maritime Organization (IMO) هي الوكالة المسؤولة -من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة- عن وضع إجراءات لمنع التلوث البحري الناتج عن حركة السفن.

20. الموارد الطبيعية والطاقة

أعلنت الجمعية العامة في بداية عام 1952 أن للدول النامية كامل الحرية في تحديد كيفية استخدام مواردها الطبيعية، وأن من حقها أن تستخدمها لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية بما يتلاءم مع مصالحها الدولية.

21. موارد المياه

اهتمت الأمم المتحدة بظاهرة ازدياد الطلب على الموارد المائية بما يواكب زيادة الاحتياجات الإنسانية والتجارية والزراعية وعقدت -في صدد هذه الظاهرة التي يمكن أن تؤدي إلى كارثة بيئية عالمية- عدة مؤتمرات، هي: مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالمياه والبيئة (دبلن عام 1992) International Conference on Water & Environment، ومؤتمر الأرض عام 1992 Earth Summit والعقد الدولي لإمدادات مياه الشرب وخلوها من الأمراض (1981 - 1990) International Drinking Water Supply & Sanitation Decade وقد اتجهت أنشطة هيئة الأمم المتحدة في هذه المؤتمرات إلى مفهوم التنمية المستدامة لموارد المياه العذبة التي تكاد تنضب نتيجة للضغط المتزايد الناتج عن الزيادة السكانية، والتلوث، ونمو الاحتياجات الزراعية والصناعية.

22. الطاقة

تهتم عدة أنظمة تابعة لهيئة الأمم المتحدة بإقامة المشروعات، والبرامج التعليمية، والتدريبية في مجال الطاقة. أما الأنظمة الأخرى، فتقوم بدراسة التغييرات التي تحدث في أحوال الطاقة، والتأثير البيئي في التنمية، واستخدام مصادر الطاقة.

23. التعاون التقني

وضعت الأمم المتحدة برنامجاً نشطاً للتعاون التقني في مجال الموارد الطبيعية والطاقة. ويتضمن البرنامج تقديم خدمات استشارية لصياغة السياسات، والاستراتيجيات، والمشروعات، والبرامج وتطبيقها في إدارة الموارد الطبيعية فضلاً عن الاجتماعات وورش العمل.

24. الأمان النووي

يوجد الآن حوالي 440 مفاعلاً ذرياً ينتجون 17٪ من كهرباء العالم. وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية International Atomic Energy Agency (IAEA)، وهي منظمة دولية في هيئة الأمم المتحدة بمراقبة التنمية السلمية لاستخدامات الطاقة الذرية، ووضع معايير للأمان النووي، وحماية البيئة.

ولتوفير الأمان اللازم في الاستخدامات النووية، وضعت وكالة الطاقة الذرية (IAEA) معايير أساسية للحماية من الإشعاع، وقامت بإصدار قوانين وتحديد ممارسات لأنواع محددة من العمليات، بما في ذلك وسائل النقل الآمنة للمواد المشعة.

وتعمل وكالة الطاقة الذرية IAEA على جمع المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا النووية، ونشرها من خلال النظام الدولي للمعلومات النووية International Nuclear Information System INIS في فيينا.

الفصل السادس

ضبط التسلح

أهم المعاهدات والاتفاقيات الدولية لنزع السلاح

بعد أن عانت البشرية من ويلات الحروب وخرجت منها منهكة بسبب الخسائر الفادحة التي لحقت بها على الصعيد المادي والمعنوي وخاصة بعد استعمال السلاح النووي في الحرب العالمية الثانية وما صاحبة من الآلام والجروح العميقة التي تركت آثارها إلى زماننا المعاصر ولربما لزمن قادم أيضا وبعد موت وتشوه مئات الألوف بل الملايين من جراء ذلك، أرادت البشرية أن تعمل على ضبط استخدام هذه الأسلحة سواء كانت نووية أو كيماوية أو جرثومية أو حتى تقليدية لذلك عمدت إلى توقيع الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بضبط استخدام السلاح ونذكر هنا أبرز هذه المعاهدات:

1. معاهدة جنيف عام 1925: وتقضي بمنع استخدام الأسلحة البيولوجية والغازات السامة والكيماوية في الحروب.

وعلى هامش ذلك أقرت الجمعية العامة عام 1966 قراراً يدعوا الدول إلى الالتزام ببروتوكول جنيف ودعوة الدول التي لم تنضم إلى هذه المعاهدة بالانضمام إليها.

وفي عام 1972 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة معاهدة (حظر وتطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية).

2. معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية عام 1963:

تم توقيع هذه المعاهدة في موسكو من قبل وزراء خارجية (الولايات المتحدة بريطانيا، الاتحاد السوفياتي) بحضور الأمين العام للأمم المتحدة وكانت تنص على تحريم استخدام التجارب النووية في الغلاف الجوي والفضاء الخارجي وتحت الماء وفي عام 1974 وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معاهدة حظر التجارب النووية حيث تحظر إجراء أي تجربة جوفية للأسلحة النووية التي تزيد قوتها عن (150) كيلو طن.

3. معاهدة الفضاء الخارجي: بعد التطور الذي حصل في ارتياد الفضاء كان لابد من وضع ضوابط لهذا العملية وخصوصاً بعد أن ثارت مشكلة سباق التسلح في الفضاء ولما لمثل لهذا الموضوع من خطورة على حياه البشرية إذا ترك بدون قيود لذلك فإن الأمم المتحدة أقرت بعض المبادئ من خلال الجمعية العامة تتعلق بالنشاط الفضائي الخارجي وهي:

أ. أن القانون الدولي وميثاق الأمم يطبقان على الفضاء الخارجي والأجرام السماوية.

ب. أن الفضاء الخارجي والإجرام السماوية مفتوحة للجميع وليست قابلة للتملك القومي.

لذلك وبناء على ما تقدمت به المكسيك عام 1963 أقرت الجمعية العامة هذا المشروع بتاريخ 17/ 10/ 63 والذي يدعو الدول إلى الامتناع عن وضع أي أجسام تحمل أسلحة نووية أو أي نوع من أسلحة الدمار الشامل في مدار الأرض أو الفضاء الخارجي.

4. معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية: أصبحت هذه المعاهدة ومنذ عام 1970 سارية المفعول بعد أن سبقتها مفاوضات بين الدول النووية منذ عام 1966 واستمرت إلى 1968 عندما أصدرت الجمعية العامة قرارها باعتماد هذه المعاهدة والتي كان من أبرز ما تضمنته:

- تتعهد الدول النووية وتلتزم بعدم نقل الأسلحة النووية أو أجهزتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وإن لا تساعد أو تشجع أو تحفز أي دولة غير مالكة للسلاح النووي على صناعته أو حيازته.
- تتعهد الدول غير النووية أن لا تحصل على الأسلحة النووية بأية طريقة من الطرق وبذلك قيدت هذه المعاهدة الدول النووية بعدم مساعدتها للدول غير النووية وقيدت الدول غير النووية بعدم استلام المساعدات

النووية، وقعت عليها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا ولم توقع عليها الصين وفرنسا والهند.

5. معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في قاع البحار والمحيطات:وقعت هذه المعاهدة من قبل تسعين دولة مع نهاية عام 1972 بعد أن جرى التوقيع عليها وإقرارها في 18/ 5/ 1972، وتقضي بحظر وضع السلاح النووي في قاع البحار والمحيطات وعدم منح التسهيلات لمثل هذا السلاح خارج نطاق المناطق الساحلية التي تمتد 12 ميلا وهي البحر الإقليمي أو المياه الإقليمية. وتعرضت هذه المعاهدة لبعض الانتقادات حيث أنها لم تحرم النشاطات النووية في المنطقة الملاصقة للمياه الإقليمية كما أنها لم تحرم الأجسام السابحة أو الماخره ذات الأغراض النووية كالغواصات والسفن.

6. اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية:تم توقيعها في 10 نيسان عام 1972 وجاءت تعزيزاً لاتفاقية جنيف عام 1925 التي تحضر استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية في الحرب.

7. معاهدة منع نشوب الحرب الموجهة ضد الظواهر الجوية والبيئية:جاءت هذه المعاهدة بعد المؤتمر الذي عقد في موسكو عام 1974 حيث دعا المؤتمر الذي ضم زعماء الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة إلى عدم تطويع البيئة

للأغراض العسكرية وذلك لتخفيف الآثار المدمرة للأبحاث على البيئة والظواهر الجوية والمناخ وتم إقرارها عام 1977.

8. معاهدة حظر السلاح الكيماوي: وقعت بتاريخ 15 ك"2" عام 1993 في باريس وتقضي بحظر تطوير وإنتاج وامتلاك ونقل واستخدام السلاح الكيماوي، وكذلك العمل على تدمير المخزون من هذه الأسلحة خلال عشر سنوات من تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ. وتعتبر هذه المعاهدة مكملة لبروتوكول جنيف عام 1925 الذي لم يحظر إنتاج وتدمير الأسلحة الكيماوية.

9. اتفاقية حظر استخدام الأسلحة غير الإنسانية: تم إقرارها في 10 نيسان 1981 السلاح كله ينتج أثاراً غير إنسانية ولكن هناك أسلحة تحدث أثاراً قاسية من حيث المساحة الجغرافية أو نوعية الإصابة كالحروق مثلا مثل أسلحة النابالم الحارقة وغيرها، من الأسلحة ذات الشظايا كالقنابل العنقودية والألغام الأرضية ذات التأثير السيئ على جسم الإنسان.

10. معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية: وقعت في 10 أيلول 1996 من قبل 127 دولة وتقضي بمنع أي دولة طرف القيام بأي تفجير أو تجربة نووية في أي مكان يخضع لسيادتها وسلطتها وكذلك عدم التشجيع أو المشاركة بذلك.

هذه بعضا من المعاهدات الدولية التي حاولت البشرية من خلالها العمل على ضبط وتقييد استخدام الأسلحة بكافة أنواعها لما لها من أثار مدمرة اقتصاديا وإنسانيا وحضاريا وقعتها الأمم تكفيرا عما ارتكبته بحق نفسها.

معاهدة واتفاقيات ضبط التسلح الثنائية([49]):

شاهدنا كيف تنادى العالم بأسرة لتوقيع المعاهدات والاتفاقيات للحد من وضبط التسلح إلا أن ذلك كان يجب أن يتم بشكل محدد وواضح المعالم من قبل العملاقين النوويين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي حيث شهدت فترة الحرب الباردة توقيع العديد من المعاهدات بينها حيث أبدى بعض الرؤساء الأمريكيين خلال تلك الفترة رغبة كبيرة من أجل تخفيض عدد القوات العسكرية وابدوا اهتماماً واضحاً بمفاوضات الحد من التسلح وخاصة الرئيس ريتشارد نيكسون (1969-1974) وجيرالد فورد(1974-1977) وجيمي كارتر (1977-1981) كما أنهم حاولوا القيام بصلات شتى لقيت في بداية الأمر معارضة عنيفة في الفروع العسكرية ثم تعرضت العلاقات الأميركية السوفياتي إلى التعثر والمواجهة مما أدى إلى عرقلة

---

[49] . للمزيد انظر: وأيضاً سعد أبو دية، (**معاهدات نزع السلاح الجماعية**)، مجلة الأقصى، العدد 771 تاريخ 1 تشرين أول 1986م، ص31.

- أيضاً مجلة الديمقراطية والدفاع وكالة الإعلام الأمريكية، 1994، ص43.

مفاوضات الحد من التسلح وخاصة في فترة رئاسة الرئيس "رونالد ريغان" صاحب مبادرة "الدفاع الإستراتيجي " أو "حرب النجوم " وبعد ذلك استأنفت إدارة ريغان مفاوضات الحد من التسلح واستمر هذا الأمر إلى عهد الرئيس جورج بوش (الأب) وكان من أهم المعاهدات التي ووقعت بينهما:-

1. معاهدة (سولت1) وقعها الرئيس "نيكسون" والسكرتير العام للاتحاد السوفياتي "ليونيد برجنيف" عام 1972 وكان أهم بنودها :وضع قيود وحدود مؤقتة على القذائف النووية الإستراتيجية. كما دعت للحد من الصواريخ المضادة للقذائف عابرة القارات.
2. معاهدة (سولت2)عام 1979:وكانت تهدف إلى وضع قيود على التحسينات في مختلف الأسلحة ووضع سقف لعدد المركبات المعدة لإطلاق الصواريخ ولكن هذه المعاهدة ورغم التوقيع عليها من قبل الرئيس الأميركي كارتر والزعيم السوفياتي "ليونيد برجنيف" إلا أنها لم تحض بمصادقة الكونغرس بسبب تدخل الإتحاد السوفياتي في أفغانستان في نهاية كانون أول عام 1979.
3. معاهدة الحد من القوات النووية متوسطة المدى:تم التوقيع على هذه المعاهدة عام 1987 من قبل الرئيس رونالد ريغان والزعيم السوفياتي "ميخائيل غور باتشوف" والتي نصت على إلغاء فئة كاملة من القذائف

النووية حيث جرى تدمير صواريخ من طراز "كروز" بمقتضى هذه المعاهدة أما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي احتجت (روسيا) وهي القوه العظمى النووية الوريثة لتركة الاتحاد السوفياتي السابق والتي أصبحت بيدها أزرار الترسانه النووية لذلك عهدت الولايات المتحدة إلى توقيع بعضاً من المعاهدات معها بخصوص الحد من التسلح النووي كان أهمها:

1. معاهدة (ستارت 1): ووقعت عام 1991 وسميت معاهدة الحد من الأسلحة النووية البعيدة المدى وكانت تهدف أيضاً إلى خفض وتحديد الأسلحة الهجومية بين الدولتين.

2. معاهدة (ستارت 2): ووقعت عام 1993 من قبل جورج بوش (الأب) والرئيس الروسي "بوريس يلتسن" وكانت تهدف إلى خفض الأسلحة الاستراتيجية عن طريق خفض القوات النووية في كلا البلدين وتعد أهم الاتفاقيات التي انهت المواجهة النووية التي ميزت الحرب الباردة لاكثر من أربعين عاما.[50]

نشاطات الأسرة الدولية في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة:

[50] . عبدالمنعم المعمار، عبدالرحمن أحمد الداوود، **"نزع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط ودور الأمم المتحدة"**، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، 1999.

لقد ثبت للعالم بأن الانتشار غير المضبوط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تتراوح ما بين المسدسات وأنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف وخصوصاً في المناطق التي تعاني من عدم استقرار سياسي يشكل عقبة كبيرة أمام السلام والتنمية ويشكل هدماً لجهود إعادة بناء هذه المجتمعات التي مزقتها الحروب والصراعات سواء كانت الإقليمية أو الأهلية.

وتلعب الولايات المتحدة دورا مميزاً في المجال الدولي لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والحيلولة دون وصولها إلى الأطراف والجماعات المتنازعة، حيث وضعت الولايات المتحدة ضوابط شديدة على تصدير الأسلحة الخفيفة وبموجب هذه القوانين يشترط موافقة الحكومة على كل معاملة بيع مواد أو خدمات عسكرية. ويخضع بيع المواد العسكرية وأهمها الأسلحة إلى معايير صارمة أهمها: الحاجات الأمنية لكل من الولايات المتحدة والدولة المستلمة للسلاح، كذلك مصالح السياسة الخارجية الأميركية، بالإضافة إلى الإرهاب، شؤون حقوق الإنسان، سجل الدولة المصدر لها السلاح وغير ذلك من المعايير الصارمة.

لقد ظهر الاهتمام المتزايد بالأسلحة الخفيفة بعد الحرب الباردة وكان السبب الرئيسي لهذا التحول هو النزاعات التي حصلت داخل الدول

واستخدام هذه الأسلحة في النزاعات الجارية بالإضافة إلى استخدامها لغايات اجرامية مما شكل خطراً متزايداً على أمن المناطق والبلدان الغير مستقرة حيث تسبب في قتل وجرح ونزوح ملايين الناس ولا سيما النساء والأطفال.

تتراوح تقديرات إعداد الأسلحة الصغيرة والخفيفة الموجودة بين أيدي الناس ما بين 100 مليون قطعة إلى 500 مليون قطعة منها ما بين 50و80 مليون بندقية أو كلا شينكوف وإن الحصول على هذا النوع من الأسلحة في بعض البلدان النامية أمر سهل سواء بطرق قانونية أو غير قانونية.

ولكن يبدو أن الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة له تأثيرات متباينة وبعيدة الأثر وأهمها ازدياد الأخطار على الأمن الإقليمي والدولي وتأثيرها قد يشعر به الناس بصورة مباشرة (القتل والجرح والإيذاء) أو بصورة غير مباشرة مثل التكاليف الباهظة التي يدفعها المجتمع الدولي لقوات حفظ السلام المنتشرة في العالم بسبب النزاعات التي تقع داخل الدول. بالإضافة إلى تكبيد البلد المعنى خسائر هائلة بشرية اقتصادية واجتماعية وتحوله إلى بلد ممزق يعاني الفقر والتخلف.

إجراءات الأسرة الدولية[51] :

لا تزال الأمم المتحدة تتصدر الجهود الدولية الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة وعمدت إلى إصدار عدد من القرارات في السنوات الأخيرة تدعو إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات على كل المستويات ومنها:

1. إصدار قرار يحمل الرقم 46/ 36 بتاريخ 6 كانون الأول 1991 يدعو إلى كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة وضمان عدم تهريبها.
2. القرار رقم 50/ 70 صدر بتاريخ 12 كانون الأول 1995 لتشكيل لجنة من الخبراء الحكوميين لإعداد تقرير حول طبيعة وأسباب مشاكل الأسلحة الصغيرة.
3. القرار رقم 52/ 38/ ج الذي شكل لجنة ثانية لاستمرار تطبيق توصيات اللجنة الأولى واجتمعت هذه اللجنة في عام 1998 واقترحت المزيد من التدابير.

---

[51] . لمزيد من التفاصيل حول هذا المفهوم، انظر (أجندة السياسة الخارجية الأمريكية)، حزيران 2001، مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية.

- أيضا : علاء سالم، "**السوق الدولية لتجارة السلاح خلال الفترة من 1950 - 1991**"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 121، يوليه 1995.

4. القرار رقم 51/ 45 صدر بتاريخ 10 كانون الاول 1996 والقرار رقم 38/ 52 الصادر عام 1997 ويهدفان إلى معالجة نواحي نزع الأسلحة في فترة ما بعد النزاع.
5. القرار رقم 54/ 54: الصادر في 15 كانون الأول 1999 دعا إلى عقد مؤتمر دولي حول "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة".
6. كذلك يلعب مجلس الأمن الدولي دوراً في هذا المجال حيث اصدر بياناً في أيلول عام 1999 اقر بوجود مشكلة متنامية في هذا المجال وانه لا بد من البحث عن حلول لها.

بالإضافة لذلك ووقعت معاهدات دولية إقليمية تهدف لمعالجة هذه المشكلة ومن أهمها :

1. وقعت الولايات المتحدة والمكسيك بالإضافة إلى 26 دولة أخرى في تشرين ثاني 1997 اتفاقية تمنع بموجبها الدول التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر والمواد المتفجرة كما تمنع الاتجار غير المشروع بها.
2. في أيار 1998 تعهدت دول الاتحاد الأوروبي الـ (15) بالالتزام بنظام محدد في موضوع بيع الأسلحة ووضع قيود تمنع بيع الأسلحة لدول يمارس فيها القمع والإرهاب.

3. في تموز عام 1988 اجتمعت 21 دولة في النرويج لبحث مسألة الأسلحة الصغيرة واتفقت على ضرورة إتباع عدداً من السبل لمعالجة هذه المشكلة.

4. في تموز عام 1988 وضمن اجتماع القمة لدول عدم الانحياز الذي عقد في جنوب أفريقيا أعرب المجتمعون عن قلقهم من مبيعات الأسلحة الصغيرة بطرق غير مشروعة وأكدوا على ضرورة اتخاذ خطوات فعاله لمعالجة مشاكل الأسلحة الصغيرة.

5. في تشرين أول عام 1998 عقد أول مؤتمر في بلجيكا حول "نزع الأسلحة المستدام والتنمية المستدامه" حضرة أكثر من 90 دولة وطالب المؤتمر بنزع الأسلحة لأنه يؤثر في قضية التنمية.

6. في تشرين أول عام 1998 أعلنت 16 دولة أعضاء في الأسرة الاقتصادية لغرب أفريقيا حضراً مدته 3 سنوات قابله للتجديد على إنتاج واستيراد وتصدير الأسلحة الخفيفة في مناطق غرب أفريقيا.

هذه بعضاً من الجهود الدولية الحكومية في مجال مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة وبالإضافة لذلك تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في هذا المجال على المستوى الدولي حيث تقوم بإجراء البحوث العلمية والأكاديمية وجمع المعلومات المفيدة وترعى مؤتمرات وندوات تعقدها لهذه الغاية بالإضافة إلى قيامها بالتوعية على المستوى الدولي وذلك تكاتفاً مع الأدوار الحكومية في هذا المجال وصولا لعالم أكثر أمناً واستقراراً.

الفصل السابع

الأمن القومي والعلاقات الدولية

الأمن مسألة هامة ورئيسة في حياة الدول والشعوب والأفراد والمؤسسات على حد سواء، ولما كان هو نقيض الخوف كان لزاماً العمل على إيجاده وإتباع كافة السبل للمحافظة علية لما له من أهمية قصوى في الحفاظ على مقدرات الأمم والشعوب في جميع مجالات حياتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، فانعدام الأمن يعني فناء الأمة ومكتسباتها وبالتالي القضاء على كيانها واختفاءها من قائمة الوجود بسبب ما سوف يصيبها من فوضى تؤدي إلى التفكك والانهيار ثم الفناء.

ولا بد لكل أمة من الأمم أو مجتمع من المجتمعات أن يواجه الأخطار وهذه الأخطار تتفاوت وتتباين في أنواعها وأهدافها وحدتها. لذا احتل مفهوم الآمن الأولوية الأولى في سياسات الدول وتفكيرها واحتل موقع الصدارة في استراتيجياتها. ومن أجل تحقيق ذلك اتبعت الأمم سبلاً ووسائل متعددة للمحافظة علية اعتمدت هذه السبل وتلك الوسائل على مقدار ونوع ما يتهددها من أخطار، والأخطار التي تهدد المجتمعات قد تكون أخطاراً داخلية نابعة من الدولة ذاتها أو من إقليمها وقد تكون دولية واسعة النطاق بعيدة المدى.

وسوف نعرض بالتفصيل لهذا الموضوع الهام:

مفهوم الأمن القومي:

لم يغفل الفكر السياسي منذ القدم وحتى وقتنا الحاضر عن التطرق لموضوع الأمن القومي فنجد أن الفكر السياسي اليوناني متمثلاً بأرسطو يتحدث عن قوه الدولة وكيفية المحافظة عليها وعلى أمنها واستقرارها ويحدد الأخطار التي قد تهددها.

كذلك فإن الفكر السياسي المعاصر اهتم بالأمن وحدد أنواعه وبين جوانبه كافة في العصور الحديثة ومع بداية القرن الماضي وخصوصاً مع الحروب العالمية التي شهدتها البشرية حيث ساد في الأذهان بأن الأمن مفهوم عسكري بحت ولا لوم في ذلك لأن الأمم كانت تواجه الحروب والمعارك والحركات العسكرية مما دفعها لأن تجعل من البعد العسكري والاستراتيجي أساسا لخططها في تحديد مفهوم الأمن القومي.

ثم تطور المفهوم ليشمل جوانب عديدة اجتماعية اقتصادية إنسانية لذلك فإن مفهوم الأمن ارتبط بقدرة الدولة على مجابهة الأخطار والتهديدات خصوصا العسكرية وكذلك فإنه يرتبط بقدرة الدولة على حماية مصالحها والمحافظة عليها سواء كان ذلك بالحرب أو تجنب الحرب، وهناك تعريف

للأمن القومي يقول: (أن الأمن هو مقدرة الدولة على حمـــاية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية)[52].

وهناك تعريف آخر لمفهوم الأمن القومي وهو (أنه الإجـراءات التـي تتخذها الدولة للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعـاة المتغيرات الدولية)[53].

لذلك ومن خلال هذه التعاريف نجـد أن الأخطـار التـي قـد تواجـه الأمة ليست فقط أخطاراً عسكرية بل وكما أسلفنا قد تكون سياسية واجتماعية واقتـصادية ولكـن وعـلى الـرغم مـن تنـوع الأخطـار إلا أن الأمـن القـومي والمحافظة عليه هو مسؤولية وزارات الدفاع حيث تقوم هـذه الجهـات بتـوفر المستلزمات الضرورية من جنود وعتاد ودعم لوجـستي وإداري، لـذلك فـإن بعض الدول أخذت على عاتقها تشكيل مجلـس للأمـن القـومي يتـولى المهمـة الاستشارية وتقدم النصح والمشورة لرئيس الدولة وتنـسيق سياسـات الدولـة المتعلقة بالأمن القومي، ومن أمثلة هذه المجـالس ذات الأهميـة مجلـس الأمـن القومي في الولايات المتحدة الأميركية حيث يتولى رئاسة هذا المجلس الـرئيس

52 . عيسى المجالي، (الأمن القـومي ومواجهـة التهديـد)، مجلـة الأقـصى، العـدد 768، 1986، ص8-13.

53 . دراسة بعنوان (مياه الشرق الأوسط وحـروب العقـد القـادم)، مجلـة الوحـدة، العـدد 76، 1991، ص41.

الأمريكي نفسه ويتكون من نائب الرئيس ووزير الدفاع ويحضر هذا المجلس في بعض الحالات رئيس هيئة الأركان العامة ومدير (CIA) وبعض الموظفين المهمين في البيت الأبيض.

ونلاحظ أن رئيس الأركان يحضر في هذا المجلس لما للخبرة العسكرية من أهمية وخصوصاً في وقت الحرب لأن توجه الحكومة يكون توجه عسكري وتسخر طاقات البلاد كلها لخدمة المجهود الحربي.

بالإضافة إلى المفهوم العسكري للأمن القومي نلاحظ أن بعض الدول وخصوصا النامية منها تواجه تحديات أخرى مثل التنمية والتغير الاقتصادي والاجتماعي لذلك نجد أن الأمن ليس فقط المعدات العسكرية ولا النشاط العسكري ولا القوة العسكرية وإن كان الأمن يشملها جميعا أن الأمن هو التنمية وبدون التنمية وخصوصا في الدول النامية لا يمكن أن يكون هناك أمن واستقرار على الإطلاق([54])، ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن الأمن القومي لأية أمة لا بد لتحقيقه من مقومات يرتكز عليها، وبشكل عام فإن مقومات الأمن القومي تتمثل بـ:

1. العوامل الاقتصادية: وتشمل قدرة الدولة الاقتصادية في المجالات كافة صناعية، زراعية، خدمات، مدى اعتماد الدولة على نفسها في الإنتاج

[54] . جابرئيل الموند، (السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر)، مصدر سابق، ص45.

ومدى قدرة اقتصادها على مواجهة الأخطار، يضاف إلى ذلك حجم السكان ومهاراتهم وخبراتهم التعليمية والفنية.

2. العوامل السياسية: الداخلية والخارجية منها والمتعلقة بالأوضاع السياسية ونظام الحكم في الداخل ومدى ارتباط الشعب بدولته والتفافه حول النظام الحاكم فيه بالإضافة إلى قدرة هذا النظام على تحقيقه آمال وتطلعات هذا الشعب، يضاف لذلك سياسة الدولة مع غيرها من دول الجوار على الصعيد الإقليمي ومدى التعاون فيما بينها وبين الدول في المحيط الدولي.

3. العوامل الاجتماعية: وتعنى التكوين الاجتماعي للشعب ومدى ارتباطه وتعاونه وانسجامه مع بعضه البعض ومدى تآلف الطوائف والأجناس والقوميات والأعراق الموجودة ضمن نسيجه وتركيبته بالإضافة إلى إحساس الشعب أو الأمة بالولاء والانتماء للوطن والأرض التي يعيش عليها هذا بالإضافة إلى ما يحظى به الشعب من عدالة ومساواة في الحقوق والواجبات.

4. العوامل العسكرية: وهي القوة العسكرية المتمثلة بالقوات المسلحة عدداً وعتاداً بالإضافة إلى كافة مقدرات الأمة التي يجب أن تتحول لخدمة العامل العسكري والمجهود الحربي عندما يستدعي الأمر ذلك.

مما تقدم يتبين لنا أهمية الأمن القومي لأية دولة لأن فيه تحقيقا لمصلحتها الوطنية[55]، فالمصلحة الوطنية وتحديد أبعادها ينطلق من مفهوم الأمن فيها كذلك فإن الأمن الوطني لدولة ما يمثل أكثر المصالح حيوية وأهمية للدولة والتي لا يمكن التنازل عنها أو المساومة عليها.

لذا يقتضي الأمر تعريف المصلحة الوطنية لدولة ما حيث أن أكثر التعاريف ملائمة للمصلحة الوطنية هو: (الأوضاع التي ترى الدولة في وجودها واستمرارها ما يحقق أهدافها)، ويرى بعض المفكرين بأن المصلحة الوطنية هي الحفاظ على إقليم الدولة وصيانة استقلالها وحريتها وكيانها في علاقاتها الخارجية، كذلك فإن البعض يرى أن محاولة الدولة التأثير على البيئة الدولية لصالحها هو المصلحة الوطنية بعينها.

لذلك نجد بأن المصلحة الوطنية للدولة هي التي تحدد سلوك الدولة في سياستها الخارجية في إطار العلاقات الدولية سعياً منها لحماية مصالحها وذلك ضمن قدراتها المتاحة داخلياً وخارجياً.

انه من غير المعقول الحديث عن الأمن والسلم الدوليين بعيدا عن امن الفرد أولا وأمن الدولة ثانيا وأمن الإقليم ثالثا وذلك لأنها المكونات الرئيسية

---

(55) وفي هذا الصدد يقول وزير الخارجية الامريكي دونالد رامسفلد في اجتماع لوزراء الدفاع في الأمريكيتين بتاريخ 17/ 11/ 2004: (أن الأمن هو الأساس الجوهري لمزيد من التقدم).

للأمن العالمي الشامل الـذي أصـبح هـدفا تـسعى إليـه الأمـم المعـاصرة ،إن منظومة الأمن تتكون من معادلة سهلة الفهم بسيطة التوضيح يمكن تلخيصها بما يلي: امن الفرد =امن الدولة ،وامن الدولة = امن الإقليم ،وامـن الإقلـيم = امن المنطقة ،وامن المنطقة = امن العـالم ، وباختـصار فـأن (امـن الفـرد +امـن الدولة الوطني +امن الإقليم +امن المنطقـة = امـن العـالم اجمـع !! ، لـذا فـان الدول الكبرى الباحثة عن امن العالم يجب عليها إن تسعى أولاً لتامين الأفراد في بيوتهم ومساكنهم ومدارسهم ومزارعهم ومصانعهم لأنهم يشكلون الحلقة الأقوى والحلقة الأولى في لبنة الأمن العالمي ،والأمن المطلوب لهم هـو الأمـن الشامل المحتوي على كافه العناصر كالأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والغذائي والصحي و النفسي ،والثقافي .... الـخ مـن عنـاصر الأمـن التـي لا يستطيع إن يحيا الإنسان بدونها .

لقد عانى الإنسان على هذه الأرض كثـيراً فعـاش في الفقـر والحرمـان تارة وفي الحروب الطاحنة تارة أخرى ..، لقد فقـد الأمـن والـسلام الـدوليين طويلا على هذه الأرض وكان لابد من وضع حد لملايين البشر الذين يموتـون حرقا بنيران السلاح أو جوعا من قلة الطعام أو في العراء من شدة البرد لأنهـم لا يجدون مأوى يضمهم ، لقد كان من ابرز ملامح فقدان الأمـن العـالمي هـي الحروب الكونية التي شهدتها البـشرية منـذ بـدايات القـرن العـشرين ومـات

خلالها عشرات الملايين من المدنيين الأبرياء وحرقت ملايين الهكتارات وأصبحت رماداً اسودا لا تنبت إلا الحزن والدموع .

خرجت الدول منهكة من الحروب وأرادت وضع حد لهذه المآسي التي يعاني منها ملايين البشر وقررت التكفير عن ذنبها فأعلنت عن ميلاد مفهوم جديد في العلاقات الدولية هو مفهوم (الأمن الجماعي) فقررت من اجل بلورته إيجاد منظمة دولية تحتكم إليها في نزاعاتها وتنظم لها شؤونها وترعى الأمن الجماعي للأمم كافه ،ولإلقاء المزيد من الضوء على هذا المفهوم لابد من تعريفه وتفصيل معناه ،حيث عرفه الكثير من المهتمين والباحثين في الشأن الدولي ومن ضمنهم :

- الدكتور إسماعيل صبري مقلد حيث يقول:" إن الأمن الجماعي يهدف وبالدرجة الأولى إلى الحيلولة دون تغيير الواقع لدولي أو الإخلال بأوضاعه وعلاقاته وتبديلها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة دولة معينه على حساب غيرها من الدول "([56]) .

ومن خلال هذا التعريف يتبن لنا بان الغاية الرئيسية والهدف الأسمى لهذا المفهوم هو العمل الجماعي المشترك من قبل المجتمع الدولي من اجل منع

---

[56] . إسماعيل صبري مقلد ،**العلاقات السياسية الدولية** ،ط3،جامعة الكويت ،1984،ص 293.

اعتداء دولة على أخرى والعمل على ردع العـدوان بطريقـه جماعيـة ضـد مـن يستخدم قوته لزعزعه امن واستقرار دولة أخرى .

ومن اجل تحقيق ذلك الهدف اجتمع ممثلو 32 بلدًا بعد انتهـاء الحـرب العالمية الأولى بالقرب من باريس عام 1919م للاتفاق على ترتيبـات الـسلام. وقرروا حسم نزاعاتهم عن طريق المفاوضات تحقيقا للأمن الجماعي واتفقوا أن تقوم الدول بناءً على ذلك، بالتكاتف ضد الأعمال الحربيـة التـي تقـوم بهـا أي دولة. وأعلن عن ميلاد عصبة الأمـم عـام 1920م، وهـي تجمُّـع لعـدد مـن الدول للمحافظة على السلام العالمي عن طريق الأمن الجماعي وكانت تتضمن ثلاثة أجهزة رئيسية هي :الأمانة العامة ،مجلس العصبة ،الجمعية ،وقد اسند إلى العصبة اتخاذ كافة الوسائل اللازمة لتنفيذ الأمن الجماعـي الـذي نـصت عليـة المادة (10)من ميثاق العصبة والذي يـدعوا إلى المحافظـة عـلى سـلامه أراضي واستقلال جميع الأعضاء ضد أي عـدوان خـارجي وقـد أناطـت هـذه المـادة الدول بفرض العقوبـات العـسكرية او الاقتـصادية او الـسياسية التـي تراهـا مناسبة ضد المعتدي ،ولكن يبدو أن بذور الحرب مـا زالـت تنمـو في أحـشاء المجتمع الدولي وكان نمو هذه البذور أقوى من أن توقفه هذه المنظمة الدوليـة التي لا تمتلك قوة تردع بها من يتعدى على الأمن الجماعي للبـشرية ،إضـافة الى العيوب القانونية في العهد الخاص بإنشائها جعلها قـاصرة عـن أداء واجباتهـا

لذا فهي لم تقم بواجبها في تطبيق الأمن الجماعي حق القيام فهي لم تفعل شيئا إزاء العديد من النزاعات التي نشبت في العالم والتي من أهمها :

- هجوم اليابان على الصين عام 1931م،
- ولم تقم بإيقاف الهجوم الإيطالي على أثيوبيا عام 1936م،
- احتلال ألمانيا للنمسا عام 1938م.
- الحرب الأهلية الأسبانية عام 1936 -1939.

بالإضافة إلى الكثير من النزاعات الأخرى والتي كانت تؤثر على مصالح الدول الكبرى والتي هي جزء من بقايا الحرب العالمية الأولى ،ولذلك فشلت في تحقيق الأمن الجماعي المنشود مما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939 بعد غزو ألمانيا لبولندا.

الأمن الدولي Universal Security ([57]):

اشتعلت الحرب العالمية الثانية وأحرقت بنيرانها الأخضر واليابس ،وتعرض الأمن والسلم الدوليين إلى خطر كبير بل إلى فان تام وتوجت هذه الحرب الضروس بحسم لم يكن يتوقعه احد حيث استخدم فيها السلاح الذي

[57] . للمزيد عن هذا الموضوع يمكن الاطلاع على الموقع الالكتروني لهيئة الأمم المتحدة : www.un.org

ما توقع صانعوه إن يفعل ما فعل ،لـذا اسـتدعى الأمـر البحـث عـن الـسلام وخاصة إن العالم لم يعرف له طعما منذ سنوات ، وبعد انتهاء الحرب اجتمعـت الدول المنتصرة والتي هي الولايات المتحدة الأمريكيـة، والاتحـاد الـسوفيتي، والمملكة المتحدة وبحثت وضع صيغة أمنية عالمية .وإقامة تنظيم دولي جديـد، يستند إلى مبادئ وأسس دوليـة، بعـد مـا تبـين عـدم جـدوى الهيئـة الـسابقة (عصبة الأمم) والتي أثبتت فشلها وعـدم قـدرتها عـلى ضـبط الأمـن العـالمي والحفاظ علية ، وذلك عائد إلى عدم قدرة أجهزتها وميثاقها على مجاراة ومواكبة المتغيرات في المجتمع الدولي .

أصـدرت الـدول المجتمعـة بيانـا أوليـا في 7 أكتـوبر 1944 تـضمن مقترحات للأسس والمبـادئ، التـي سـيقوم عليهـا التنظـيم الـدولي الرسـمي الجديد، والذي أريد إن يكون اسمه "هيئـة الأمـم المتحـدة"،وتـضمن البيـان الأولي قائمة المقترحات والتي احتوت ستة مبادئ،وقد كان أبرزها هـو المبـدأ الخامس الذي كان ينص على: "مساعدة التنظيم الدولي، إذا اضطر إلى استعمال القوة" وهذا بحد ذاته مؤشر على إن التنظيم الجديد سـتكون لـه سـلطة وقـوة تمارس على من يخالف او يحيد عن الشرعية الدولية ويؤثر على الأمـن والـسلم في العالم .

لقد وافقت الدول المنتصرة وحلفائها والتي كانت قد أعلنت الحرب على دول المحور على هذه المبادئ الستة ،والتي بلغ عددها حوالي 40 دولة منها عدد من الدول العربية هي : المملكة العربية السعودية ومصر والعراق وسورية ولبنان وأعلن ميثاق للأمم المتحدة، خلال مؤتمر سان فرانسيسكو في 25 أبريل ـ 26 يونيه 1945 حيث وافقت 111 دولة على جميع مواد الميثاق، وقد وقع منها 50 دولة عليه (من ضمنها الدولة العربية الخمس المشار إليها سابقا.

لقد اختلف تشكيل هيئة الأمم المتحدة عن عصبة الأمم من حيث أنها امتلكت -ومن خلال نصوص ميثاقها- القوة لردع كل من يحاول الانقضاض على الشرعية الدولية أو تعريض الأمن والسلم الدوليين إلى الخطر ،حيث أكد ميثاق الأمم المتحدة على أهمية ودور مجلس الأمن ومسؤولياته وواجباته في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين وذلك من خلال الطابع الإلزامي لقراراته يتضح دور مجلس الأمن من خلال ما جاء في المادة 43 من الميثاق، والتي تقضي بتعهُد الدول الأعضاء أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن، بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة، كل ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن، وبذلك يتضح الدور التنفيذي لمجلس الأمن في تنفيذ الهدف الأسمى الذي قامت علية الأمم

المتحدة ،ولمجلس الأمن وظيفتان هما :حل المنازعات سلميا كما ورد في الفصل السادس من الميثاق ،،والأخرى حلها بالقمع والقوة وهـو مـا ورد في الفـصل السابع من الميثاق ،بل إن مجلس الأمن أنيطت بة مهمة تحديد ما ذا كان قد وقع تهديد للسلم والأمن الدولي أو أي عمل من أعمال العـدوان وهـذا مـا ورد في نص المادة 39 من الميثاق .

لقد اقتضت مهمة خلق الأمن الدولي إيجاد قوات مسلحة تابعه للأمم المتحدة تقوم بالتنفيذ وهو ما ورد في نص المادة 43/ 1. حيـث اقتـضت المـواد من 43 إلى 47 أيضا ضرورة توقيع الدول عـلى اتفاقيـات خاصـة مـع الأمـم المتحدة بهدف تكوين قوات مسلحة وان من يضع الخطط الحربية لهذه القوات هو مجلس الأمن ذاته ،وقد برزت الحاجة نتيجة للمتغـيرات لدوليـة إلى إنـشاء هذه القوات والتي تمثلت مهمتها في مراقبة وقف إطلاق النار بـين القطاعـات المتحاربة او الإشراف على الهدنة بين الأطراف المتحاربة وجاءت هذه القـوات على نوعين هما :

1. المراقبين الدوليين :وهم ضباط مـن جنـسيات مختلفـة يـتم اختيـارهم مـن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإرسـالهم بعـد تـدريبهم عـلى المهـام المطلوبة منهم إلى مناطق المسؤولية ،وابـرز مهـام هـؤلاء المـراقبين هـي مراقبة وقف إطلاق النار او محاولة تقريـب ووجهـات نظـر الأطـراف

المتنازعة بهدف إحلال السلام بينها ،هذا وقد تزايد عدد المراقبين الدوليين وخاصة بعد عام 1990 عندما كثرت النزاعات في مناطق العالم المختلفة وازداد نشاط الأمم المتحدة في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين فاستدعى الأمر إرسال المراقبين لها مثل سيراليون ،ليبيريا ،هايتي ،ارتيريا،البوسنة ،كرواتيا ،العراق ،السودان ...الخ من مناطق النزاع المختلفة .

2. قوات حفظ السلام المسلحة:السلام العالمي هو الغاية الكبرى التي من أجلها أُنشئت هيئة الأمم المتحدة. وذلك، على نحو ما ورد في ديباجة الميثاق، وفيها: "أن نضم قوانا كي نحافظ على السلم والأمن الدوليْن"، وتتضمن جهود الأمم المتحدة، للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ثلاث مهام رئيسية، هي: صنع السلام، وحفظ السلام، وفرض السلام.

أولاً: صنع السلام:

وهو هدف يتطلب إنجازه استخدام الدبلوماسية، والمباحثات، لتحقيق السلام والأمن الدوليين. وتتبنى الأمم المتحدة، في ذلك، دبلوماسية وقائية، للحد والتقليل من عوامل النزاع، في أماكن التوتر، في العالم. كذا تتضمن هذه الدبلوماسية الوقائية، إجراء وساطات دولية، في الصراعات

القائمة، للبحث عن قاعدة لإرساء دعـائم الـسلام. ويتـضمن مفهـوم صـنع السلام، آفاقاً أوسع للتطبيق منها: تقنـين التـسلح، ومراقبتـه، وإزالـة أسـلحة الدمار الشامل.

ثانياً: حفظ السلام:

تتطلب عمليـات حفـظ الـسلام، غالبـاً، اسـتخدام القـوة العـسكرية لفرض النظام وحفظ السلام في أماكن النزاعات. وتـستلزم هـذه العمليـات، أولاً موافقة حكومـات الـدول، التـي تجـرى فيهـا عمليـات حفـظ الـسلام. ويشارك جنود حفظ السلام، في عديد من أنشطة هذه العمليات، منهـا إنـشاء مناطق منزوعة السلاح، ومراقبتها، ومراقبة عمليات نزع الـسلاح، والحفـاظ على النظام، في بعض المناطق المدنية، ومراقبة الانتخابات، وتقديم مـساعدات إنسانية.

وفي الفترة من 1948 إلى 1998، أجـرت الأمـم المتحـدة 49 عمليـة حفظ سلام، في جميع أنحاء العالم. وتصنف هذه العمليات إلى نوعين رئيسيين؛ هما: مهام المراقبة، ومهام حفظ السلام. وتسلح قوات الأمم المتحدة التي تقوم بمهام المراقبة بأسلحة خفيفة فقط للدفاع عن النفس. أما مهام حفظ الـسلام، فتعد من العمليات الخطرة؛ إذ فقدت هذه القوات ما يزيـد عـلى 1400 فـرد، أثناء القيام بمهامها. ونتيجة لهذه المعاناة التـي تلاقيهـا قـوات حفـظ الـسلام،

وجهودها في مجال السلام والأمن الدوليين، فقد مُنحت جائزة نوبل للسلام عام 1988 .

وكانت أول عملية حفظ سلام، في تاريخ الأمم المتحدة، قيام قوات الأمم المتحدة، بمراقبة الهدنة، في فلسطين عام 1948، بين القوات العربية من جانب، والقوات الإسرائيلية من جانب آخر. حيث أنشأت هيئة الأمم المتحدة هناك، "هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة" United Nations Truce Supervision Organization, UNTSO. ونتيجة لاستمرار التوتر في المنطقة، منذ ذلك الحين، حرصت الأمم المتحدة على بقاء هذه الهيئة (UNTSO)، في الشرق الأوسط، إلى الآن. لذا، تُعد هذه المهمة أطول عملية حفظ سلام، في تاريخ الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من كل ما قدمته هذه العمليات، من جهود وتضحيات، في سبيل إقرار الأمن والسلم، في المناطق الملتهبة، لم تخل بعض عملياتها من تجاوزات عديدة. الأمر الذي حدا بالمجتمع الدولي، إلى توجيه كثير من الانتقادات لهذه العمليات. ففي عملية الأمم المتحدة في الكونغو United Nations Operation in the Congo-UNOCO، عام 1960، قامت الأمم المتحدة بإرسال قوات حفظ سلام، للمساعدة العسكرية والإدارية، لحكومة الكونغو، عقب أعمال العنف التي اندلعت إثْرَ الحرب الأهلية هناك. وقد

سُمح لهذه القوات باستصحاب السلاح، دفاعاً عن النفس فقط، مع الالتزام بالحياد التام، وعدم الدخول طرفاً في الصراع الدائر. إلا أنه بمرور الوقت، شرعت قوات حفظ السلام في الانحياز إلى بعض الأطراف المتصارعة في الكونغو. الأمر الذي دعا الهيئة الدولية، في نهاية المطاف، إلى سحب قواتها، وإنهاء عملية الكونغو، في يونيه 1964.

كذا، كانت عملية حفظ السلام، في يوغسلافيا السابقة، مسرحًا آخر للانتقادات الدولية؛ حيث لم تستطع قوات حفظ السلام، هناك، أن توقف، أو تسيطر، على عمليات القتل الجماعي، والفظائع الإنسانية، التي ارتكبها الصرب ضد المسلمين. بل إن بعض جنود هذه القوات، قد شارك في ارتكاب مخالفات وانتهاكات إنسانية، مثل: اغتصاب النساء المسلمات.

وفي تقريرٍ من 155 صفحة، نشرته الأمم المتحدة، في نوفمبر 1999، اعترف كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، بالدور السلبي، الذي لعبته قوات حفظ السلام في البوسنة والهرسك، وأنحى باللائمة على الأمم المتحدة، وأقر بمسؤوليتها الجزئية، عن عمليات القتل الجماعي، التي أسفرت عن مصرع 20000 مسلم في المناطق الآمنة، التي حددتها الأمم المتحدة، وتعهدت بحمايتها. وكانت أبشع هذه المذابح ما حدث في سربرينيشيا (Srebrenica) عام 1995، حيث تم ذُبح 8000، أغلبهم من النساء، والشيوخ، والأطفال، في أسبوع واحد، فيما يُعد أسوأ مذبحة عرفتها أوروبا، منذ الحرب العالمية الثانية.

وقد أوردت شبكة CNN الإخبارية، في نوفمبر 1999، أن البرلمان الهولندي بصدد مساءلة قائد القوة الهولندية، التي كانت مكلفة بحماية هذه المنطقة. وذلك بعد أن عُرض الفيلم البريطاني الوثائقي "صرخة من المقبرة" (A Cray From the Grave)؛ إذ ظهر الجنود الهولنديون، بعد انسحابهم من سربرينيشيا، يرقصون ويغنون ويسكرون، في حين كان الصرب هناك، يمارسون عمليات القتل الجماعي، ضد المدنيين العزل.

ولم يختلف الأمر كثيراً في كوسوفا في عامي 1998و 1999. وعلى الرغم من قيام قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) بتوجيه ضربات جوية متلاحقة ضد الصرب، أدت في النهاية إلى انسحاب الشرطة الصربية، التي ارتكبت عديداً من المذابح الجماعية، ومنع عمليات التطهير العرقي، التي حدثت للمسلمين في هذه الأثناء

على الرغم من هذه المخالفات الجسيمة، فإن عمليات حفظ السلام قد تكون ضرورية في بعض الأحيان؛ إذ يشكل حضورها صمام الأمان، الذي يعمل على نزع فتيل المعارك والحروب المدمرة. وبشكل عام، تُعد سلبيات هذه العمليات، أقل بكثير من الإيجابيات المرجوة منها.

ثالثاً: فرض السلام:

أما عمليات فرض السلام، فتعد ـ على العكس من عمليات صنع وحفظ السلام ـ من العمليات العسكرية البحتة، التي تقوم بها الأمم المتحدة، لرد عدوان. وتُعد عملية الأمم المتحدة في كوريا في عام 1950، أول عملية فرض سلام في تاريخ المنظمة. فعقب غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية عام 1950، فوض مجلس الأمن أعضاءه لإنهاء العدوان. إلا أن الاتحاد السوفيتي عارض هذا القرار، مستخدماً حق الفيتو. فما كان من مجلس الأمن، إلا أن وضع القوات التابعة للأمم المتحدة، تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وأصدرت الجمعية العامة، في هذا الصدد، قرارها العام "الاتحاد من أجل السلم"، والذي يتيح للأمم المتحدة أن تتخذ ما تراه إجراءً حاسماً، لرد العدوان، وفرض الأمن والسلم الدوليين، في حالة ما إذا اعترضت، أو استخدمت، دولة من الدول الدائمة العضوية حقها في النقض أو (الفيتو)، بما يعرقل عمليات الأمم المتحدة. وقد انتهى الصراع الكوري في 1953، بتوقيع معاهدة الهدنة بين الكوريتين، في قرية بانمونجوم Panmunjom على الحدود بين الدولتين.

ومن عمليات فرض السلام المميزة، في تاريخ الهيئة الدولية، ما قامت به القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة، عقب الغزو العراقي للكويت، في

أغسطس عام 1990. فعقب هذا الغزو، أصدر مجلس الأمن عديداً من القرارات، التي تتضمن مطالبة العراق سحب قواته من الكويت، وإنهاء الغزو. غير أن العراق لم يستجب لهذه القرارات. وفي 29 نوفمبر عام 1990، شَرَّعَ مجلس الأمن استخدام كل الوسائل الممكنة لإنهاء الغزو العراقي، إذا لم يستجب العراق للقرارات السابقة، الداعية إلى الانسحاب، بحلول 15 يناير 1991. إلا أن العراق رفض الإذعان لهذه المهلة. وعلى هذا، قامت قوات الحلفاء التابعة للأمم المتحدة، بعملية عاصفة الصحراء (Desert Storm)، لإنهاء الغزو العراقي للكويت.

وفي عام 1992، أصدر بطرس غالي السكرتير العام للأمم المتحدة آنذاك، تقريراً عن جهود الأمم المتحدة، لإقرار السلم والأمن الدوليين، تحت عنوان "خطة السلام" (Agenda for Peace)، محدداً فيها أربعة أهداف رئيسية، هي: "الدبلوماسية الوقائية"، و"صنع السلام"، و"حفظ السلام"، و"بناء السلام" عقب الصراعات. وتشتمل "الدبلوماسية الوقائية" وضع إجراءات وقائية، لمنع نشوب النزاعات، في بعض الأماكن، في العالم. وتتضمن هذه الإجراءات بناء جسور الثقة بين الدول، والحث على تقصي الحقائق، وإنشاء جهاز أو نظام إنذار مبكر، لتحديد المشاكل والأزمات المتوقعة، قبل حدوثها، وتتضمن كذلك إرسال قوات وقائية تابعة للأمم المتحدة وذلك لتخفيف حدة التوتر في أماكن النزاعات، أو المتوقع حدوث نزاع فيها.

أما "صنع السلام"، فيتضمن العمل مع الأطراف المتنازعة جميعاً، لحل أسباب النزاعات، ويتضمن أنشطة عديدة، منها: الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية، أو استشارتها، وتقديم مساعدات إنسانية، أو استخدام الحظر. كذا تتضمن استخدام القوة المسلحة في بعض الأحيان. لذا، حث الأمين العام الدول الأعضاء على إنشاء قوة مسلحة، ومساعدة مجلس الأمن، لتطبيق المادة (43) من الميثاق، وبناء قوات لفرض السلام، تكون مسلحة تسليحاً جيداً، مقارنة بتسليح قوات حفظ السلام المعتاد. أما عمليات "حفظ السلام"، فتعمل على إرسال قوات عسكرية تابعة للأمم المتحدة، وموظفين مدنيين تابعين لها كذلك، بموافقة الأطراف المتصارعة، وذلك لإنشاء مناطق منزوعة السلاح، ومراقبة معاهدات نزع السلاح، ومعاهدات السلام، وتقديم مساعدات إنسانية، ومراقبة الانتخابات.

وفي يناير 1995، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة "ملحق خطة للسلام"، وذلك لتقييم "خطة للسلام"، عقب الفشل الذريع لعمليات حفظ السلام في الصومال ويوغسلافيا السابقة. وفي هذا التقييم، حث الأمين العام الدول الأعضاء، تقديم المزيد من المعونات السياسة، والعسكرية، والمالية، لعمليات حفظ السلام للإسهام في إنجاحها.

أما "بناء السلام" عقب الصراعات، فيتضمن تعضيد الدعائم التي تقوي السلام، من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثل: مشاريع التنمية الزراعية بين الدول، وتبادل الثقافات، وبرامج التعليم، والشباب.

ومن خلال كل ما سبق، تناضل المنظمة الدولية لتحقيق أهداف الميثاق، وإحلال السلام والأمن العالميْن، باتخاذ خلال خطوات حاسمة، لإزالة المعوقات والعقبات، التي تهدد السلام، ولمنع العدوان. وإحلال السلام يعنى تأكيد مبادئ العدل، وإرساءها، لتشمل العالم.

بعض الأمثلة لنشاط الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليْن: ([58])

1. الصراع في كشمير:

عقب انفصال الهند وباكستان عام 1947، أصبحت جامو وكشمير ضمن الولايات التي نالت استقلالها طبقاً لخطة التقسيم. وقد قرر حاكم ولايتي جامو وكشمير الهندوسي، في ذلك الوقت، عدم الانضمام إلى أي من البلدين.

وفي 1 كانون2 عام 1949، أرسلت قوات الأمم المتحدة للمراقبة في الهند وباكستان United Nations Military Observer Group in India & Pakistan - (UNMOGIP).

وفي 18 حزيران حدَّدَ خط وقف إطلاق النار بين الهند وباكستان، تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة. وفي البداية وافق الجانبان على وقف إطلاق

[58] . للمزيد ايضا انظر مجلة المقاتل ، مصدر سابق .

النار، والبدء في إجراء استعدادات للاستفتاء العام في كشمير، إلا أن الجانبين لم يتوصلا إلى خطة لنزع الأسلحة من جامو وكشمير قبل البدء في استعدادات الاستفتاء.

وفي 14 مارس عام 1950، أصدر مجلس الأمن قراره رقم (80) بإنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة هناك. ثم عُين ـ في الوقت نفسه ـ ممثل للأمم المتحدة في الهند وباكستان هو السير أوين ديكسون. وعلى الرغم من الوساطات التي قامت بها الأمم المتحدة بعد ذلك، ظل اختلاف وجهات النظر قائماً، وظلت المشكلة تطفو على السطح حيناً بعد حين في مجلس الأمن لمدة بلغت 14 عاماً، من 1950-1964.

2. الصراع في كوريا:

لم يحالف النجاحُ الجهودَ التي بذلتها الأمم المتحدة لإعادة توحيد الكوريتين، وانتهى الأمر بتكوين دولتين لكوريا عام 1948، الأولى، في الشمال، وهي كوريا الشمالية، أو جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية، والثانية، في الجنوب، وهي كوريا الجنوبية أو جمهورية كوريا. وفي العام نفسه، تكونت لجنة، من قِبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، في نوفمبر 1947، لدراسة مشكلة كوريا، والبت في الاستفسارات والموضوعات، التي طُرحت بصددها.

3. أزمة الكونغو:

ربما تكون هذه العملية من أكثر العمليات التي قامت بها هيئة الأمم المتحدة، تعقيداً من الناحية السياسية والقانونية. ففي عام 1960، وبعد فترة قصيرة من حصول الكونغو (ليبولدفيل) على استقلالها من بلجيكا، حدث تمرد عسكري هناك. الأمر الذي أدى إلى عودة القوات البلجيكية إلى الكونغو مرة أخرى. وصاحب ذلك زيادة التوتر، وعموم الفوضى. فما كان من الأمين العام، (داج همرشولد) في ذلك الوقت، بتأييد من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن استصدر قراراً بتدخل الأمم المتحدة، لإعادة، وفرض السلام والأمن في الكونغو. وقد حُشِدَ ما يقرب من 20 ألف جندي تابعين للأمم المتحدة في هذه العملية، التي لم تقتصر مهمتها على محاولة فرض السلام، بل تعدت إلى إدارة البلاد. فقد أدار آلاف العاملين بالأمم المتحدة الكونغو، بما في ذلك الوزارات، والمرافق الرئيسية، والبنوك، والمطارات. وقد استأنف مسؤولو الأمم المتحدة، بعد ذلك، محادثات لسحب القوات الأجنبية من الكونغو، وللضغط على الأطراف المتنازعة هناك، للموافقة على شروط ضمان لاستتباب الأمن والسلام.

وتُعد هذه هي المرة الأولى في تاريخ المنظمة كله، التي تقوم فيها بالمجازفة بإدارة بلد كامل، فيما سمي بعد ذلك بعملية "بناء أمة".

4. اليمن:

في سبتمبر 1962، **اندلعت الحرب الأهلية في اليمن، التي** أدت إلى تدخل أطراف في صراعٍ استمر إلى عام 1969/ 1970.

ففي 19 سبتمبر 1962، توفي الإمام أحمد بن يحيى، وخلفه ابنه الإمام محمد البدر. وبعد استخلافه بأسبوع، قام الثوار في اليمن بالإطاحة بالإمام محمد البدر، وإعلان قيام (الجمهورية العربية اليمنية). وقامت مصر بالاعتراف بها، ثم أتبعها الاتحاد السوفيتي في اليوم التالي، غير أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لم يقدموا على أي إجراء، حتى يتعرفوا على طبيعة النظام الجديد في اليمن.

وفي 27 مايو 1963، قرر الأمين العام للأمم المتحدة إرسال مراقبين للأمم المتحدة إلى اليمن. وفي 11 يونيه، أصدر مجلس الأمن القرار (179)، الذي نص على إنشاء بعثة مراقبة للأمم المتحدة United Nations Yemen Observation Mission UNYOM. وقد تكونت هذه البعثة من ستة مراقبين عسكريين، ووحدة استطلاع يوغوسلافية مكونة من 114 موظفاً، ووحدة طيران كندية، مشكلة من 12 طائرة عادية، وست طائرات عمودية فضلاً عن عدد 28 عضواً دوليًّا، وأعضاء عسكريين، تم تعيينهم في مركز التعبئة. ومثلت قوات الطوارئ الدولية في العريش بمصر قاعدة إمداد لوحدة الطيران

الكندية. وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين الجنرال السويدى فون هورن (General Von Horn) قائداً لهذه البعثة. ومع وصول الجنرال فون هورن، وبشائر قوات بعثة المراقبة، بدأت البعثة مهمتها في اليمن في الرابع من يوليه 1963. وقد تحددت مهام هذه البعثة استناداً إلى معاهدة التحرير التي صاغها الأطراف الثلاثة للمشكلة، وهم: المملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية اليمنية، والجمهورية العربية المتحدة. وقد كانت مهمة بعثة المراقبة ـ حسبما وردت في هذه المعاهدة ـ أكثر تقييداً، عكس ما كانت عليه مهمات المراقبة للأمم المتحدة في عمليات سابقة. فعلى سبيل المثال، أنشئت هذه البعثة، دونما التوقيع على أي اتفاق لوقف إطلاق النار، في حين لم يكن ثمة وقف لإطلاق النار، حتى يمكن أن يراقب. وانحصرت مهام هذه البعثة في تدوين الأحداث. ولم يكن داخلاً في مهمة البعثة العمل على حفظ السلام، أو فرضه، أو مراقبة تطبيق المعاهدة. غير أن الأحوال أخذت في التحسن بعد أن وعدت المملكة العربية السعودية بإنهاء دعمها للنظام الملكي المخلوع، وتعهدت الجمهورية العربية المتحدة بسحب قواتها من اليمن.

5. الأزمة الكوبية:

لم يكن العالم قط على حافة هاوية الحرب النووية، في وقت ما، قدر ما كان في أكتوبر عام 1962. ففي ذلك الوقت، نصب الاتحاد السوفيتي

صواريخ نووية في كوبا الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ بعض الخطوات الحاسمة، للرد على هذا الإجراء السوفيتي المستفز. وقد وصف الرئيس السوفيتي آنذاك، نيكيتا خروشوف (Nikita Khrushof) ، هذا الوضع بقوله: لقد قام الأمريكان بإحاطتنا بقواتهم العسكرية، وتهديدنا بالأسلحة النووية. لذا فالآن سوف يعلمون ماذا يعني هذا الإحساس.

وفي 16 أكتوبر 1962، تلقى الرئيس الأمريكي جون كينيدي (John Kennedy) دلائل مؤكدة، على قيام الاتحاد السوفيتي ببناء قواعد لصواريخ نووية في كوبا، وعلى الفور قرر كينيدي إزالة هذه الصواريخ من كوبا، حتى لو أدى ذلك إلى اندلاع حرب بين أمريكا والاتحاد السوفيتي. وعلى الرغم من أن كينيدي قد اقتنع بوجهة نظر وزير الدفاع روبرت ماكنمارا (Robert McNamara) ، في ذلك الوقت، من أن تلك الصواريخ لن تغير شيئاً من توازن القوى الإستراتيجية في المنطقة، فقد أصر على موقفه بحتمية إزالة هذه الصواريخ؛ حيث يعرض نصبها الأمن الأمريكي للخطر.

وفي 22 أكتوبر، أرسل كينيدي خطاباً شديد اللهجة مع السفير السوفيتي إلى (خروشوف). وقد حذر فيه من أن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء أي تغيير لميزان القوة في المنطقة، كما أنها تصر على إزالة هذه الصواريخ، وعلى الفور، بسبب ما تمثله من تهديد للأمن في المنطقة.

وعقب ذلك الخطاب بساعات قليلة، وجه الرئيس الأمريكي خطاباً إلى الشعب الأمريكي، أخبرهم فيه أنه ـ وفقاً لمصادر وثيقة ـ قد وردت إليه معلومات تفيد أن الاتحاد السوفيتي يقوم ببناء قواعد للصواريخ النووية في كوبا، وأن هذه الصواريخ التي يُجْري نصبها يمكنها إصابة أي مدينة في المنطقة الواقعة بين بيرو (Peru) وخليج هيدسون (Hudson Bay)؛ لذا، أعلن الرئيس الأمريكي عن قيامه باتخاذ ثلاث خطوات حاسمة، هي:

أ. فرض حصار اقتصادي وسياسي حول كوبا.

ب. تحذير من أن الولايات المتحدة سوف تقوم باتخاذ إجراءات أخرى أشد، إذا لم يفلح هذا الحصار في إنهاء التهديد للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الغرب.

ج. تعهد الرئيس الأمريكي بالرد بضربات انتقامية، في الاتحاد السوفيتي نفسه، إذا ما تعرضت أي دولة غربية لهجوم، أو ضربة عسكرية من كوبا.

وأصدر الرئيس الأمريكي كيندي أوامره إلى 56 سفينة حربية أمريكية لمحاصرة كوبا، و12 غواصة حاملة لصواريخ نووية بالتوجه إلى سواحل الاتحاد السوفيتي، ووضع قاذفات القنابل الجوية على أُهْبة الاستعداد، وإعداد أكثر من مائتي صاروخ باليستي (صاروخ ذاتي الدفع) للإطلاق. ونتيجة لهذا

الخطاب وللهجته الحاسمة، سُقِطَ في أيدي الدول، وأصبح العالم في ذهول خشية تدهور الأمور بصورة لم يسبق لها مثيل من قبل.

وعلى الفور، عقد مجلس الأمن اجتماعاً طارئاً، وفي ذلك الاجتماع تبادل السفير الأمريكي آنذاك أدلاي ستيفنسون (Adlai Stevenson)، والسفير السوفيتي فاليرين زورين (Valerin Zorin) الاتهامات، والإشارة إلى الطرف الآخر بأنه السبب في تدهور الوضع. فاتهمت الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي بأنه السبب في تفاقم الأحداث، نتيجة قيامه بنصب صواريخ نووية في كوبا، وألقى الاتحاد السوفيتي اللوم على الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب حصارها كوبا.

وقد تدخل الأمين العام للأمم المتحدة (يو ثانت)، مناشداً الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية لتهدئة الأوضاع، وإيقاف الاستعدادات العسكرية، وإلغاء الحظر، والحصار المفروضين على كوبا، لمدة تراوح من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، وذلك لإعطاء الفرصة لكلا الطرفين لعقد الاجتماعات، وتبادل وجهات النظر، وإيجاد حل سلمي للمشكلة. وقد لَقِيَ هذا الاقتراح قبولاً لدى الرئيس السوفيتي خروشوف، رغبة في الخروج من هذا المأزق العصيب، في حين رفض الرئيس كينيدي هذه المناشدة واضعاً الأمين العام في موقف بالغ الحرج مع خروشوف. على أن السفير الأمريكي

أعلم الأمين العام بعد ذلك بأن أمريكا سوف تقبل المناشدة وسترضى بخطة يو ثانت لتهدئة الوضع، في حالة إذا ما طلب يو ثانت من خروشوف إبعاد السفن السوفيتية عن المواقع الأمريكية، ولو لفترة قصيرة، لاختبار حسن المقاصد. وبالفعل استجاب خروشوف لهذا الطلب فوراً، الأمر الذي دعا الرئيس الأمريكي كيندي إلى الاستجابة لمناشدة الأمين العام الثانية، وقبول خطته لتهدئة الأوضاع الملتهبة، ومن ثم بدء المحادثات.

وكانت المحادثات، بين الرئيسين خروشوف وكنيدى، تعقد بطريق التراسل. ففي رسالة في 27 أكتوبر من خروشوف إلى كيندي، أفاد الرئيس السوفيتي " أنه إذا أكدت الولايات المتحدة للاتحاد السوفيتي أنها لن تقوم هي، أو أحد حلفائها، بضرب كوبا، فإن الوضع كله سوف يتغير". وقبل أن يرد كيندي على هذه الرسالة، وصلت إليه رسالة أخرى من خروشوف، عبر راديو موسكو، الذي كان يذيع خطاباً للرئيس خروشوف، طالب فيها أمريكا بإزالة الصواريخ الأمريكية من تركيا. إلا أن الرئيس الأمريكي فضل في رده أن يركز على الخطاب الأول، فأكد للرئيس السوفيتي، أنه لن يضرب كوبا، وسيفك الحصار عنها عاجلاً، غير أنه ـ من جانب آخرـ تجاهل تماماً الطلب السوفيتي بإزالة الصواريخ الأمريكية من تركيا.

وفي 28 أكتوبر، رد خروشوف على خطاب الرئيس كيندي، بأنه يثق في كلامه وتعهداته، وبالتالي سوف يسحب صواريخه من كوبا. وانتهت المأساة عند هذا الحد، بعد أن أوشك العالم أن يتعرض لحرب عالمية نووية.

6. مشكلة قبرص:

في 16 أغسطس عام 1960، أصبحت قبرص جمهورية مستقلة، وفق دستور يهدف إلى التوازن بين القبارصة الأتراك، والقبارصة اليونانيين. وفي 20 سبتمبر من العام نفسه، أصبحت جمهورية قبرص Republic of Cyprus عضواً في الأمم المتحدة. وقد ساد الجزيرة هدوء نسبى حتى عام 1963، وذلك حينما تدهور الوضع نتيجة الخلافات السياسية بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، نتيجة قيام الرئيس "مكاريوس" بهضم حقوق السكان القبارصة الأتراك، الأمر الذي أدى إلى اندلاع القتال بين الطائفتين في ديسمبر من العام نفسه. وفي 14 مارس عام 1964، وبموافقة جميع الأعضاء، تقدم مجلس الأمن بتوصية لتكوين قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص United Nations Peacekeeping Force in Cyprus - UNFICYP ومهمتها منع تجدد القتال والإسهام في إحلال النظام والقانون في الجزيرة،

وعلى الرغم من أن قوات حفظ السلام في قبرص كان قد حُدد لها مدة ثلاثة أشهر، بداية للاضطلاع بمهامها، إلا أنها استمرت في العمل إلى أكثر من

30 عاماً. وفي أثناء هذه المدة، قامت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بمراقبة التزام الطرفين المتصارعين بوقف إطلاق النار على جانبي الخط

المحدد لوقف إطلاق النار. وقد مُنيت القوات في تلك المهمة بخسائر تتعدى 165 قتيلاً. ومع ذلك تُعدّ تلك العملية من أنجح عمليات حفظ السلام، التي قامت بها الأمم المتحدة في تاريخها.

وفي النصف الثاني من عام 1996، بدأ الوضع السياسي في قبرص في التدهور مرة ثانية، وبدأت عمليات انتهاك وقف إطلاق النار تتزايد من قِبَل الطرفين، وبالتالي أوصى الأمين العام للأمم المتحدة بتجديد مهمة قوات حفظ السلام هناك، حتى يونيه 1997.

الأسلوب المتبع في دعوة قوات حفظ السلام :

يتم دعوة قوات حفظ السلام عندما تطلب القوى الدولية الرئيسية من الأمم المتحدة وضع حد للنزاعات التي تهدد الاستقرار الإقليمي والسلام والأمن الدوليين .

عادة يتم نشر قوات حفظ السلام عندما ينفذ وقف إطلاق النار وتعطي أطراف النزاع موافقتها. فقوات الأمم المتحدة واجبها هو أن تراقب الحالة على أرض الواقع وترفع تقارير محايدة حول الالتزام بوقف إطلاق النار،

وانسحاب القوات أو العناصر الأخرى في اتفاق السلام. وهذا يمنح الوقت ويفسح المجال أمام الجهود الدبلوماسية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع .

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة في التسريع في إحداث نقلة جذرية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعمليات حفظ السلام المتعددة الأطراف. وانطلاقا من روح التعاون الجديدة، أنشأ مجلس الأمن بعثات لحفظ السلام أكبر وأكثر تعقيدا، بهدف المساعدة في غالب الأحيان على تنفيذ اتفاقات السلام الشاملة بين أطراف النزاعات الداخلية. وما برحت عمليات حفظ السلام تضم عناصر غير عسكرية حرصا على تحقيق الاستدامة. فتأسست إدارة عمليات حفظ السلام عام 1992 لكي تدعم هذا الطلب المتزايد على عمليات حفظ السلام المعقدة وازدادت وتوسعت واجبات هذه القوات حيث أصبح تقوم بعمليات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين في الحياة المدنية، وتوفير الأمن للمجموعات الضعيفة من السكان وإصلاح القطاعين القضائي والأمني، ومراقبة حقوق الإنسان وإعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا. وتوفر هذه البعثات مساعدة أمنية فيما تنفذ برامج إنسانية وأخرى للمعونة الاقتصادية، كما تدعم عمليات سياسية معقدة وانتخابات في أغلب الأحيان.

لقد شهد عام 2004 توسعا كبيرا في أعداد وواجبات هـذه القـوات حيث وصل العدد إلى حوالي 100 ألف فرد مشتركين في أكثر مـن 17 عمليـة اغلبها في أفريقيا ،ووصل مجموع ما أنفق على عمليات حفظ السلام حتى عـام 2004 اقل من 4 مليارات دولار ،وصرح الأمين العام السباق للأمم المتحـدة (كوفي أنان) إن 30 مليارا من الدولارات أنفقت على عمليات حفظ الـسلام في تاريخ المنظومـة تمثـل 30/ 1 ممـا أنفـق في عـام 2003 فقـط عـلى الإنفـاق العسكري العالمي.

وقد أجبرت الزيادة المستمرة في عمليات حفظ السلام الأمانة العامة على تطوير استراتيجيات جديدة ومبتكرة. ولكن إذا أريـد للأمـم المتحـدة أن تنجح في مواجهة هذه التحديات الغير المسبوقة وإدارة عمليات حفظ الـسلام الجديدة فإنها تبقى بحاجة إلى دعم سياسي ومالي أكبر من الدول الأعضاء.

وما بين الحين والأخر يعـترف مـسؤولوا الأمـم المتحـدة بـصعوبات التمويل المالي لعمليات حفظ السلام ، حيث اعترفت نائبة الأمين العـام(لـويز فريشيت) بأهمية توفير المساعدة المالية والعتاد لعمليات حفظ الـسلام حيـث ناشدت البلدان المتقدمة أن تسهم بالقوات أيضا. ولاحظت "تحولا واضحا في تشكيل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة" عـلى مـر الـسنين: ففـي نهاية عام 2004 كانت أكبر الدول المساهمة بالقوات والشرطة جميعا من العـالم

النامي وقدمت ثلثي جنود الأمم المتحدة لحفظ السلام تقريبا .وأكبر المساهمين هي بنغلاديش وباكستان حيث قامتا بنشر ربع القوات النظامية. لكن الـدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فيما دفعت 40 في المائة من ميزانية حفظ الـسلام للأمم المتحدة قدمت أقل من 10 في المائة من القوات. وفيما دفعت الولايـات المتحدة 26 في المائة من ميزانية حفظ السلام كان لها 318 من رعاياها فحسب من القوات في الميدان بحلول نهاية العام. وتحتاج الأمم المتحدة بوجـه خـاص إلى وحدات مدربة بشكل جيد للغايـة لـبعض المهـام المحـددة لبعثـات حفـظ السلام المعاصرة، وتلك موجودة بشكل أكبر في جيوش البلدان المتقدمة.

ولكن مع توسع نطاق عمل هذه القـوات وازديـاد أعـدادها بـسبب ازدياد حالات النزاع على المستوى الدولي فقد أصـبحت تعـاني مـن نقـص في التمويل ،ولعل الأزمة المالية العالمية بـدأت تلقـي بظلالهـا عـلى تمويـل الأمـم المتحدة وهذه ما أبدى تخوفه منه الأمين العالم للأمم المتحدة (بـان كـي مـون) عشية الأزمة المالية العالمي في أيلول 2008 ، حيث طلب من الدول الممولة أن لا تقلص مساعداتها للأمم المتحدة ، خوفا من عجـز الأمـم المتحـدة عـن أداء واجباتها لأن ذلك سيؤدي الى تفاقم الخلل في منظومة الأمن والسلم الـدوليين مما يعرض الملايين من البشر في كل بقاع الأرض إلى الموت والتشرد .

إضافة إلى هذه الصعوبات فان قوات حفظ السلام تواجـه تحـديات أخرى حيث ما تزال عملية جمع أموال كافية بـسرعة لـبعض المهـام الأساسـية

لحفظ السلام كنـزع السلاح، والتسريح وإعادة إدمـاج المقـاتلين الـسابقين في المجتمع هو الهم الأكبر فانه ما زالت هناك صعوبة في جعـل الـدول الأعـضاء تسهم بقوات وشرطة مدربة ومجهزة جيـدا بـشكل مـواتي وبالمهـارات الفنيـة واللغوية الصحيحة. ولا تزال الإدارة تفتقر إلى قدرات مهمة للغاية في أجهـزة الاتصال، والقدرات البحرية والأرصـدة الجويـة والقـوات الخاصـة لحـالات الطوارئ وهذا ما ورد بشكل صريح على لسان الأمـين العـام للأمـم المتحـدة (بان كي مون) يوم 24/ 10/ 2008 في معـرض حديثـة عـن جهـود الأمـم المتحدة لحل أزمة دار فور حيث قال :" أدعو مجـددا الـذين يـستطيعون تـأمين قوات وبالتحديد وحدات لمهام لوجستية متعددة وللنقل الثقيـل والمتوسـط والاستطلاع الجوي وست مروحيات تكتيكية خفيفة و 18 مروحية متوسـطة متعددة المهمات إلى أن ترسل فورا... "، ومن ضمن التحديات التـي تواجههـا هذه القوات هو أيضا ما عبر عنه (كي مون) في نفس السياق حيـث عـبر عـن آسفة " أن هذه القوات أصبحت هدفا لمزيد من هجمات اللصوص والمسلحين .." .

ولكن رغم ذلك يبقى لقوات حفظ السلام الدولية الـدور الأكـبر في حفظ السلام في بقاع كثيرة من العالم وتبقى بصماتها واضـحة في هـذا المجـال ، وهذا ما دفع بالأسرة الدولية إلى أن تمنحها جائزة نوبل للسلام عام 1988 ، و في هذا السياق كتب (شاشي ثارور) ، وكيل الأمين العام للأمم المتحـدة لإدارة

شؤون الإعلام في مجلة "فورين أفيرز" قائلا : " إنه منذ فاز أصحاب "الخوذات الزرقاء" بجائزة نوبل للسلام عام 1988 فإنهم أتوا بالسلام إلى ناميبيا وكمبوديا والسلفادور وموزامبيق وتيمور الشرقية. كما تشاطروا أيضا أعباء حفظ السلام بعد أحداث عنف وتغير نظام الحكم في هايتي في التسعينات، وظلوا يمثلون عاملا رئيسيا للاستقرار في صراعات متنوعة مثل مرتفعات الجولان وسيراليون وقبرص وجورجيا والصحراء الغربية وكوسوفو" .

الفصل الثامن

الدبلوماسية ودورها في إدارة العلاقات الدولية

تمهيد:

إن مما لا شكل فيه بأن "العلاقات" بمفهومها المطلق قد نشأت ووجدت منذ أن خلق الله الإنسان على هذه الأرض، لأن الإنسان لا يستطيع أن يعيش وحيداً منفرداً بعيداً عن أقرانه من البشر الآخرين، فهو كائن اجتماعي بطبعه، حياته ليست كاملة وشاملة بل انه يحتاج لكمالها وشموليتها وسد النقص فيها من التعامل مع الآخرين، وهذا التعامل توسع وازدادت آفاقه مع اتساع الآفاق المكانية وتطاول الفترات الزمانيه ، فكلما ازداد عدد البشر وكلما كثرت احتياجاتهم وتعددت تجمعاتهم ازدادت علاقاتهم بل كان من الضرورة أن يتم التواصل فيما بينهم، فالعلاقات وجدت منذ أن وجد قابيل وهابيل حيث أيام التاريخ الأولى لهذه البشرية.

جاءت نظريات كثيرة تحدثت عن التجمع البشري والإنساني وبعضها وضح أن الاجتماع الأول للبشر كان بسبب خوف الإنسان من مخاطر الطبيعة ورغبته في العيش في جماعات وليس منفرداً لكي يستطيع أن يواجه المخاطر التي يتعرض لها.

فهذا النظام الاجتماعي الذي وجد بسبب رغبة الإنسان من العيش في جماعات كانت تسود فيه "العلاقات"وكان لا بد من ذلك، بسبب تنوع المصالح واختلاف الحاجات، فكانت هناك العلاقات الاجتماعية من زواج ومصاهرة وتزاور وعلاقات اقتصادية من تبادل للسلع والحاجيات رغبة في استمرار العيش، أضف إلى ذلك العلاقات الأمنية والعسكرية التي اشتملت على المعارك والحروب وحماية التجمعات السكانية من مخاطر الاعتداء عليها وصد العدوان عنها والتحالفات مع التجمعات المجاورة...الخ. كل ذلك لم يأخذ طابعاً دولياً بعد بل كان على مستوى بسيط يتلاءم وطبيعة المجتمع الذي كان قائماً آنذاك.

ومع اتساع المجتمع وتطوره وانتقاله من مجتمع الفرد والأسرة إلى مجتمع القبيلة ثم القرية ثم المدينة ثم "الدولة" اتسعت معه نطاقات "العلاقات" وبدأت تأخذ طابعاً دولياً. رغم أن كثيراً من العلماء والمفكرين يرون أن "العلاقات الدولية" لم تظهر على السطح بالمفهوم الذي نعرفه اليوم إلا بعد مؤتمر "وست فاليا" عام 1648.

لذلك يبدو لنا مما سبق بأن العلاقات نشأت منذ نشأة الإنسان والمتصفح لتاريخ العلاقات الدولية يرى أنها قامت بين الحضارات القديمة وشملت كافة نواحي الحياة وأخذت أشكالاً وأنماطاً متعددة تلاءمت مع الظروف والأحوال التي كانت سائدة آنذاك.

العلاقات الدولية هي إحدى حقـول المعرفـة الإنـسانية وقـد ظهـرت حديثاً-كعلم أكاديمي مستقل - حيث أفرزتها الأحـداث الدوليـة المتلاحقـة لذلك فهي مجال واسع للدراسة والبحث وهي متطورة ومتزايدة وذلك تزايـد واتساع نطاق الأحداث الدولية لذلك فإننـا نـستطيع أن نطلـق عليهـا "بنـك الأحداث" فهي تستوعب وتخزن الأحداث والعلاقات التي تتشابك بين دول العالم يوما بعد يوم.

لذلك ظهر هذا العلم الحديث ليدرس الصلات والروابط التي تـربط بين الدول شاملاً لكل نواحي الحياة اليومية التي تعترض حيـاة أي دولتـين في العالم ويكون لها تأثير سياسي على العلاقات بينها.

أن مما دفع لزيادة الاهتمام بالعلاقات الدوليـة هـو الأحـداث الدوليـة الهامة كما أسلفنا والتي كان من أهمها في بداية القرن الماضي هو الحربين العالمتين الأولى والثانية وما صاحبها من تطورات في مجال التـسلح والتبـادل التجـاري والثورة العلمية والتكنولوجية وحركات التحرر العالمية وغيرها من الأحداث الهامة.

ولا شك أن هذه العلاقـات والـصلات بـين الـدول تحتـاج إلى طـرق ووسائل تدار بها وقد كانت ابرز هذه الوسائل هي عملية التفاوض والتمثيـل والاتصال بين الدول والحكومات والتي عرفت باسم " الدبلوماسية" .

مفهوم "الدبلوماسية".

يتفق اغلب الباحثين والمفكرين في هذا المجال بأن كلمة "الدبلوماسية" مشتقة من الكلمة اليونانية "دبلوما" (Diploma) والتي تعني المطوية أو الوثيقة، والتي كانت تعني فيما تعنيه الرسائل المطوية التي يتم تبادلها بين الملوك والرؤساء، وهذا المعنى ينسجم مع ما كان معروفاً في العهد الروماني من معنى لهذه الكلمة والتي كان يقصد بها جوازات المرور والسفر والتي كان يتم التعامل فيها وهي مطوية الشكل.(59)

ما سبق هو المعنى اللغوي لهذه الكلمة أما تعريف "الدبلوماسية" اصطلاحاً وبالمعنى الحديث ففيه آراء كثيرة ومتعددة للمفكرين والباحثين، يجدر بنا أن نستعرض منها ما نستطيع بهدف توضيح معنى "الدبلوماسية".

الواقع انه عند سماع هذه الكلمة فانه يتبادر لذهن السامع أن لها ارتباط مباشر بالعلوم السياسية أو بالسياسة بشكل عام وقد يحدد السامع فهمه لها بأنها ترتبط بالعلاقات بين الدول، أي أنها ذات صلة بالعلاقات الدولية بل بالعلاقات بشكل عام، حيث أن كثيراً من الناس يستخدم هذه الكلمة في حياته اليومية عندما يريد أن يصف إنساناً لبقاً في التعامل وقادراً على أداء

---

[59] . انظر: عبد الفتاح شبانة، **الدبلوماسية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002، ص9.

- ايضا: سموحي فوق العادة، **الدبلوماسية الحديثة**، بيروت، 1973، ص1.

مهمته بكفاءة عالية ولباقة واضحة فيقول عنه انه إنسان "دبلوماسي". أي لديه قدرة وفن في التعامل وهذا نسمعه ونلاحظه كثيراً في حياتنا اليومية. وهذا المعنى المتداول هو صورة مصغرة لفن "الدبلوماسية" وما تؤديه في مجال الحياة اليومية في ميدان العلاقات بين الأمم والشعوب.

كما اشرنا سابقاً فقد تنوعت التعاريف لهذا المصطلح وذلك حسب وجهة نظر كل مفكر، وما هي الأسس والظروف التي أطلق فيها هذا التعريف، ومن هذه التعاريف:

- الدبلوماسية تعني: عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية.([60])
- مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين... وفن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية وعقد الاتفاقات والمعاهدات.([61])
- يعرفها الخبير الدبلوماسي الأمريكي "جون كينان": أنها عملية الاتصال بين الحكومات.([62])

[60] . بطرس بطرس غالي، د. محمود خيري عيسى، مصدر سابق، ص315.

[61] . سموحي فوق العادة، **الدبلوماسية الحديثة**، مصدر سابق، ص3.

[62] . نظام بركات وآخرون، مصدر سابق، ص382.

- هي فن إدارة العلاقات الخارجية أو أسلوب رعاية مصالح الدولة في الخارج ولدى الدول الأخرى، وهي الأساليب السياسية التي تتبعها الدولة في تنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى.([63])
- ومن أجمل تعاريف الدبلوماسية هو أنها (فن الحصول على الممكن بدلاً من انتظار المستحيل).([64])

هناك الكثير من التعاريف لمفهوم الدبلوماسية ومعظمها يصب في موضوع التفاوض والتمثيل بين الدول وكيفية إدارة هذه العلاقات والمفاوضات وكيفية أداء هذه المهمة من قبل الشخص الملقى على عاتقه هذا الواجب وهو "الدبلوماسي". ومدى قدرته ومدى امتلاكه للفنون والأدوات اللازمة لإنجاح هذه المهمة.

والواقع أن الدبلوماسية بهذا المعنى وبهذه الأدوات (التمثيل والتفاوض) ظهرت -وكما اشرنا في مقدمة هذا الموضوع - مع ظهور الإنسان وارتكابه أول جريمة في التاريخ والتي كانت هي بداية الحرب بين بني الإنسان، وبسبب رغبة الإنسان للعيش بسلام وهدوء ليحقق ذاته وكيانه ويعيش مستقراً مطمئناً غير خائف ممن حوله من الناس كان لا بد من عقد

63 . السفير محمد التابعي، **السفارات في الإسلام**، القاهرة، مكتبة مدبولي، بدون تاريخ، ص24.

64 . عبد الفتاح شبانه ،**الدبلوماسية**، القاهرة، مصدر سابق، ص7.

التحالفات وإجراء المفاوضات وتوقيع مختلف أنواع الاتفاقيات وهذا كله يحتاج إلى من يمارس هذا العمل ويؤدي هذا الدور، ألا وهو "الدبلوماسي". وهذا الأمر يقودنا إلى العودة للجذور التاريخية لتطور الدبلوماسية.

التطور التاريخي للدبلوماسية.

سبقت الإشارة إلى أن الدبلوماسية بأشكالها ومظاهرها المختلفة هي أسلوب قديم قدم بني ادم فلقد عرفنا انه ومنذ أن وجدت الأسرة والقبيلة وكونت الجماعات نشأت العلاقات وعرفنا أيضاً أن العلاقات اتخذت مسارات مختلفة، فمنها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية وغيرها وكل هذه المسارات تحتاج إلى التفاوض من اجل إدامتها واستمرارها. وهذا ما كانت تلجأ إليه الأمم والشعوب في تعاملاتها مع بعضها البعض حيث يتم إرسال السفراء والمبعوثين وذلك لعرض وجهات نظر بلادهم وتوضيح رأيهم في مسألة ما والحصول على الجواب من الطرف الآخر المفاوض لهم. ويتضح ذلك جلياً في التفاوض بشأن تنظيم العلاقات العسكرية والحربية والأمنية، حيث كان يتم إرسال المبعوثين من اجل إيقاف القتال والحصول على هدنه معينة أو معاهدة أو اتفاقية ما بقصد إحلال الأمن والسلم بين الطرفين المتحاربين، وقد برع في التفاوض رسل ومفاوضون كانوا معروفين في بلادهم ولدى حكامهم، يمتلكون اللباقة والمهارة والموهبة وبُعد

النظر وغيرها من الصفات الهامة والضرورية لمن يقوم بهذه المهمة من اجل تحقيق النجاح في عمله.

لقد تطورت الدبلوماسية واختلفت أساليبها ووسائلها باختلاف الدول والحضارات ومارستها الشعوب والأمم على الصعيدين الداخلي والخارجي. وتاريخنا العربي يشير الى ان العرب كان لهم تاريخ دبلوماسي حتى قبل مجيء الإسلام لقد مارس العرب العمل الدبلوماسي من خلال إقامة العلاقات بأنواعها المختلفة سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي، حيث قاموا ببناء الروابط والتفاعلات مع الدول المجاورة لهم بحكم الموقع الجغرافي والتقارب المكاني، فأنشأوا العلاقات مع دول الأطراف المحيطة بهم مثل حمير وسبأ ومعين، وبلاد سوريا الطبيعية وبلاد فارس وبلاد إفريقيا والشعوب التي كانت تعيش في هذه البلاد.

واستخدم العرب الرسل كأفضل وسيلة للاتصال وإقامة العلاقات فكانوا يرسلون الرسول لينقل وجهة نظرهم في قضية ما ويجري التفاوض وتبادل الآراء مع الطرف الآخر وصولاً إلى ما يحقق الهدف الذي ذهب من اجله.

وكان العرب من الذكاء بمكان حيث يستخدمون لهذه المهمة الرجال الذين كانت تتوفر فيهم مجموعة من الصفات والشروط التي لا تتوفر بغيرهم

ومنها: اللباقة، وحسن المظهر والنطق السليم وقوة الشخصية والحكمة والرزانة والدهاء والفطنة والذكاء وقد قالت العرب قديماً: "أرسل حكيماً ولا توصه". وذلك لان الحكمة لها مفعول سحري وقوي في التأثير على الآخرين ومن اقوالهم أيضاً: "سفير السوء يفسد البين".

ولقد كان من عادة العرب احترام الرسول وعدم الاعتداء عليه أو إيذائه (الحصانة) وإكرامه وحسن استقباله وهذا نابع من جوهر الصفات الطيبة التي كان يتمتع بها الإنسان العربي.

وعندما جاء الإسلام عزز "العمل الدبلوماسي" وعمل على تطويره حيث اتبع الرسول (ص) وسيلة إرسال الرسل والمبعوثين والسفراء لنقل رسائله إلى ملوك وأمراء الدول المجاورة للجزيرة العربية بأطرافها المختلفة مستخدماً أساليب جديدة في اللباقة والدقة وانتقاء الألفاظ المتينة والقوية والمؤثرة في كتابة هذه الرسائل مما كان له الأثر الأكبر في تطوير علاقات الدول الإسلامية بغيرها من الدول .

ومن الأسس الدبلوماسية الهامة أن الإسلام كان وما زال يحترم الرسل ولا يعتدي عليهم بل كانوا يتمتعون بالأمان والاطمئنان في دار الإسلام لأن الإسلام دين لا ينقض العهد والميثاق ولا يخلف العهد والوعد ولا يعتدي لأن

الله لا يحب المعتدين. فبمجرد دخول السفير أو المبعوث إلى دار الإسلام فهو في عهد وأمان إلى أن يغادرها.

الدبلوماسية اليوم :

أما الدبلوماسية في العصر الحديث فشأنها شـأن أي شيء آخـر في هـذا العالم فقد تأثرت بالتطورات والتغيرات الكثيرة التي شهدها العالم، فقد تأثرت بـالتطورات الـصناعية والاختراعـات العلميـة وتطـور وسـائل الاتـصال والمواصلات وانتشار ظاهرة العولمـة ودور الدبلوماسـية في هـذا العـالم الـذي أصبح قرية صغيرة بالإضافة إلى وقوع الأحداث العالميـة الـشاملة كـالحروب العالمية الأولى والثانية وما صاحبها مـن عقـد المـؤتمرات وإجـراء المفاوضـات وتوقيع المعاهدات والاتفاقيات كل ذلك أدى إلى تطـور مفهـوم الدبلوماسـية واتساع آفاقها وبروز أهميتها أكثر ممـا مـضى مـن الأوقـات فأخـذت أشـكالاً متعـددة ومتطـورة ابتـدأ مـن بالدبلوماسـية الثنائيـة والدبلوماسـية المتعـددة الأطراف مرورا بالدبلوماسية الجماعية والوقائية والشعبية وانتهاءً بدبلوماسية المؤتمرات والاجتماعات الدولية .

وجاء مؤتمر (وست فاليا) عام 1648 ليرسخ مفهـوم التمثيـل الـدائم للبعثات الدبلوماسية ويعمل على استقرار هذا النظام وذلـك ترسـيخاً للأمـن والسلم والاستقرار في أوروبا خاصة وفي العـالم عامـة. وذلـك لمـا للمبعـوث

الدبلوماسي من أهمية ودور في المحافظة على العلاقات الدافئة والحميمة بين الدول.

ولكن بقيت الدبلوماسية بحاجة إلى تطوير في جوانبها كافة من حيث واجبات المبعوث وحدوده التي يجب أن لا يتجاوزها في الدولة المضيفة والأساليب التي يجب عليه إتباعها وما هي حصاناته وامتيازاته والإجراءات العقابية التي قد يتعرض لها فيما لو انتهك قانون الدولة المضيفة أو اطلع على أسرارها وخصوصياتها.

كل هذه الأمور كانت لم تتبلور بعد إلى أن عقد مؤتمر فينا عام 1815 والذي كان له الدور الأكبر في توضيح الكثير من الأمور التي تتعلق بالعمل الدبلوماسي والتي كان من أهمها: درجات المبعوثين وأقدمياتهم وفئاتهم والتي كانت موضع خلاف بين كثير من البعثات الدبلوماسية والتي كانت سبباً رئيساً كاد أن يؤدي إلى قيام الحروب والنزاعات بين الدول بسبب هذا النوع من الخلاف. لذا جاء هذا المؤتمر ووضع النقاط على الحروف لكثير من المواضيع الهامة في مجال العمل الدبلوماسي.

ثم توالت الأحداث العالمية والتغيرات الكثيرة الشاملة لكافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وهذا التغير والتطور اثر بطبيعة الحال على العمل الدبلوماسي فأحدث فيه ما لم يكن فيه، وخصوصاً

بعد أن شهد العالم قيام الحروب العالمية التي ساهمت بالتأثير على العلاقات الدولية وساهمت أيضاً بازدياد التطور والتقدم العلمي وظهور المزيد من الاختراعات والاكتشافات وتطور وسائل الاتصال والمواصلات وسرعة تبادل المعلومات والمراسلات، هذا كله ساهم بالتأثير وبشكل مباشر على العمل الدبلوماسي مما تتطلب واستدعى تطوير الدبلوماسية واستحداث أشياء جديدة فيها يتطلبها الوضع الجديد.

وازداد هذا التطور وهذا التغير بعد الحرب العالمية الثانية وبرز موضوع المصالح بين الدول بشكل واضح ومدى تأثير ذلك على السياسة الخارجية للدول وبروز أهمية الدبلوماسية كوسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية.

واهتمت الأمم المتحدة بعد أن أنشأت عام 1945 بموضوع الدبلوماسية من أجل تطوير العمل الدبلوماسي بما يتلاءم مع التطور الكبير الذي أصاب العلاقات الدولية وتغير نمط النظام الدولي مما أدى وبعد مداولات كثيرة بين الدول الأعضاء إلى عقد مؤتمر دولي عام 1961 في فينا في النمسا ونتج عنه اتفاقية دولية تنظم العلاقات الدبلوماسية واشتملت على قواعد كثيرة وشاملة تنظم وتحكم العمل الدبلوماسي والقنصلي[65].

[65] . للمزيد انظر رقم (5): نص لاتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961.

أما في عالم اليوم الذي ذابت فيه الحدود وتلاشت فيه الفواصل بين الدول والشعوب وسادت فيه قيم العولمة وأصبح سكان الأرض جيران في عالم واحد زادت أهمية الدبلوماسية بل أصبحت ضرورة ملحة ووسيلة هامة لتحقيق حلم الشعوب في أرجاء المعمورة للعيش بسلام وطمأنينة بعيدا عن الحروب والعنف وخاصة مع نمو روح المصالح المشتركة بين الأمم وتداخل علاقاتهم ، إضافة إلى سرعة تغير العلاقات الدولية بسبب التقدم العلمي وتطور وسائل الإعلام ووسائل الاتصال والمواصلات واثر ذلك كله على تغير السياسيات الخارجية للدول والتي تعتبر الدبلوماسية الأداة الأولى لتنفيذها...، وإذا ما علمنا أن العلاقات الدولية هي حاصل جمع السياسيات الخارجية لوحدات المجتمع الدولي ندرك أهمية وقيمة الدبلوماسية في صنع وإدارة العلاقات الدولية .

وعالم اليوم هو اشد ما يكون إلى لغة الحوار والتفاهم وتبادل وجهات النظر أكثر من حاجته إلى العنف والتطرف والتشدد والوسيلة الأفضل والانجح لتحقيق ذلك هي الأداة الدبلوماسية فقط لا غير ، إن ما نشهده اليوم من اضطراب وحروب في أرجاء العالم تفرض على الحكماء والعقلاء أن يجعلوا من الدبلوماسية الطريق الوحيد لحل مشكلات هذا العالم .

من الأدوار الهامة للدبلوماسية في العلاقات الدولية :

1. تعتبر الأداة الأولى من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدولة .
2. الوسيلة الأولى لصناع القرار لتسويغ قراراتهم وإقناع الآخرين بها في إطار حركة التفاعل الدولي .
3. مثار اهتمام الأوساط الإعلامية في العالم لما لها من دور في تسيير الشؤون الدولية
4. الوسيلة الأولى للدول لتسهيل قيام علاقات ودية وسلمية بينها .
5. الدبلوماسية هي الأداة الأولى لذلك الشخص المعني بممارسة التفاوض والتمثيل لبلادة (الدبلوماسي) يستخدمها لتقريب وجهات النظر والتوفيق بين مصالحة بلادة والبلاد الأخرى .
6. تستخدمها الدول بعد استقلالها وتحقيقها السيادة الوطنية لإثبات الذات في المجتمع الدولي حيث يتم ممارسة الدبلوماسية بمظاهرها كافة كالتمثيل الدبلوماسي والإعلام والتفاوض وعقد المعاهدات .
7. وسيلة لتحقيق السلام في حركة تفاعل المجتمع الدولي لذلك فهي تدخل في دائرة المدرسة المثالية (الأخلاقية – القانونية) والتي تتفاءل ببناء عالم خالي من النزاع والصراعات .

الفصل التاسع

سياسة عدم الانحياز

المقدمة :

شهد القرن العشرين أحداثا عالمية ضخمة ساهمت في نشر أفكار ومبادئ تحررية، تمثلت في استقلال العديد من المستعمرات في القارات الثلاثة أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، خاصة بعد بداية انهيار النظام الرأسمالي العالمي، بسبب الأزمات المتتالية التي انعكست على هذا النظام نتيجة لتناقضاته الداخلية، كما ساعد على زعزعة أركان هذا النظام أحداث عالمية متتالية، أهمها كانت الحرب العالمية الأولى خلال الفترة بين عام 1914م وعام 1918م، كذلك ثورة أكتوبر الاشتراكية عام 1917م، وأيضا الحرب العالمية الثانية خلال الفترة بين عامي 1939م و1945م، وأخيراً كانت الثورة الصينية عام 1949م. ونتيجة لهذه الأحداث العالمية بدأت الدول حديثة الاستقلال تتطلع لدور حيوي في النظام العالمي، يقوم أساساً على عدم الارتباط بأي من الكتلتين شرقية كانت أو غربية، ومعارضة سياسات الحرب الباردة والتكتلات والأحلاف العسكرية، إضافة إلى إتاحة الفرصة للدول حديثة الاستقلال لتحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولم يكن أمام هذه الدول إلا المطالبة بوضع أسس جديدة للعلاقات الدولية تضع نهاية للسيطرة

والهيمنة الأجنبية بمختلف أشكالها، على أن يكون التعاون الدولي القائم على مبادئ الاستقلال والمساواة بين المكونات السياسية للنظام العالمي شرطاً أساسياً لحريتها وتقدمها ونموها، كما أن مبدأ التعايش السلمي يكون القاعدة الأساسية لإقامة العلاقات الدولية.

وقد كانت للطبيعة الاستعمارية التي تعرضت لها معظم شعوب العالم دوراً فاعلاً في ظهور محاولات التضامن بين هذه الشعوب، ولم يتحدد أبعاد هذا الدور إلا مع ظهور الحركة التحررية التي اجتاحت المستعمرات في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد عند نشوب النزاع الإندونيسي ـ الهولندي خلال الفترة بين عام 1945م وعام 1949م، حيث اجتمعت خمسة عشر دولة في نيودلهي عام 1949م وقررت اتخاذ إجراءات جماعية ضد هولندا وتوحيد جهودها داخل منظمة الأمم المتحدة، وبعد انتهاء الحرب الكورية استمر التعاون الأفرو ـ آسيوي لتوطيد العلاقات فيما بين شعوبهم، ورغم أن المسيرة النضالية لم تتوقف منذ عقد مؤتمر الأجناس المضطهدة عام 1910م، إلا أن مؤتمر باندونج الذي عقد في 18 أبريل 1955م يعتبر تأكيداً للمواقف التي اتخذتها دول قارة أسيا وأفريقيا، وتواصلت هذه الجهود واتسعت لتشمل العديد من دول قارات أخرى عانت من الوضع الاستعماري، وبذلك تحولت الحركة من أفرو آسيوية تقوم أساساً على موقع جغرافي محدد، إلى حركة أوسع

تقوم على أساس نضالي أشمل، وتمثلت هذه الحركة الجديدة في ظهور حركة عدم الانحياز في بلجراد في سبتمبر 1961م.[66]

المبحث الأول :مفهوم حركة عدم الانحياز وعلاقتها بالحياد الإيجابي

تعريف "مفهوم عدم الانحياز" :

لا يوجد اتفاق بين الباحثين على تعري محدد لمفهوم عدم الانحياز ولكن ذكر بعض الباحثين في العلاقات الدولية بعض التعريفات الاجتهادية لهذا المفهوم منها:

- تعريف إسماعيل صبري مقلد: السياسات التي تقوم على مبدأ نبذ الارتباط بالتكتلات الدولية التي تخدم مصالح الدول الكبرى لما ينطوي علية من خطر فقدان الاستقلال والكرامة الوطنية .
- تعريف محمد طلعت الغنيمي : موقف سياسي تتخذه دولة بعدم انحياز الدولة لأي من الجانبين المتصارعين في حرب باردة ".

حركة عدم الانحياز:

كان للصراع الذي عرفه المجتمع الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بهدف التحول من نظام عالمي يقوم على مبادئ سيطرة وهيمنة القوى

66 . للمزيد يمكن الرجوع الى : محمد نعمان جلال، "**الإطار المؤسسي لحركة عدم الانحياز**"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 89، يوليه 1987.

الاستعمارية إلى نظام عالمي يقوم على مبادئ التعاون والتبادل والحرية والمساواة والعدالة، أثره في زيادة النشاط الاستعماري من أجل الحفاظ على مراكز نفوذه في العالم بصفة عامة وفي المستعمرات بصفة خاصة، واتبع الاستعمار عدة أساليب اتخذت أشكال متعددة، منها إقامة التكتلات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وكذلك بث روح الفرقة والخلاف بين الدول حديثة النشأة والاستقلال والتدخل في شؤونها الداخلية. ولمواجهة هذه المخاطر، لم يكن أمام الدول حديثة الاستقلال إلا المطالبة بأسس جديدة للعلاقات الدولية تضع نهاية للسيطرة والهيمنة الأجنبية بمختلف أنواعها وأشكالها، حتى تتمكن من فرض وجودها على الساحة الدولية وتحرير المزيد من المستعمرات، وقد كانت محاولات التضامن بين شعوب هذه الدول منذ زمن بعيد، لكن هذه المحاولات لم تتبلور بشكل منظم وواضح إلا مع ظهور الحركة التحررية التي اجتاحت المستعمرات في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتعددت اللقاءات الإقليمية الهادفة إلى توحيد الصف، وتوطيد العلاقات فيما بين الشعوب، حتى بدأت تتضح معالم التعاون الأفرو ـ آسيوي بعد انعقاد مؤتمر كولومبو عام 1954م، وبالرغم من أن التضامن الأفرو ـ آسيوي لم يكن ظاهرة حديثة، إلا أن هذا التضامن يستند إلى جذور عميقة في التاريخ، تتمثل في قيام حضارات وثقافات أفرو ـ آسيوية عرفتها شعوب القارتين في كل من وادي النيل ووادي

دجلة والفرات وشبه الجزيرة العربية، وكذلك في الهند والصين وأفريقيا، حيث قامت في هذه المناطق حضارات وثقافات عريقة. ولقد أثرت وتأثرت هذه الحضارات ببعضها البعض، ويفسر ذلك ظهور التضامن الأفرو آسيوي في هاتين القارتين، ولم تتوقف الحركة النضالية الأفرو ـ آسيوية عند مجرد عقد المؤتمرات الإقليمية، ولقد مرت محاولات التعاون الأفرو ـ آسيوية بعدة مراحل تمثلت في الآتي:

أولاً: مرحلة ما قبل مؤتمر باندونج:

عقدت عدة اجتماعات ومؤتمرات دولية في باريس عام 1920م، وفي لندن عام 1923م، ضمت ممثلين من شعوب إفريقيا وآسيا المضطهدة ، إلا أن ثورة أكتوبر الاشتراكية عام 1917م، كانت من أهم عوامل بلورة هذا التوجه المناهض للاستعمار وتحرر شعوب العالم الثالث، وكان مؤتمر باكو عام 1920م، ومؤتمر إركوتسك عام 1921م، قد مهدا لإنشاء رابطة مناهضة للإمبريالية عام 1924م، التي بادرت إلى الدعوة لعقد المؤتمر الأول للشعوب المقهورة في موسكو، وفي عام 1927م عقد مؤتمر بروكسل الذي شمل أول تعبير لفكرة عدم الانحياز، كذلك عقدت عدة مؤتمرات في الفترة ما بين الحربين العالميتين في القاهرة ومكة المكرمة عام 1926م، وفي مدينة القدس عام 1931م، وقد أدانت هذه المؤتمرات الاستعمار بكافة أشكاله.

ثانياً: مرحلة بعد الحرب العالمية الثانية:

كان نشأة جامعة الدول العربية عام 1945م، التي سبقها بروتوكول الإسكندرية وانعقاد المؤتمر العربي في القاهرة عام 1944م بمثابة خطوة أساسية نحو الأفرو ـ آسيوية، وفي الهند كان انعقاد مؤتمر العلاقات الآسيوية في نيودلهي عام 1947م، الذي حضره أكثر من 25 دولة آسيوية بهدف مكافحة الاستعمار، ويعتبر هذا المؤتمر خطوة تجاه بلورة التوجه التعاوني الأفريقي ـ الآسيوي، وخلال عام 1949م تشكلت في الأمم المتحدة كتلة من حوالي 12 دولة أطلق عليها في البداية المجموعة العربية ـ الآسيوية، ثم بعد انضمام مصر وأثيوبيا إلى المجموعة أصبحت تعرف بالكتلة الأفرو ـ آسيوية، وكانت هذه المجموعة تحاول انتهاج سياسة محايدة بين الكتلتين.

ثالثاً: مؤتمر باندونج عام 1955:

هو أول مؤتمر لتأسيس الحركة الأفرو ـ آسيوية كظاهرة مناهضة للاستعمار في باندونج بإندونيسيا وكان أبرز المشاركين فيه الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر، والزعيم الهندي جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru، والرئيس الإندونيسي أحمد سوكارنو Ahmed Sukarno، والسياسي الصيني شو إن لاي Chou En Lay، ولقد أخذت التوجهات التعاونية الأفرو ـ آسيوية مدلولاً جديداً مع ظهور سياسة عدم الانحياز حتى كان مؤتمر

القاهرة عام 1957م، والذي حضرته سبع وأربعون دولة بوفود شعبية غير رسمية، وأصدرت خلاله عدة قرارات أكثر تشدداً تجاه الغرب والاستعمار، وقرر هذا المؤتمر إنشاء أمانة عامة يكون مقرها القاهرة، ويكون هدفها نشر الفكر الأفرو ـ آسيوي التقدمي. وفي عام 1961م انعقد مؤتمر بلجراد بغياب كل من الصين والاتحاد السوفيتي، وتحددت خلاله فكرة عدم الانحياز، ومنذ ذلك التوقيت بدأ اختفاء الحركة الأفرو ـ آسيوية بسبب الصراعات المحلية بين بلدان العالم الثالث نفسها وتبعية العديد من الدول المستقلة للغرب، وقد ساهم ذلك في فقد الحركة لمضمونها الثوري، خاصة بعد تأجيل انعقاد مؤتمر الجزائر عام 1965م لأجل غير مسمى والذي وضع بذلك نهاية لهذه المرحلة، إلا أن معظم دول العالم الثالث بدأت استبدال المؤتمرات الأفرو ـ آسيوية بمؤتمرات دول عدم الانحياز، والتي أخذت تركز جهودها على البعد الاقتصادي للتحرر والاستقلال، وتشجيع حركات التحرر، وطرحت نفسها كممثل للدول الفقيرة في مواجهة الدول الغنية المتقدمة.

ولقد أثبتت وقائع ما بعد الحرب العالمية الثانية عجز منظمة الأمم المتحدة في احتواء العديد من المشاكل، كذلك وضح تدخل مجلس الأمن لصالح الدول الكبرى والعظمى، ونتيجة لانحياز مجلس الأمن في مواقفه، وكذلك زيادة حدة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، بدأت بعض

الدول المستقلة تتجمع تحت شعار الحياد، لتمارس الضغط على الكتلتين بهدف تحقيق السلام والأمن الدوليين، وفي هذا الإطار ظهرت سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، والذي تعددت الآراء حول أشكاله وأقسامه، إلا أنه يوجد اتفاق عام على أن الحياد له أنواع محددة تتمثل في الآتي:

1. الحياد العرضي وهو ما يسمى الحياد بالإرادة المنفردة.
2. الحياد الدائم أو ما يطلق عليه الحياد الاتفاقي.
3. الحياد في حالة الحرب.
4. الحياد الملازم والمكون لكيان الدولة.
5. التحييد كصيغة لاتفاق الكتلتين وهو ما يعرف بالحياد الوسطي.
6. الحياد الإيجابي وعدم الانحياز.

رابعاً: المفاهيم المختلفة للحياد الإيجابي وعدم الانحياز: (67)

إن الحياد الإيجابي من الناحية السياسية هو من صور الحياد، التي ترتب عليها ظهور الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، في محيط العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية، وفي إطار الحياد الإيجابي تتبنى

---

67 . للمزيد يمكن الرجوع إلى : كلوفيس مقصود، "**معنى الحياد الإيجابي**"، دار العلم للملايين، بيروت، 1960.

الدولة سياسة محايدة تبعدها عن الحرب الباردة وتكتلاتها، حتى تتمكن من القيام بدور إيجابي تحقق من خلاله تخفيف حدة التوتر الدولي، وفض المنازعات بالطرق السلمية، والدول التي تأخذ بهذه السياسة تلتزم ببذل الجهد للتوفيق بين الأطراف المتصارعة أو المتنازعة، وتؤيد صاحب الحق في قضيته إعمالاً بنظرية الحرب العادلة والحرب الغير عادلة. ورغم اختلاف الأصول الفكرية والمدلولات اللغوية والسياسية للحياد التقليدي القانوني أو الحياد الإيجابي أو عدم الانحياز، إلا أن الهدف واحد وهو الرغبة في اتباع سياسة تبتعد عن النزاعات والحروب.

يوجد تمايز واضح بين الحياد الإيجابي المعاصر والحياد التقليدي القانوني، الذي يقصد به مجموعة القواعد والنظم القانونية الدولية التي تنظم العلاقات فيما بين الدول المتحاربة والدول الغير متحاربة، والذي بموجبه تبقى الدول الغير متحاربة بعيدة عن دائرة الصراع المسلح، وهو ما يطلق عليه حق الحياد، ولقد أرسى مؤتمر فيينا عام 1815م القواعد الأساسية لنظام الحياد، وخلال القرن التاسع عشر كان المعنى المقصود بالحياد هو المعنى العسكري،واختلفت آراء مؤسسي سياسة الحياد الإيجابي حول المصطلح نفسه، فكان جواهر لال نهرو يعترض على هذا المصطلح، رغم أن الهند منذ استقلالها وهي تأخذ بسياسة الحياد الإيجابي، وكان نهرو يفضل استخدام

مصطلح اللاالتزام، ويرجع ذلك إلى تخوفه من مصطلح حياد إذ يعني مدلولها اللغوي اللامبالاة. أما جمال عبدالناصر فكان يفضل استخدام كلا المصطلحين معاً؛ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وكان يفضل أحياناً مصطلح الحياد الإيجابي، بينما كان الرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو Josip Broz Tito يقتصر استخدامه على مصطلح عدم الانحياز مع تجنبه لاستخدام مصطلح الحياد الإيجابي، إلا أنه رغم اختلاف الأصول الفكرية والمدلولات اللغوية والسياسية لهذه المصطلحات الثلاث المتعلقة بالحياد التقليدي والحياد الإيجابي وعدم الانحياز فإن الهدف في جملته واحد، وهو الرغبة في الابتعاد عن النزاعات والحروب، سواء كانت حروباً كلاسيكية أو حروباً باردة،.([68])

وتتحدد مبادئ الحياد الإيجابي في الآتي:

1. عدم المشاركة في الأحلاف العسكرية، كذلك عدم الانحياز إلى أحد أطرافها في إطار الحرب الباردة.
2. التعاون والتعامل مع كلا المعسكرين الشرقي والغربي مع المحافظة على الاستقلال للدول المحايدة.

---

[68] . للمزيد انظر: لورنس مارتن، "**الحياد وعدم الانحياز**"، ترجمة خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1964.

3. المشاركة في حل المشاكل والأزمات الدولية، مع مساندة الشعوب غير المستقلة وحديثة الاستقلال، ودعم منظمة الأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها وإجراءات تنفيذها لصالح هذه الدول.

ومن منطلق المفهوم القانوني توجد اختلافات واضحة بين سياستي الحياد وعدم الانحياز، فبعد أن تطور مفهوم الحياد خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، وتأكد خلال القرن العشرين، برزت سياسة عدم الانحياز، وكان يطلق عليها الحياد Neutrality وأحياناً Neutralism وأحياناً أخرى أضيف إليها تعبير إيجابي، إلا أن الحياد كمفهوم قانوني قد حُدد في مؤتمر لاهاي عام 1907م، حيث يفترض في الدول المحايدة الامتناع عن المساهمة في أي صراع مسلح، أو تقديم أية مساعدات للأطراف المتحاربة وتتمثل الاختلافات بين سياسة عدم الانحياز والحياد في الآتي:

أ. إن أساس الحياد هو اتفاقات دولية أو قوانين داخلية، أي أنه ينبع من أساس قانوني، في حين أن عدم الانحياز يقوم على اعتبارات سياسية وليست قانونية.

ب. إن الشاغل الأساسي للدول المحايدة هو الحرب، والابتعاد عنها في حالة اندلاعها واتباع سياسة تهيئ لهذا الموقف في حالة السلام، أما عدم

الانحياز فهو سياسة شاغلها الرئيسي هو وقت السلم، وفي حالة نشوب الصراع المسلح فإن للدولة حرية اتخاذ قرارها.

ج. إن سياسة الحياد كما ظهرت في أوروبا هي سياسة سلبية في المقام الأول، أما سياسة عدم الانحياز كما تبلورت في العالم الثالث فهي سياسة إيجابية في المقام الأول، حيث اضطلعت بعدة مبادرات لتعزيز السلام وتخفيف حدة التوتر الدولي، وتغيير هيكل النظام السياسي والاقتصادي، فهدف الدول المحايدة هو مجرد الحفاظ على حيادها وقت الحرب، أما هدف الدول غير المنحازة فهو بناء عالم جديد.

د. إن الحياد كمفهوم قانوني يترتب عليه حقوق والتزامات بين الدول المحايدة والدول المتحاربة إزاء بعضها البعض، كما أنه يستلزم اعتراف الدول المتحاربة بحياد دولة ما، وإلا فإن ما يعرف بالحياد المسلح للدفاع عن النفس يمكن أن يظهر في الواقع الفعلي.

المبحث الثاني: نشأة حركة عدم الانحياز وتطورها التاريخي

نشأت حركة عدم الانحياز في ظل ظروف متعددة ومتغيرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث اشتدت حدة التنافس والصراع بهدف فرض النفوذ، وظهرت الحرب الباردة خلال نهاية عقد الخمسينيات وبداية عقد الستينيات، وكان للتيارات الفكرية والفلسفية التي سادت بعض مناطق العالم

لها تأثير واضح على ظهور الحركة الأفرو ـ آسيوية وحركة عدم الانحياز، حيث بدأت تتضح المعالم السياسية والأيديولوجية لهاتين الحركتين، ولقد ساهمت المؤتمرات القارية سواء كانت مؤتمرات آسيوية أو مؤتمرات أفريقية، في إرساء الأسس السياسية للحياد الإيجابي وعدم الانحياز، حتى انعقاد مؤتمر باندونج بعد أن أدركت شعوب القارتين بأنها تعاني من مشاكل واحدة ومعبرها واحد وتواجه عدو واحد، ولقد تعددت المؤتمرات القارية التي سبقت مؤتمر باندونج، الذي يعتبر نهاية لمرحلة المؤتمرات الإقليمية محدودة العدد والمحصورة في إطار القارة الواحدة، وهي في أغلبها مؤتمرات آسيوية، بسبب محدودية الدول الأفريقية المستقلة خلال فترة الأربعينيات.

أولاً: الأسباب المنطقية لسياسة عدم الانحياز:

1. بدأت معالم سياسة عدم الانحياز تتضح في ظل متغيرات عالمية، وضح خلالها زيادة انتشار التوجهات الاشتراكية والشيوعية بينما اختفت الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية، ومن ثم تحتم على الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة السعي لإيقاف انتشار التوجهات الشيوعية. إلا أنه كان هناك رفض واضح للدول المستقلة حديثاً للانضمام إلى الأحلاف المختلفة في توجهاتها، ويرجع ذلك لرغبتها في أن تظل في منأى عن المنازعات، إلا في الحالات التي يطلب إليها أن تتدخل فيها كوسيط، كما أنها

رغبت في الابتعاد عن اشتباكات الحرب الباردة، فقد كان هناك في السابق شكلان للسياسة المناهضة للأحلاف، إلا أن سياسة الحياد قد أضافت شكل ثالث مما يؤكد تزايد العداء تجاه الأحلاف بصفة عامة، فكان الشكل الأول المناوئ للأحلاف يقضي بمناهضة أي تحالف مع بلاد معينة، وإن كان يؤيد أو يتسامح مع سياسة الأحلاف بصورة عامة، حيث كان الرفض لحلف بالذات مع إمكانية توسيع نطاق البحث عن حلفاء لتعبئتهم ضد أعدائها. ويقضي الشكل الثاني من السياسات المناوئة للأحلاف بالامتناع عن الدخول في أي حلف مهما كان شكله، أما الشكل الثالث من الحياد المناوئ للأحلاف فيقوم على معارضة أية تحالفات تعقد حتى ولو كانت بين دول أخرى، وحتى إن لم يكن لا شأن لها بها، حيث ترى أن التنافس على الحلفاء قد يكون سبباً في التوتر الدولي، ومن ثم الوصول إلى حالة الصراع المسلح، خاصة وأن التحالفات تضاعف مجموع القوى وتشجع على استخدامها وتحرض على سباق التسلح، والذي ينعكس بالقطع على معدلات التنمية الداخلية، ولما كانت الأحلاف تقوم على الاشتراك في العداء وليس في الصداقة، فإنها تميل في الغالب إلى التفكك والتمزق، وآنذاك تصبح الحرب وسيلة للحيلولة دون هذا التفكك بين أعضاء الحلف، فإذا كانت سياسة الأحلاف لها انعكاساتها على سياسة الدولة الخارجية، فإنها تؤثر كذلك على الأوضاع الداخلية، ومن ثم فإن تبنى

سياسة عدم الانحياز يقوم عل ضوء التقديرات العقلانية للأوضاع التي يتطلبها الأمن القومي والاستقرار الداخلي.

2. لقد تعددت دوافع اتباع سياسة عدم الانحياز، فمع زيادة الصراعات الدولية زاد تخوف الدول الصغرى حديثة الاستقلال من أن تجرفها سياسة الأحلاف إلى اكتساب أعداء جدد، ومما لاشك فيه أن الثمن السياسي للحلف يصبح كبيراً عندما يتجاوز نطاق التفاهم الأولى مع الحليف، ويصل إلى حد اكتساب عداء أعدائه كذلك، ولقد وجدت دول الحياد ودول عدم الانحياز أن تبنيها لفكر مناهض للأحلاف كان في إطار الفكرة الحيادية، التي تؤكد على عدم إمكانية الدول النامية حديثة الاستقلال من خلال جهودها الفردية أو الجماعية في تحقيق أمنها وسلامتها، وخاصة ضد أسلحة الدمار الشامل، وبذلك يكون التضامن الذاتي للدول التي تتبنى سياسة عدم الانحياز في معارضتها للدول العظمى للتحالف معها هو في حد ذاته حلف فعال في الأجواء النووية المحيطة لها.

3. أدى افتراض تحقيق النصر في الحرب الباردة إلى زيادة الشعور ضد الانحياز، حيث وضح أن معظم حركات التحرر الاستقلالية نجحت إلى حد كبير بسبب الحرب العالمية الثانية التي منيت خلالها الدول الغربية بهزائم أولية، ولكنها تمكنت من الانتصار، وقد أكد ذلك للحياديين إمكان انتصار الغرب

على الكتلة الشرقية في النهاية ولذا فهو ليس في حاجة إلى أية مساعدة، ومن ثم أصبح لزاماً على الدول التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية أن تستخدم نفس أساليبها في نيل استقلالها، حتى تثبت دعائم هذا الاستقلال وتأكيده. ومن ثم كان تفهم الدول حديثة الاستقلال بخطورة الحرب الباردة والتي هي في الأصل بديلاً عن الحرب العالمية الثالثة والتي كانت في صورة تنافس اقتصادي أثرت على بناء الدول النامية.

4. وكان إعلان العديد من قادة دول عدم الانحياز عن خوفهم من السيطرة الشيوعية، وكذلك سخطهم على الإرهاب النووي السوفيتي جزءاً لا يتجزأ من سياسة عدم الانحياز، ومن ثم دفعهم هذا الخوف إلى الحيطة والحذر وكان سبباً واضحاً من أسباب المواقف اللا انحيازية،

5. وفي إطار ميل العديد من الدول حديثة الاستقلال إلى تدويل سياساتها الخارجية، فقد كان من المفروض أن يؤدي عدم الانحياز إلى تعزيز الوضع الدولي للدولة، ومن ثم إلى تقوية السلطة الداخلية لنظام الحكم، كما تؤدي هذه السياسة كذلك إلى تحقيق الاستقرار على المدى القصير.

ثانيا: أهداف حركة عدم الانحياز :

يمكن تحديد أهداف حركة عدم الانحياز بما يلي:

1. تحقيق الاستقلال السياسي.
2. تحقيق نزع السلاح.
3. دعم وتأييد الأمم المتحدة .
4. حل النزاعات بالطرق السلمية .
5. إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.
6. ديموقراطية العلاقات الدولية (حل مشاكل العالم من خلال الأمم المتحدة).
7. نشر مبادئ السلام العالمي والأمن الدولي والوفاق،
8. رفض سياسة الصراع الدولي والحرب الباردة
9. تعزيز التضامن من أجل تصفية الاستعمار
10. العمل على دعم الحركات التحررية الوطنية في المحافل الدولية
11. تغيير العلاقات الدولية وبناء مجتمع دولي يقوم على مفاهيم سياسية وأخلاقية

مبادىء حركة عدم الانحياز:

1. التعايش السلمي النزيه

2. احترام السيادة والحريات الوطنية .

3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

4. الامتناع عن التهديد والعنف ضد أي استقلال سياسي للدول

5. احترام حق الدول في الدفاع عن نفسها وفقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة احترام حقوق الإنسان الأساسية واحترام مبادئ هيئة الأمم .

6. احترام العدالة والالتزامات الدولية .

7. رفض سياسة التمييز العنصري.

المبحث الثالث: حركة عدم الانحياز والعلاقات الدولية.

منذ بداية الخمسينيات كان العالم الثالث يواجه كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وإلى حد ما الدول الغربية والصين بسياسة توفيقية، يحاول من خلالها أن يخفف من حدة الصراع الدولي وآثار الحرب الباردة والابتعاد عن سياسة القوى التي تتبعها الكتل المتصارعة، والتي أدت في الماضي إلى حروب عالمية، وبنهاية الحرب العالمية الثانية تحول النسق العالمي من حيث توزيع القوى فيه إلى نسق ثنائي القوى القطبية، ثلاثي القوى السياسية، حيث كانت القوتان العظميان في النسق الدولي هما اللتان تحددان وتقرران الإستراتيجية العامة للنسق الدولي، ويوجد مع هاتين القوتين

بعصبيتهما حلفي شمال الأطلسي ووارسو، وفي إطار النسق ذاته يوجد العالم الثالث الذي كان عاجزاً عن المشاركة في تحديد إستراتيجية توزيع القوى في النسق الدولي، لكن تواجده السياسي كان مرتبطاً بعامل التحرك الثنائي للقوى القطبية ذاتها.([69])

ولقد ارتبط مصطلح العالم الثالث الذي بدأ ظهوره كقوى سياسية بين عامي 1959م و1960م بعدة معايير متداخلة إلى حد بعيد، فكان المعيار التاريخي يربط مصطلح العالم الثالث بالدول المستقلة حديثاً أو بالميراث الاستعماري، كما رُبط المعيار الاقتصادي بين مصطلح دول العالم الثالث وبين الدول المتخلفة اقتصادياً أو النامية، حيث يغلب طابع تدني مستوى الدخل الفردي والتخلف التكنولوجي على دول العالم الثالث، أما المعيار السياسي فيقوم على ربط مصطلح العالم الثالث بالدول غير المنحازة، بينما ربط المعيار الجغرافي مصطلح العالم الثالث بالدول الآسيوية والأفريقية، وبعض دول أمريكا اللاتينية، وبذلك شمل العالم الثالث الدول المستقلة حديثاً والتي تمتلك الرغبة في عدم الارتباط بتحالفات مع أي من الكتلتين الشرقية والغربية،

[69] .للمزيد يمكن الرجوع إلى حروب عثمان، "**القضايا الأساسية لحركة عدم الانحياز**"، في محمد السيد سليم، "عدم الانحياز في الثمانينيات"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1983.

واختار فلسفة الحياد الإيجابي كمنهج وعدم الانحياز كسياسة يتبعها في تعاملاته الدولية، ومن هذا المفهوم وفي إطار التواجد العالمي الذي كان متداخلاً بين القوتين العظمتين والعالم الثالث في مجال علاقات القوى، كان العالم الثالث هو المجال من العالم الذي استمر خارج حدود القوى العالمية، حيث أنه لم يملك القوة التي يستطيع من خلالها أن يجعل النسق الدولي العالمي الثنائي القوى القطبية نسقاً ثلاثياً، ولذلك كان العالم الثالث يشكل دائماً مسرحاً مناسباً لتنافس القوتين. إلا أن تحقيق ميزان القوة بين القطبين بعد الحرب العالمية الثانية هيأ لدول العالم الثالث حرية التحرك بينهما، ومع ذلك استمر العالم الثالث هدفاً رئيسياً لهيمنة القوى العظمى، مكتفياً بالتطلع إلى أن يكون لها دور توفيقي فقط، حيث لم تتوافر لها عوامل القوة المادية التي تمكنها من المشاركة في تحديد أبعاد صورة النسق الدولي المتفجر بالصراع، وأصبحت سياسة عدم الانحياز هي السياسة التي يلجأ إليها معظم دول العالم الثالث للحفاظ على استقلالية قرارها السياسي الوطني.

اولا . دور حركة عدم الانحياز في تأييد ودعم حركات التحرر الوطني

تميز القرن العشرين وخاصة النصف الثاني منه بزيادة حركات التحرر الوطني، حيث ظهرت في العالم موجات من حركات التحرر في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ونظراً للظروف الاستعمارية المتشابهة التي عاشتها

هذه الحركات التحررية، بدأت تشعر بضرورة وحتمية وحدة مصيرها، وكذلك توحدت في البداية قارياً، ثم أصبح على المستوى الأفرو ـ آسيوي، ومنذ بداية الستينيات أصبح على مستوى العالم كله، وتمثل ذلك في تحالف حركات التحرر الوطني مع المعسكر الاشتراكي ضد المعسكر الرأسمالي الإمبريالي، ولقد شجع هذه الحركات التحررية في نضالها تزايد قوة ونفوذ الكتلة الاشتراكية في العالم، خاصة بعد انتصار الثورة الاشتراكية في الصين، وظهور الحركة الأفرو ـ آسيوية عام 1955م، حيث خصت الدول الأفرو ـ آسيوية ودول حركة عدم الانحياز فيما بعد جزءاً كبيراً من نضالها لمساعدة حركات التحرر الوطني في المستعمرات. ومن ثم فإن دول حركة عدم الانحياز لم تبق على الحياد فيما يتعلق بالنزاع القائم بين الشمال والجنوب، وبذلك تكون قد اختلفت بمواقفها في إطار الحياد الإيجابي عن مواقف دول الحياد التقليدي السلبية من قضايا العالم، وخاصة من حروب وحركات التحرر الوطني، والتي استطاعت من خلال تصاعد نضالها من جهة والدور المتزايد لحركة دول عدم الانحياز من جهة أخرى أن تحقق استقلالها، وخاصة في القارة الأفريقية والتي استقلت سبع عشرة دولة فيها عام 1960م.

انضمت الدول الأفريقية المستقلة إلى منظمة الأمم المتحدة، حيث أصبحت قارة أفريقيا تحتل مكانة خاصة في أنشطة المنظمة، ومنذ إعلان

الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بمنح الاستقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة في ديسمبر عام 1960م، تأكدت مشروعية النضال القومي والتحرري لحركات التحرر الوطني، من خلال دعوة ممثلي الحركات التحررية الوطنية والقومية إلى الاشتراك في مناقشات أجهزة الأمم المتحدة المتعلقة بالمناطق غير المستقلة، وكذلك دعوة منظمة الأمم المتحدة لأجهزتها ووكالاتها والحكومات والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم العون لحركات التحرر، ولقد تدعم الوضع القانوني لحركات التحرر التي فرضت نفسها على المسرح الدولي من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم 2621 عام 1970م، الذي أكد على حق حركات التحرر في حضور دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بمناقشة الوضع في أقطارها. وبعد جهود أعضاء حركة عدم الانحياز داخل الأمم المتحدة تمكنت من إصدار قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974م، بدعوة حركات التحرر كأعضاء مراقبين بصفة دائمة.

لقد تمثل اهتمام دول حركة عدم الانحياز لحركات التحرر الوطني في تأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولقد وضح ذلك في المواقف المعنوية من خلال القرارات التي اتخذتها دول الحركة لتعلن دعمها للقضية الفلسطينية في إطار مؤتمراتها المختلفة منذ المؤتمر التأسيسي في بلجراد عام 1961م. كذلك كان هناك مواقف عملية تمثلت في الممارسات المختلفة لدول حركة عدم

الانحياز في دعمها وتأييدها للقضية الفلسطينية على صعيد منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها أو خارجها، ولقد نتج عن هذا التأييد الاعتراف بحق التمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل الأمم المتحدة قبل أن تحصل على منصب العضو المراقب، ولقد تأكد أهمية دور حركة عدم الانحياز المؤيد للقضية الفلسطينية بعد حرب يونيه 1967، حيث تبنت مجموعة عدم الانحياز قرار الجمعية العامة الذي دعا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة دون شروط، كذلك قامت معظم دول حركة عدم الانحياز وخاصة الأفريقية منها بقطع علاقاتها مع إسرائيل بعد حرب أكتوبر 1973م. ورغم أن إسرائيل نجحت في إقامة العديد من العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول حركة عدم الانحياز مستغلة في ذلك الاتفاقيات التي وقعتها مع الفلسطينيين، إلا أن توتر الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وزيادة العنف الإسرائيلي بعد انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000 أدى إلى قيام دول حركة عدم الانحياز باتخاذ موقف محدد، حيث عقدت اجتماعات لمندوبي الدول الأعضاء للجنة فلسطين التابعة لحركة عدم الانحياز وكذلك مندوبوها الدائمين لدى مجلس الأمن بمدينة جوهانسبرج خلال الفترة من 3 إلى 4 مايو 2001، أيدت خلالها نضال الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة وطالبت مجلس الأمن بتوفير الحماية اللازمة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

ثانيا. حركة عدم الانحياز وشرعية عدم التدخل في النزاعات المحلية

ظهرت مشكلة التدخل في شؤون الغير من الناحية التاريخية بوجود الصراعات والنزاعات سواء كانت بين الأفراد والقبائل أو بين الدول، وقد تطور مفهوم التدخل بتطور المجتمعات عبر المراحل التاريخية المختلفة، الأمر الذي ساعد على ظهور مبدأ عدم التدخل كمبدأ مناقض لمبدأ التدخل الذي يعتبر كقاعدة عامة مبدأ غير معترف به في القانون الدولي الذي يحمي الشخصية القانونية الدولية للدول ولذلك يمثل مبدأ عدم التدخل انتصاراً لعدالة القانون الدولي، حيث تأكد في ظل عصبة الأمم المتحدة واجب كل دولة في احترام وضمان سلامة الأقاليم والدول الأعضاء واستقلالها السياسي ضد أي اعتداء خارجي. أما ميثاق منظمة الأمم المتحدة فقد أكد على امتناع الأعضاء جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على وجه آخر لا يتفق ومبادئ الأمم المتحدة. إلا أن ميثاق منظمة الأمم المتحدة يجيز حسب ما نصت عليه بعض مواده استخدام القوة العسكرية في بعض الحالات، حيث لم ينتقص ميثاق الأمم المتحدة حق الدول فرادى وجماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين.

بالإضافة إلى ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة فقد نصت بعض المواثيق الدولية الأخرى على معارضة مبدأ التدخل في شؤون الغير، مثل مشروع إعلان حقوق وواجبات الدول المقترح من قبل لجنة القانون الدولي عام 1949م، كذلك أكدته مواثيق المنظمات الدولية الإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية، كما أكد ميثاق جامعة الدول العربية على نفس المبدأ، ومن ثم يكون كافة أنواع التدخل مرفوضاً سواء كان هذا التدخل عسكرياً أو تدخل ضد الكيان السياسي والاقتصادي والثقافي للدولة، كما أنه ليس من حق أي دولة اللجوء لأسلوب الضغوط الاقتصادية والسياسية بهدف إخضاع الدولة والمس بحقوقها أو الحصول على امتيازات مهما كان نوعها.

من المبادئ الأساسية التي قامت عليها السياسة الأفرو ـ آسيوية وعدم الانحياز مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولقد مثل هذا المبدأ أهمية خاصة منذ مؤتمر باندونج عام 1955م وحتى مؤتمر ديربان في جنوب أفريقيا عام 1998م، كما كان لهذا المبدأ دور خاص في سياسة بلدان عدم الانحياز سواء في ممارساتها الخارجية أو من خلال المؤتمرات التي عُقدت. حيث أولت الدول الأفرو آسيوية في مؤتمر باندونج اهتماماً كبيراً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ويرجع هذا الاهتمام بسبب تدخلات الدول الإمبريالية في شؤون الدول الصغيرة خلال هذه المرحلة، ولذلك أكد

مؤتمر باندونج على احترام سيادة جميع الدول والامتناع عن أعمال التهديد أو استخدام القوة ضد أي دولة، أما في مؤتمر بلجراد عام 1961، فكان من بين الموضوعات التي نوقشت مبدأ احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كذلك تأكد موقف دول حركة عدم الانحياز وتمسكها بمبدأ عدم التدخل في مؤتمر القاهرة عام 1964م، وطالبوا باعتماد مبدأ التعايش السلمي كأساس قانوني للعلاقات الدولية، واستمر بعد ذلك تمسك حركة عدم الانحياز بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ثالثا. دور حركة عدم الانحياز في نزع السلاح والتعايش السلمي

اتسمت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بسباق تسلح بين الدول، رغم ما أكده ميثاق منظمة الأمم المتحدة باللجوء إلى الوسائل السلمية لفض المنازعات الدولية وحظر استخدام القوة، وأهمية أن يلجأ أطراف النزاع إلى اتباع طرق التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية لإنهاء نزاعاتهم. إلا أن فشل سياسة الأمن الجماعي في إطار الثورة التكنولوجية في المجال النووي قد فرضت شكلاً جديداً من السلم وهو ما يطلق عليه السلم من خلال توازن ميزان الرعب، أو السلم النووي الذي قام على مبدأين أساسيين: هما مراقبة التسليح ونزع السلاح. ولتحقيق نزع السلاح نص ميثاق منظمة

الأمم المتحدة بأنه من بين المسؤوليات التي يتعين على الجمعية العامة القيام بها لتحقيق السلم والأمن الدوليين، تحديد المبادئ المتعلقة بنزع السلاح، وتنظيم التسليح، ويتضح مما سبق أن حفظ السلم والأمن الدوليين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة يتعلق بتنظيم التسليح، بحيث يكون هذا التنظيم أحد المبادئ الأساسية التي يتحقق بها السلام العالمي.

اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالحاجة الماسة إلى وضع قواعد عامة لتنظيم التسليح، لذلك شكلت لجنة الطاقة الذرية عام 1946م، ولجنة الأسلحة التقليدية عام 1947م، إلا أنه بعد إخفاق هاتين اللجنتين في تحقيق مهامها شكلت لجنة نزع السلاح التي عهد إليها بأعمال اللجنتين السابقتين، وتوقفت هذه اللجنة عن نشاطها بسبب توتر الوضع الدولي أثر نشوب الحرب الكورية خلال الفترة بين عام 1950م وعام 1953م، واستمر بعد ذلك أسلوب عمل لجنة نزع السلاح بين عودة النشاط والتوقف، وفقاً للتنافس القائم بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية، حيث بلغت التجارب النووية ذروتها من قبل الطرفين منذ منتصف الخمسينيات.

في ظل هذا التنافس المتصاعد بين الكتلتين وتأزم العلاقات الدولية، عقد مؤتمر بلجراد لحركة عدم الانحياز عام 1961م، الذي أولى موضوع نزع السلاح أهمية خاصة، وطالب أعضاء المؤتمر بأهمية تمثيل الدول غير المنحازة في

جميع المؤتمرات الدولية التي تعقد لبحث موضوع نزع السلاح، كما أكدوا على ضرورة إجراء المناقشات حول ذات الموضوع تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة، كما ينبغي نزع سلاح كامل وشامل في إطار نظام فعال للإشراف والرقابة، على أن تنضم إلى الفرق المنفذة لهذه المهمة أعضاء منتمين إلى الدول غير المنحازة. كما أكد المؤتمر بأهمية عقد اجتماع خاص للجمعية العامة لمناقشة موضوع نزع السلاح، أو عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تحت إشراف الأمم المتحدة، وبالفعل تناولت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1961م مناقشة موضوع التجارب النووية، وأخذت قراراً بإيقافها بأغلبية 71 صوتاً ضد 20 صوتاً.

في عام 1964م إثر توقف أعمال لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة انعقد المؤتمر الثاني لدول عدم الانحياز، الذي أكد الأعضاء من خلالها على أهمية نزع السلاح العام والشامل واستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية، وتحريم التجارب النووية وإنشاء مناطق مجردة من الأسلحة النووية، وقد طالب أعضاء حركة عدم الانحياز من الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتبار القارة الأفريقية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي الفترة ما بين عام 1969م ـ عام 1973م، أُبرمت معاهدة سولت الأولى، وبدأ الطرفين في المحادثات لإبرام معاهدة سولت الثانية، وخلال هذه الفترة انعقد مؤتمري

حركة عدم الانحياز في لوساكا عام 1970م، ومؤتمر الجزائر عام 1973م، أكدت فيهما دول الحركة عن ارتياحها لسياسة الوفاق.

نخلص مما سبق، أن التعايش السلمي معترف به من كافة دول العالم، وتتلخص اتجاهات دول عدم الانحياز في تبني سياسة جديدة تخفف من حدة التوتر العالمي، في إطار إجماع شعبي اشتركت فيه كثير من الدول خلال العديد من المؤتمرات الرسمية والشعبية وداخل الأمم المتحدة بهدف الوصول إلى حل لمشكلة نزع السلاح، ورغم تعدد الآراء حول مبدأ التعايش السلمي إلا أنه ارتبط أساساً بسياسة عدم الانحياز، حيث كان تعبيراً عن رغبة الشعوب التي لا تؤيد الحروب بكافة أشكالها، وتطالب بإقامة جسور من التعاون والتفاهم بين الدول التي تختلف نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

رابعا. موقف دول عدم الانحياز من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

تُعَدّ قضية إزالة خطر التهديد النووي، ووضع حدّ للتسابق النووي، قضية مركزية في توجهات الحركة، التي ترى أن انتشار الأسلحة النووية واختزانها تهديد للسلم العالمي. ويزيد من خطر المواجهات النووية حصول الدول النامية على هذه الأسلحة؛ لكثرة خلافاتها ونزاعاتها، التي قد تؤدي إلى استخدام هذه الأسلحة في الصراع المسلح. وفي عام 1968، وقعت 130 دولة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وكان لبعض دول عدم الانحياز موقف

مخالف، يُعْزى إلى عدم وجود ضمانات حقوقية، وعالمية، كافية لضمان أمن الدول، التي لا تمتلك تلك الأسلحة. ورأت دول أخرى، أن المعاهدة غير عادلة، إذ تحرم الدول النامية الحصول على التكنولوجيا النووية، وخاصة في مجال الاستخدام السلمي، وتوليد الطاقة.

طُرحت فكرة إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي، للمرة الأولى، عام 1956؛ إلا أنها لم تظهر في دبلوماسية عدم الانحياز إلا في أوائل الستينيات. وفي عام 1967، وُقِّعت معاهدة حظر استعمال الأسلحة النووية، في أمريكا اللاتينية؛ وانضم إليها، حتى الآن، 25 دولة. وكانت القارة الأفريقية، قد أُعلنت، عام 1964، منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ غير أن ذلك لم يتأتَّ إلا بعد سقوط النظام العنصري، في جنوب أفريقيا. وفي عام 1974 طرحت حركة عدم الانحياز فكرة، أن تُعلن منطقة الشرق الأوسط منطقة مجردة من الأسلحة النووية.

في عام 1974، أي بعد عام واحد من انعقاد مؤتمر الجزائر لحركة عدم الانحياز، أجرت الهند أول تفجير نووي في 18 مايو 1974م، وبذلك انضمت الهند للنادي النووي وهي دولة من دول عدم الانحياز، وقد كان لهذا التفجير الهندي آثار سلبية على التوجه نحو نزع السلاح، حيث شجع العديد من دول العالم بصفة عامة ودول العالم الثالث بشكل خاص على السعي

لامتلاك السلاح النووي. ومنذ انعقاد المؤتمر الخامس لدول عـدم الانحيـاز في كولومبو عام 1976، وأعضاء دول حركة عدم الانحياز يبـدون تخـوفهم مـن تفاقم التوتر الدولي والسباق نحو التسليح، خاصة بعد تزايد عدد الدول التـي تمكنت من الانضمام للنادي النووي، وأصبح هناك سـباق واضـح للحـصول على الأسلحة التقليدية والنوويـة، وكـان آخرهـا الـسباق النـووي بـين الهنـد وباكستان في نهاية التسعينيات والذي تباينت آراء دول عدم الانحياز حوله.

أكدت دول عدم الانحياز على ضرورة وجود خطة زمنية لنزع السلاح النووي يجري خلالها الـربط بـين الـضمانات الأمنيـة وإزالـة جميـع الأسـلحة النووية، ولذلك حثت مؤتمر نزع السلاح على التفاوض حـول اتفاقيـة دوليـة متوازنة الأسس تمنع استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية تحت أي ظرف من الظروف، كما اعتبرت دول المجموعة أن تبني قرار من مجلس الأمـن يوفر تأكيدات أمنية فعالة وغير مشروطة وشـاملة للـدول غـير النوويـة ضـد الاستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، قد يكـون إسـهاماً إيجابيـاً لمنع انتشار الأسلحة النووية، وربما يكون كذلك خطوة لتحقيق نـزع الـسلاح النووي.

اعتبرت دول عدم الانحياز أن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية يعد بمثابة خطوة أساسية لتحقيق إزالة أسلحة الدمار الشامل، كما رحبت دول

المجموعة بمبادرات إنشاء هذه المناطق منها منطقة الشرق الأوسط. ولحين تحقيق ذلك طالبت دول المجموعة من إسرائيل أن تعلن عن امتلاكها للأسلحة النووية، وأن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تضع جميع منشآتها النووية داخل الإطار الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما رحبت دول عدم الانحياز كذلك بالتقدم الذي أُنشئت عن طريقه منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

ظلت دول عدم الانحياز تسعى من خلال مؤتمرات نزع السلاح لتحقيق مبدأ اعتماد الضمانات الأمنية السلبية لتكون في إطار معاهدة دولية متعددة الأطراف وذات شروط قانونية ملزمة. وكان ذلك التوجه هو المسيطر على فكر دول حركة عدم الانحياز، وفي ظل افتقاد ضمانات أمنية ذات طبيعة عالمية، وعدم صدور قرار جديد من مجلس الأمن حول الضمانات الأمنية السلبية أو الضمانات الإيجابية، فإن دول الحركة لم تغير موقفها تجاه المد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث أنها ظلت تفضل دائماً أن تكون الضمانات السلبية في صورة معاهدة.

وفي فبراير 2005، صدَّقت 63 دولة، طرف في معاهدة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، على البروتوكولات الإضافية. وعُقِد المؤتمر الخامس، لمراجعة المعاهدة، في 27 مايو 2005، في الولايات المتحدة الأمريكية. واختُتم

بإقرار وثيقة مقتضبة، على خلفية الأزمتَين النوويتَين: كوريا الشمالية وإيران؛ فضلاً عن ضرورة تقوية النظام، المنبثق من معاهدة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن جهة أخرى، يبيِّن تطور أوضاع الطاقة عالمياً، أن الطاقة النووية، كان لها، وسيكون لها، دور أساسي، تضطلع به، من منظور التنمية المستدامة؛ وهو أمر ينطوي على تطوير التعاون الدولي.

خامسا. دور حركة عدم الانحياز في مكافحة الاستعمار الجديد

تعتبر مكافحة الاستعمار في كافة صورها الركيزة الأساسية التي تقوم عليها سياسة عدم الانحياز، حيث أن معظم الدول التي تبنت هذه السياسة كانت خاضعة للاستعمار، سواء كان استعماراً مباشراً أو غير مباشر في صورة حماية أو انتداب أو حتى وصاية، ومن ثم فإن التجربة الاستعمارية التي مرت بها دول عدم الانحياز أدت إلى اتخاذها من مكافحة الاستعمار هدف أساسي لسياستها الخارجية، وإذا كانت دول عدم الانحياز قد اتفقت على وضع فكرة مكافحة الاستعمار في مقدمة أهدافها، إلا أنها اختلفت في مؤتمر باندونج على تحديد مفهوم الاستعمار الجديد وأشكاله، فمنها من رأي بأن الاستعمار ظاهرة غربية محضة، ولا يمكن أن يحدث إلا بوساطة الدول الغربية الرأسمالية، كذلك كان هناك من رأي أن الاستعمار يمكن أن يكون شرقياً شيوعياً، وبذلك يمكن للتسلط والهيمنة الاستعمارية أن تجرى بوساطة دول غربية رأسمالية أو دول شرقية شيوعية.

ولمواجهة أساليب الاستعمار الجديد اتبعت دول حركة عدم الانحياز في محاربتها للاستعمار الجديد عدة وسائل تمثلت في الآتي:

أ. مطالبة الدول الاستعمارية بمنح الاستقلال للبلاد التي مازالت خاضعة لها.

ب. العمل على إصدار توصيات من هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة المختلفة التابعة لها بإدانة الدول الاستعمارية.

ج. دعوة الدول الكبرى إلى الامتناع عن مساندة وتأييد الحكومات والأنظمة الاستعمارية.

د. مطالبة الدول غير المنحازة بقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الاستعمارية والدول التي تؤيدها.

هـ. مطالبة الدول غير المنحازة بمساندة حركات التحرر الوطني سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

ولقد ركزت دول عدم الانحياز نضالها ضد الاستعمار التقليدي والاستعمار الجديد، خلال ثلاث محاور أساسية هي:

أ. المطالبة بتصفية القواعد العسكرية، وخاصة تلك القواعد الموجودة في دول عدم الانحياز.

ب. محاربة التكتلات والأحلاف العسكرية واعتبارها مصادر للحرب والتوتر والدعوة إلى تصفيتها

ج. المطالبة بإنشاء مناطق سلام، وهي المناطق الخالية من السلاح النووي وخاصة منطقة البحر المتوسط والمحيط الهادي وأفريقيا وأضيف إليها مؤخراً منطقة الشرق الأوسط.

سادسا. دور حركة عدم الانحياز في مكافحة التمييز العنصري

إن مكافحة التمييز العنصري أو الأبارتيدAparthied بالنسبة لدول حركة عدم الانحياز تدخل ضمن كفاحها ضد الحركة الإمبريالية والاستعمار التقليدي والاستعمار الجديد ككل، لأن التمييز العنصري ما هو إلا شكل من أشكال العنصرية التي تقوم أساساً على التفرقة العرقية، كما يعتبر والأبارتيد الشكل الأكثر تخلفاً وشراسة من بين أنواع التمييز العنصري، ولقد تمثل موقف دول حركة عدم الانحياز من هذه السياسة منذ انعقاد مؤتمر بلجراد في تأكيد الحركة المستمر على مكافحة التمييز العنصري، ولكن كان ذلك بدرجات متفاوتة ومتباينة من حيث الأهمية، فبينما استنكرت دول الحركة في مؤتمري بلجراد عام 1961م والقاهرة عام 1964م السياسات والممارسات العنصرية التي تطبقها أنظمة الأقليات البيضاء في جنوب أفريقيا، والكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، إلا أن مؤتمر لوساكا عام 1970م لم يول اهتمام لمسألة التمييز

العنصري، بل اقتصر على تأكيد مقررات المؤتمرات السابقة في هذا الشأن. أما في مؤتمر الجزائر عام 1973م، فرغم أنه ركز أساساً على القضايا الاقتصادية، إلا أنه أولى اهتماماً كبيراً بموضوع التمييز العنصري، وأصبحت هذه السياسة المناهضة للتمييز العنصري هي السمة الأساسية لمؤتمرات عدم الانحياز.

وبذلك أصبح موقف دول عدم الانحياز من سياسة التمييز العنصري والأبارتيد التي تمارسها بعض الدول الاستعمارية، بتشجيع من الإمبريالية العالمية قد شكلت وما تزال تشكل إحدى المشاكل الرئيسية لسياسة حركة عدم الانحياز، رغم أن تصفية الاستعمار قد أصبحت في مرحلتها النهائية والحاسمة، إلا أن عدداً من الشعوب مازال يكافح ضد الإمبريالية والتمييز العنصري والصهيونية في بعض الدول الأفريقية وفي فلسطين.

المبحث الرابع :التحديات التي واجهت وتواجه حركة عدم الانحياز

تواجه حركة عدم الانحياز العديد من التحديات منذ نشأتها، حيث كان من الطبيعي أن تحاول الدول المستقلة حديثاً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إيجاد ترتيبات أمنية جديدة تحقق من خلالها استمرار المحافظة على استقلالها وحريتها، خاصة بعد أن تأكدت هذه الدول من عدم مقدرة الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن الدوليين، ولقد زاد من هذه التهديدات التي واجهتها الدول النامية السيطرة الثنائية للكتلة الشرقية والكتلة الغربية خلال

مرحلة الحرب الباردة، التي كانت تشكل دائماً خطراً على دول العالم الثالث بصفة عامة ودول عدم الانحياز بصفة خاصة، ومن ثم افتقدت هذه الدول الشروط السياسية والنفسية الضرورية لتوفير أمنها الداخلي والخارجي، كذلك كانت الترتيبات الثنائية مع أي قوى دولية يستلزم تنازلات كثيرة للدول الراغبة في مثل هذه الارتباطات أو الترتيبات، وخلال مرحلة الحرب الباردة أُرسيت التدابير الأمنية في إطار عالمي بواسطة محورين أساسيين هما توازن القوى بين الكتلتين الشرقية والغربية، وكذلك التأثير المقيد للفعالية السياسية لحركة عدم الانحياز على الأقل في الصراعات الإقليمية، ومن دراسة بؤر الصراع والتوتر الإقليمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، يتضح أن معظم هذه الصراعات كانت داخلية، بهدف تحقيق مكاسب شخصية، إلا أنه كان يلاحظ خلال فترة الحرب الباردة أن نمط هذا الصراع كان يجرى بمشاركة قوات أجنبية، ولقد انعكس ذلك على الأمن الوطني وتهديد الاستقرار الداخلي للعديد من هذه الدول.

مع بداية الثمانينيات واجهت حركة عدم الانحياز تطورات أساسية مختلفة سواء في توجهها السياسي إزاء المعسكر الشرقي أو المعسكر الغربي، والقضايا الأساسية في العالم، والتي أوضحت مدى كفاءة الحركة على التكيف مع الظروف والمتغيرات العالمية الجديدة، وكان أهم هذه التطورات الأساسية

في توجهات الحركة هي المحاولات المستمرة لصياغة نظام اقتصادي عالمي جديد، تقوم من خلاله بأداء دور جماعة الضغط الاقتصادية الرئيسية للدول النامية، وخلال هذه المرحلة بدأ يتضح أن كثيراً من الأهداف السياسية لحركة عدم الانحياز قد تحققت أو فقدت أهميتها على الأقل، فالحرب الباردة والتنافس الدولي بدأ يتحول إلى وفاق من خلال الحوار المباشر بين الشرق والغرب، مما أضعف الدور السياسي الذي كانت تقوم به حركة عدم الانحياز، خاصة بعد تراكم الخبرة الفكرية لهذه الدول في تعاملها الصحيح مع قضايا النظام الاقتصادي العالمي الذي بدأ يزداد نمواً، بينما كان هناك تدهور في المركز الاقتصادي بالنسبة للدول النامية. والتحدي الاقتصادي الحقيقي الذي تواجهه حركة عدم الانحياز في مجال حركتها الاقتصادية هو اعتماد معظم دول الحركة على المساعدات الاقتصادية الخارجية للتغلب على حالة التخلف والانهيار الاقتصادي التي تعاني منه، وعدم اعتمادها على التنمية الذاتية سواء على مستوى كل من الدول الغير منحازة، أو على مستوى التعاون الجماعي فيما بينها، ورغم توصل دول حركة عدم الانحياز إلى هذه الحقيقة إلا أنها لم تعمل على مواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجهها في إطار إقليمي أو تعاون مع دول عدم الانحياز المختلفة.

ومن ابرز التحديات التي تواجهها حركة عدم الانحياز

اولا: التحديات الاقتصادية.

بدأ الاهتمام بالقضايا الاقتصادية لدول عدم الانحياز مع بداية السبعينيات، حيث طُرح مفهوم التنمية الاقتصادية كجزء من مفهوم عدم الانحياز، خلال مؤتمرات عدم الانحياز التي أصبح يصدر عنها إعلاناً مستقلاً حول قضايا التنمية الاقتصادية، إضافة إلى تحديد برنامج للتعاون الاقتصادي يجري الالتزام به، إلا أن القضايا الأساسية التي تواجهها دول عدم الانحياز تتمثل في سوء أداء النظم الاقتصادية العالمية، خاصة مع شيوع عدم الثقة بين الشمال والجنوب، حيث يرى الجنوب أن الهدف الأساسي للشمال المتقدم هو المحافظة على النظام الاقتصادي العالمي مع إجراء بعض التغييرات المحدودة، أما الشمال فإنه يعمل على أساس أن قضايا الدول النامية ذات طبيعة سياسية في المقام الأول، ولذلك يوجد مصالح مشتركة بين الشمال والجنوب وكذلك يوجد تعارض لبعض المصالح، إلا أنه يوجد ارتباط بين الطرفين بحيث إذا حاول أحدهما حل مشاكله منفرداً سينعكس ذلك على الطرف الآخر.

ثانياً: التحديات الأمنية .(70)

---

[70] . للمزيد راجع : . ك. سنج، "**نحو مفهوم أمني لحركة عدم الانحياز**"، ترجمة حمدي عبدالرحمن، "**حركة عدم الانحياز في الثمانينيات**"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1983.

تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه دول عدم الانحياز منذ نشأتها في إستراتيجية وأساليب تحقيق أمنها القومي، كذلك التوفيق بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي وأمن المجموعة ككل، ففي مرحلة التنافس بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية على احتواء الآخر كان لحركة عدم الانحياز دور واضح في احتواء الأزمات الدولية رغم قدرتها السياسية المحدودة. وكانت السياسة الخارجية للدول غير المنحازة بمثابة امتداد منطقي لحركتها الوطنية المناهضة للسياسات الاستعمارية، ومع ذلك كان على دول عدم الانحياز أن تعمل في ظل بيئة دولية تمارس فيها سيطرة محدودة، ومن ثم كان هدف سياسة عدم الانحياز هو المحافظة على استقلال قرارها والحفاظ على حريتها خاصة في مرحلة الحرب الباردة، والتي انعكست آثارها على الجزء الأفرو ـ آسيوي من العالم والذي يضم معظم دول حركة عدم الانحياز، التي لها دوراً حيوياً في توازن القوى الدولية، ومن ثم عملت الدول العظمى على جذب دول هذه المنطقة إلى مجالات نفوذها، وتمثل ذلك خلال فترة الخمسينيات والستينيات في المعاهدات العسكرية والتحالفات، ثم تحول بعد ذلك إلى سياسة الوفاق السياسي العسكري أو الاتفاق الاستراتيجي.

أدت التغيرات العالمية في عصر الاستقطاب والحرب الباردة إلى محاولة دول عدم الانحياز لرسم سياسات أمنية مستقلة عن القوتين العظميين، إلا

أنها لم تتمكن من اتباع السياسة ذاتها سواء فيما يتعلق بتنويع مصادر السلاح أو الحصول على المعونات والمساعدات الخارجية، خاصة بعد أن بدأ العالم يتجه إلى الوحدات السياسية الأكبر، عكس الاتجاه الذي كان يسود فترة الخمسينيات، حيث كانت كل دولة تسعى إلى التأكيد على الذات القومية والسيادة الكاملة، ومما لا شك فيه أن هذا التحول يتطلب التوفيق ما بين اعتبارات التكامل والتنسيق واعتبارات السيادة والاستقلال.

ثالثا: التحديات الثقافية والإعلامية .

بدأت معالم الدعوة لإقامة نظام إعلامي دولي جديد تتضح مع نهاية السبعينيات، وقد بدأت هذه الدعوة تأخذ شكلاً محدداً في حركة عدم الانحياز منذ عام 1983م، وكان الاهتمام من قبل يتركز على إقامة تعاون في مجال الإعلام والاتصال، وكان نشاط الدول غير المنحازة يتركز أساساً في المنظمات الإعلامية والتربوية وبخاصة في منظمة اليونسكو، إلا أن التوجهات الإعلامية والثقافية للعديد من دول الحركة بدأت تقوم على الاعتراف بحرية الصحافة، كذلك يجب أن يقوم التدفق الإعلامي على الدعوة للسلام والتفاهم بين الشعوب، كذلك يجب أن تطور البنية الأساسية للاتصالات في البلاد النامية بإقامة الأقمار الصناعية، بهدف تحقيق التعددية الإعلامية والسياسية، إلا أن ذلك لا يمكن تنفيذه في العديد من دول عدم الانحياز التي مازال العديد منها

يعيش تحت سيطرة نظم ديكتاتورية أو نظم الحزب الواحد ولا يسمح بحرية الصحافة فيها.

إن غالبية الدول النامية، بما فيها دول عدم الانحياز، لا توجد بها حرية صحافة، ومن ثم فإن الدعوة لإقامة نظام إعلامي قائم على أسلوب اتصال جديد نابع من الرغبة في الخروج من التحيز الإعلامي الغربي ضدها أكثر من كونه تعبيراً عن حقيقة النظم الإعلامية القائمة في ظل المعطيات الراهنة. لذلك تتضح أهمية التعاون الإعلامي بين الدول النامية بعضها البعض، كذلك تبرز قضية إنشاء مجمع أنباء عدم الانحياز، والمجلس الحكومي لتنسيق الإعلام بين دول عدم الانحياز، وتجمع إذاعات دول عدم الانحياز. ولتحقيق التقدم في هذه المجالات يتطلب المزيد من الجهود، لأن نطاق العمل محدود مقارنة بنطاق العمل في المجال الاقتصادي.

رابعاً: التحديات العلمية والتقنية .

لقد كان هناك انخفاض في مستوى الوعي العلمي بين دول عدم الانحياز، وكذلك عدم وجود مراكز التقدم العلمي، ومن ثم اتجهت معظم الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة للحصول على التكنولوجيا التي يتحقق خلالها التقدم العلمي، ولقد ركزت دول عدم الانحياز منذ بداية الثمانينيات اهتمامها لدعم وإقامة مراكز للعلوم والتكنولوجيا، على أن يكون

مقرها الرئيسي في الهند، ولقد استهدف المركز تزويد الدول النامية بصفة عامة ودول حركة عدم الانحياز بصفة خاصة بالخبرات الفنية والتدريب على العلوم الحديثة، وقد أُقر النظام الأساسي الخاص بهذا المركز، ويرتبط هذا المركز بمشروع آخر يتمثل في إنشاء مركز للهندسة الوراثية في إطار منظمة اليونيدو، وقد أُنشئت وحدتين أساسيتين في كل من الهند وإيطاليا، كما جرى الربط بين هذين المركزين، ويرجع سبب إنشاء مركز للعلوم والتكنولوجيا في الهند إلى التقدم العلمي الذي حققته في هذا المجال، ومن ثم تعتبر الهند من دول عدم الانحياز ذات المستوى العلمي والتكنولوجي الذي يمكن من خلاله أن تكون حلقة علمية وثقافية بين الدول النامية والدول المتقدمة، وأن ما يتوفر لديها من تكنولوجيا متطورة، تتلاءم مع ظروف واحتياجات الدول النامية، في حين أن ما يتوفر لدى الدول الصناعية الغربية يفوق بكثير ما تبتغيه الدول النامية خاصة وأن التكنولوجيا الغربية تسعى إلى الميكنة الكاملة في كافة مراحل الإنتاج في حين أن العمالة متوفرة في البلاد النامية، لكن يتطلب رفع مستوى الاستفادة منها.

ومن التحديات، التي تواجه دول عدم الانحياز، الحوار بين الحضارات؛ إذ أن العولمة، التي أُسيء استخدامها، أسفرت عنها تهديدات بفرض أنماط محددة: ثقافية واجتماعية، على دول العالم النامي، بغير مراعاة

للتعددية الثقافية، والفروق: الحضارية والاجتماعية. كما تواجه الحركة تحدياً أكبر، يتمثل في البحث عن سبل دعم العمل الجماعي متعدد الأطراف، في مواجهة السياسات الانفرادية، أحدية الجانب، من خلال دعم الأمم المتحدة ومنظماتها وأجهزتها، وفي مقدمتها الجمعية العامة؛ وإعادة إصلاح وهيكلة مجلس الأمن؛ بهدف إلزام الدول الأعضاء مقرراتها، وعدم دفع هذه الدول إلى العمل خارج النظام الدولي؛ مع ضرورة الحفاظ على مبادئ القانون الدولي في العلاقات الدولية، والحفاظ على حقوق الإنسان، وجعل الأمم المتحدة أكثر فاعلية في احتياجات المجتمع الدولي، للحفاظ على سلامه وأمنه واستقراره.

اثر حركة عدم الانحياز على التوازن الدولي

تجتاز حركة عدم الانحياز محنة تاريخية كبرى، تكاد تعصف بها. ووضح ذلك من خلال الارتباط الوثيق للعديد من الدول أعضاء الحركة بسياسات الدول الكبرى. واتخذ ذلك الارتباط شكل التحالف، والقبول بقواعد عسكرية أجنبية (أمريكية)؛ فضلاً عن عدم تمكن الحركة من حل النزاعات البينية للدول الأعضاء في الحركة، بعيداً عن التدخلات الخارجية. ومن ثَم، فإن بعث أهداف الحركة وتفعيل أنشطتها، وتحديد مواقفها السياسية غير المنحازة إلى الدول الكبرى، ونصرة قضايا الدول النامية ـ أصبحت في حاجة إلى جهود مضنية، لمواجهة اضمحلال دور حركة عدم الانحياز.

وحتى تكون حركة عدم الانحياز حاضرة في الإسهام في استقرار النظام الدولي، فعليها أن تنشط، بفاعلية، في خدمة قضايا السلام في العالم، وكذلك لخدمة مصالح دولها العليا؛ فعليها ألا تعكس نهجاً سلبياً في حركة السياسة الدولية. ففي مدى أربعة عقود من الانخراط في حركة السياسة الدولية، بصفة قطب دولي، له ثقله ونفوذه في النظام الدولي، تمكنت حركة عدم الانحياز من ترسيخ وجودها في ذلك النظام، بكونها قطباً دولياً ثالثاً. وحتى بعد زوال نظام القطبية الثنائية، أمست العضوية في الحركة أربعة أمثال ما كانت عليه عند نشأتها، عام 1961. وتسهم الحركة، إلى حدّ كبير، في تخفيض حدة التوتر في حركة السياسة الدولية، وحتى بعد انتهاء الحرب الباردة. فلقد نجحت الحركة في فرض أجندتها في قضايا السلام والأمن الدوليَّين، وكذلك في توثيق عرى التكامل الاقتصادي، والتنسيق السياسي، بين دولها؛ من أجل حماية استقلالها من تقلبات حركة السياسة الدولية.

وإذا كانت مستمرةً معاناةُ دول حركة عدم الانحياز للمشاكل نفسها في التعامل مع القوى العظمى، وربما بصورة أكثر تعقيداً من تلك التي كانت سائدة، خلال الحرب الباردة، إذ استفحلت غطرسة الإملاءات، التي تفرضها القوى الكبرى في العالم، بما ينعكس على استقلال الدول وحرية شعوبها؛ فكذلك لا تزال قضايا السلام والأمن الدوليَّين، في مناطق التوتر في العالم،

تعاني ازدواجية النظام الدولي، على حساب أمن العالم وسلامته. كما أن تفاقم ظاهرة الإرهاب، التي لم تكن موجودة سابقاً، أدى إلى ظهور تهديد جديد، يؤثر في أمن وسلامة دول العالم بعامة، ودول حركة عدم الانحياز بخاصة.

وفي ظل النظام الدولي الحالي، تتزايد مبررات التمسك بحركة عدم الانحياز، بصفتها عامل توازن مهماً على الساحة الدولية. فبعد أن كانت بؤر عدم الاستقرار، في منطقة الشرق الأوسط، تتركز في مسرح العمليات التقليدي، على جبهات المواجهة العربية ـ الإسرائيلية، ظهرت بؤر للتوتر، في ظل الظروف الدولية الحالية، لا تقلّ خطراً عما سبق، تمثلت في استشراء العنف في العراق وأفغانستان، واحتمالات توتر في منطقة الخليج العربي؛ إضافة إلى ملف أسلحة الدمار الشامل. ومن ثَم، فإن حركة عدم الانحياز، يمكنها، حالياً، أن تساهم في إيجاد المناخ الملائم للتفاهم، بين الثقافات والحضارات والأديان والمذاهب؛ ولذلك، فهي تستقي مبررات استمرارها من شرعية وجودها، وازدياد أهمية دورها في حفظ السلم والأمن الدوليَّين.

وإزاء التحديات، التي تواجه حركة عدم الانحياز، فإن تنشيط دورها، يعتمد، أساساً، على التركيز في قضايا التعاون الاقتصادي بين دولها، في ظل العولمة؛ ومعالجة تزايد الفجوة بين الشمال والجنوب، من خلال نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة، يضمن تحقيق مصالح جميع الأطراف. ومن ثَم، سيظل دور

حركة عدم الانحياز مؤثراً في ساحة الأحداث والتحديات، وخاصة إذا كانت دولها، في الساحة الدولية، بكلّ متغيراتها: الإقليمية والدولية، مصممة على أن تمثل مصلحة العالم النامي، وتحاور الأطراف الدولية، باللغة التي يفهمها العالم حالياً، وهي لغة المصالح.

المبحث السادس: حركة عدم الانحياز والنظام العالمي الجديد([71])

بدأت تتغير صورة النظام الدولي في بداية الثمانينيات، عبر عن ذلك انتصار الغرب في الحرب الباردة الجديدة على الشرق أكثر مما عبرت عنه حقيقة الوفاق العالمي، وكان من المتوقع أن يتبلور نمط جديد للعلاقات الدولية في إطار توازن المصالح، إلا أن النمط الفعلي ابتعد كثيراً عن هذا المبدأ، حيث بدأت عملية تهميش دول العالم الثالث، ومنذ الإعلان عن انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، واشتعال أزمة الخليج الثانية، بدأت معالم نظام عالمي جديد في الظهور، تستند على انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة والهيمنة على الساحة الدولية، إلا أن الاختلافات في العلاقة بين أمريكا والدول الغربية واليابان بدأت تظهر، وأوضحت هذه الحقيقة حتمية الانتقال

---

[71]. للمزيد انظر: مختار شعيب، "**حركة عدم الانحياز والنظام العالمي الجديد** ـ البحث عن دور"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 129، 1997.

– عبدالمنعم المشاط، "**هيكل النظام العالمي الجديد**"، مصدر سابق .

إلى نظام توازن قوي أو نظام متعدد الأقطاب، إلا أن التطورات الدولية أكدت انفراد الولايات المتحدة بالنفوذ في الساحة العالمية تقريباً، ومن ثم فإن نمط علاقات القوة كشف عن وجود أزمة فيما يتعلق بموقع الهيمنة ويرجع ذلك للآتي:

1. الانتشار النسبي لموارد القوة وخاصة القوة الصناعية، حيث ظهرت اليابان ودول الجماعة الأوروبية كقوة اقتصادية تمتلك قاعدة صناعية كبيرة، كما حققت معدلات نمو أعلى من الولايات المتحدة.
2. لقد كان تطور وتنامي وانتشار القوة العسكرية في العديد من الدول من عوامل رفض الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة.
3. قيام التكتلات الإقليمية ومن أبرزها الجماعة الأوروبية، إضافة إلى وجود تكتلات سياسية عديدة قد لا تتوافر لها قاعدة اقتصادية اندماجية، ولكنها تتمتع بقدرة على المناورة السياسية في نطاقها الإقليمي يمكنها من مواجهة النفوذ الأمريكي.
4. عدم انسجام مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه رغم امتلاكها لقوة عسكرية متقدمة تكنولوجياً، إلا أن مكانتها الاقتصادية بدأت تتراجع بصورة واضحة مما أدى إلى حالة عدم توافق خاصة وأن التراجع في المكانة الاقتصادية يؤدي إلى تقييد المكانة في المجال العسكري.

تحاول حركة عدم الانحياز منذ انتهاء الحرب الباردة إعادة تكييف دورها ليتواءم مع المستجدات العالمية، حيث تبلورت مقترحات ومشروعات مختلفة بدأت من تغيير اسمها وصولاً إلى إدماجها في هياكل أخرى، مروراً بتغيير أهدافها الأساسية، ولذلك تعتبر المهمة الرئيسية لحركة عدم الانحياز في المرحلة الراهنة هي البحث عن دور جديد وهوية جديدة، خاصة أن المشكلات التي تواجهها ليست مشكلة دور وفعالية، وأن النظام العالمي الحالي يجمع تيارات متناقضة بعضها مؤيد لحركة عدم الانحياز وبعضها مناهض لها، حيث بدأت تظهر التوجهات العالمية، وأخرى تسعى نحو التكتلات الاقتصادية سواء كانت في إطار إقليمي أو عالمي، وإذا كانت هذه التوجهات تجميعية، إلا أنه يوجد توجهات تفتيتية تتمثل في الصراعات العرقية والنزاعات الأهلية والعنصرية وتعدد الثقافات، وكل ذلك يمثل تحديات لدول العالم الثالث وعلى صعيداً آخر هناك محاولة لإعادة رسم الخريطة السياسية والاقتصادية الدولية، فبعض الدول التي كانت في الماضي من دول حركة عدم الانحياز، أصبحت دولاً صناعية متقدمة ومنها الصين والهند ودول شرق آسيا، وماليزيا وإندونيسيا، وهذه الدول بصفة عامة تشكل تكتلات اقتصادية إقليمية مثل الآسيان والآبيك وينعكس ذلك سلباً على أهمية الدور الاقتصادي لحركة عدم الانحياز.

لقد وضح مدى تخوف حركة عدم الانحياز من النظام العالمي الجديد منذ عام 1991م، حيث بحثت خلال اجتماعاتها المختلفة عن مخاطر التوجهات الجديدة التي بدأت تعمل على تأسيس نظام عالمي أحادي القطبين يتسم بعناصر جديدة يحد من إمكانات حل المشاكل العالمية المعاصرة، بما فيها مشاكل الدول النامية والدول غير المنحازة، ومن ثم يقل الاهتمام الذي تلقاه المسائل والمشاكل التي تعني البلدان غير المنحازة، وما لم يتغير هذا الوضع، ويتركز الاهتمام نحو القضايا التي تهم قطاعات العالم الجغرافية كافة، ستظل أهداف حركة عدم الانحياز دون تحقيق، ولقد عكس المؤتمر العاشر أهمية التعامل مع النظام العالمي الجديد، وكذلك الحاجة الماسة إلى اتخاذ تدابير محددة من أجل تعزيز قدرة الحركة على التصدي للتحديات التي يطرحها النظام العالمي الجديد، ولذلك بدأ تجدد الاهتمام بمدى الدور الذي يمكن أن تؤديه حركة عدم الانحياز في إطار العلاقات الدولية، ولذلك شُكلت اللجنة الوزارية للمنهجية لحركة عدم الانحياز منذ عام 1989م، وتحددت مهمتها في دراسة تطوير أساليب الحركة وتحسين أدائها وتعزيز قدرة حركتها على التصدي للتحديات التي يطرحها النظام العالمي الجديد، إلا أن عمل اللجنة والتوصيات التي خرجت بها لم تعكس مفهوماً للتصدي للتحديات التي يطرحها النظام العالمي الجديد بقدر ما عكست اهتماماً عاماً بضرورة تحديث

أدوات وأساليب حركة عدم الانحياز، بهدف اكتساب الفعالية المنشودة في العلاقات الدولية، وهو لم يخرج عن توصيات محددة أقرت خلال مؤتمرات وزراء خارجية دول عدم الانحياز. وكان منها إنشاء جهاز دائم للحركة، وكذلك إنشاء لجنة مشتركة للتنسيق بين حركة عدم الانحياز من جانب ومجموعة السبعة والسبعون من جانب آخر، وكذلك تعزيز دور مكتب التنسيق التابع للحركة في نيويورك، وتكثيف التنسيق بين دور عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن.

أولاً: حركة عدم الانحياز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد([72]):

بعد أن أصبحت حركة عدم الانحياز آلية رئيسية للدبلوماسية الجماعية للعالم الثالث، أُنشئت آلية أخرى هي مجموعة السبعة والسبعون، حيث تبنت دول عدم الانحياز المبادرة التي أدت إلى عقد مؤتمر القاهرة الذي تشكلت فيه المجموعة عام 1964م، وأعضاء مجموعة السبعة والسبعون من الدول النامية اتفقت على إنشاء هذه المجموعة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وكانت المجموعة تضم عند إنشائها سبع وسبعين دولة، وكان غالبية أعضاء المجموعة من دول حركة عدم الانحياز، والتي كانت عند تكوينها ذات طابع

---

72 . للمزيد راجع : عبدالمنعم المشاط، **"هيكل النظام العالمي الجديد"**، ومحمد السيد سعيد، **"النظام العالمي الجديد"**، مصدر سابق .

وأهداف سياسية، سعت إلى أن تكون رابطة فعالة فيما بين دول الجنوب حيث تعمل على إيجاد بيئة دولية لا تعيق التحرر الاقتصادي وتنمية البلدان النامية، ولقد اعتبرت حركة عدم الانحياز أن المؤسسات الاقتصادية التي نشأت عقب الحرب العالمية الثانية وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجات قد أخفقت في تنمية الجنوب، ولذلك جرى خلال مؤتمر القمة الرابع لدول حركة عدم الانحياز بالجزائر عام 1973 توجيه الانتقادات الحادة للنظام الاقتصادي العالمي القائم حينذاك، كما طالبت القمة الرابعة بتحويل التجارة بين دول الجنوب والمشروعات المشتركة فيما بينها إلى جزء متكامل من إستراتيجية الإنماء الاقتصادي لدول عدم الانحياز، ولقد قررت القمة أن يكون لها دوراً محورياً داخل مجموعة السبعة والسبعون، بهدف دفع التعاون الاقتصادي فيما بين دول الجنوب إلا أنها لم تحدد المشروعات اللازمة لتحقيق ذلك، إلا أنه يحسب للمجموعة أنها لم تتخلى عن مهمة صياغة الخطوط الأساسية، والالتزام العام للدول النامية لتحقيق هذا التعاون، كذلك بدأت حركة عدم الانحياز في تنمية علاقاتها مع الدول النامية غير الأعضاء في الحركة.

تجسد التعاون بين حركة عدم الانحياز والعديد من الدول النامية المختلفة في اجتماع نيويورك الوزاري عام 1978م، الذي كان تعبيراً عن الغضب تجاه نتائج مفاوضات الدول النامية مع الدول المتقدمة حول مفهوم

وتوجهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي كان مطروحاً آنذاك، حيث كان يحتوي هذا المؤتمر على اتهاماً واضحاً للدول المتقدمة بإعاقة تنفيذ هياكل التعاون الاقتصادي بين الدول النامية وبعضها البعض، كما اتفقت الدول النامية خلال المؤتمر بإنشاء نظام إقليمي للمعلومات التجارية، كما طالبت بالبدء في المرحلة التمهيدية للنظام الشامل للمفاوضات التجارية بين الدول النامية. وفي مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز الذي انعقد في هافانا عام 1979م، ربطت الحركة بين مفهوم الاعتماد الجماعي على الذات وبين فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، كما أدانت حركة عدم الانحياز غياب العدالة في العلاقات الاقتصادية الدولية، إضافة إلى إدانة الإجراءات الحمائية التي تتبناها دول الشمال، كما اتهمت القمة السادسة لحركة عدم الانحياز الدول التي تسعى لفرض نظم اقتصادية على الدول النامية، كما وجهت القمة السادسة النقد لمواقف حركة عدم الانحياز لعدم تعاون دول الحركة فيما بينها، حيث اعتبرت غياب الإرادة السياسية لدى بعض دول الحركة سبباً رئيسياً في عدم تحقيق التعاون.

خلال مؤتمر القمة الثامن لحركة عدم الانحياز الذي عقد في هراري عام 1986م، حُدد النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية، باعتباره برنامجاً مركزياً كوسيلة أساسية لإقامة النظام الاقتصادي العالمي

الجديد، وتجسيداً لإرادة الدول النامية في تبني نمط الاعتماد الجماعي على الذات، ومثالاً يوضح للدول المتقدمة إمكانيات وقدرة الدول النامية على تجاوز خلافاتها فيما بينها لتحقيق التعاون الذي تنشده. وبشكل عام يكون التعاون بين الدول النامية بصفة عامة ودول عدم الانحياز بصفة خاصة قد شكل للحركة ضمان للاستقلال السياسي، ودليلاً على وعي وفهم واستعدادها لتبادل المنافع والتعاون فيما بينها، إضافة إلى عدم إعفاء دول عدم الانحياز للدول المتقدمة من مسؤوليتها تجاه تنمية دول الجنوب، كما أدركت الحركة دائماً الانعكاسات السلبية للوضع الاقتصادي العالمي على التعاون فيما بين دول الجنوب، ولقد تأكد ذلك خلال مؤتمرات قمة دول عدم الانحياز المتعاقبة، حيث عملت الحركة على تدعيم الروابط فيما بين دول الجنوب بهدف دعم موقف الجنوب في عملية التفاوض الدولية مع الشمال في إطار علاقاته الاقتصادية، مع تأكيدها على أن هذا التعاون بين دول الجنوب يكون قادراً على تجنيب الدول النامية من التداعيات السلبية للأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها دول الشمال بصفة مستمرة وبشكل دوري.

ثالثاً: عدم الانحياز والأمن الوطني في ظل النظام العالمي الجديد[73]:

[73] . مختار شعيب، "**حركة عدم الانحياز والنظام العالمي الجديد ـ البحث عن دور**"، السياسة الدولية، مصدر سابق

منذ أن عُقدت مؤتمرات التضامن بين الشعوب الأفريقية والآسيوية في العشرينيات من القرن الماضي والتي ارتقت مع انعقاد مؤتمر باندونج 1955، أدركت شعوب القارتين بأنها تعاني من مشاكل واحدة وأن مصيرها وعدوها واحد، لذلك كان يواجه حركة عدم الانحياز منذ نشأتها مشكلة أساسية تتمثل في كيفية تحقيق الأمن لدول عدم الانحياز، خاصة وهي دول تتميز بندرة الموارد، مع الحاجة إلى بناء مؤسسات تعمل على إشباع الحاجات الاقتصادية رغم أن معظم دول الحركة كانت أطرافاً في نزاعات وصراعات إقليمية. وقد دفع النظام العالمي الجديد دول حركة عدم الانحياز إلى أن يكون تحقيق أمنها الوطني هو غايتها الأساسية، والتي تدور في محيطها سياستها الخارجية والداخلية، خاصة وأن النظام الدولي المعاصر يتميز بوجود كيانات إما متعددة الجنسية أو منظمات وهيئات دولية، ولتعامل الدول النامية مع هذه الكيانات يتطلب نمط من التفاعلات يتسم بالحرص الشديد، خاصة وأن الكيانات الدولية والشركات متعددة الجنسيات أو الشركات غير القومية هي التي تتعامل مع السلع الإستراتيجية سواء كانت أسلحة أو تكنولوجيا أو مال وهي عناصر مؤثرة في بناء الأمن الوطني للدول النامية.

من دراسة وتحليل أسباب عدم الاستقرار ومصادر تهديد الأمن الوطني للدول النامية يتأكد أن مصادر التهديد الداخلية لها الغلبة على مصادر

التهديد الخارجية ويتضح ذلك من تعدد سقوط أنظمة الحكم والاستيلاء على السلطة بطرق غير شرعية، ولقد أدى ذلك إلى التحول في فهم وبناء الأمن الوطني من مجرد الدفاع والإعداد العسكري إلى المفهوم الأوسع الذي يتعلق بالتحولات الاجتماعية والسياسية، ولم يعد قاصراً على الجوانب العسكرية فقط، ولقد شهدت الساحة الإستراتيجية الدولية العديد من التحولات الهيكلية، التي لم تعد قاصرة في تداعياتها على شكل واتجاهات توزيع مقومات القوة داخل هذه البيئة الجديدة، بل امتدت كذلك إلى كافة التفاعلات التي تشهدها بما فيها ظاهر الصراع، فهذه الظاهرة كانت تتحدد سابقاً وبدرجة كبيرة في ضوء آليات نظام القطبية الثنائية، لكن الآن أصبحت هناك سيولة أكثر في التعاملات الدولية وتوليد مصادر جديدة للصراع، ولقد ساهم ذلك في فقدان آليات الاستقرار وضبط الصراع، حيث بدأت حالة عدم الاستقرار والاضطراب المصاحبة لعملية التحول في النظام الدولي، تترك تداعياتها المباشرة وغير المباشرة على سباق التسلح بين العديد من دول العالم النامية، ومنها دول عدم الانحياز، حتى كانت النفقات العسكرية في أعلى معدلاتها خاصة بعد حرب الخليج الثانية، رغم إشكاليات ضبط وتقييد عمليات انتقال السلاح والتكنولوجيا العسكرية، بل وكذلك إلى التناقض البين في سياسات معظم الدول المصدرة للسلاح التقليدي، وينبع هذا التناقض من المحددات

الاقتصادية الناجمة عن الأزمة التي واجهت شركات صناعة السلاح في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتدني الملحوظ في النفقات العسكرية العالمية على التسلح، وهي الأزمة التي تشتد وطأتها في حالة دول أوروبا الشرقية، وكذلك وجود دول لا تضع في اعتبارها الجهود الهادفة إلى الحد من تجارة السلاح.

وبمقارنة النسب الكلية للإنفاق العسكري للدول النامية بصفة عامة، يتضح وجود فوارق جوهرية بين المناطق المختلفة المكونة له، حيث تخصص دول الشرق الأوسط حصصاً من دخلها لأغراض الدفاع هي الأعلى في العالم، فبعد أن كانت هذه النسبة في مطلع السبعينيات تفوق بمقدار الثلثين عن المتوسط العالمي، إلا أنها ارتفعت إلى قرابة ثلاثة أمثال المتوسط العالمي، ولقد شهدت دول القارة الأفريقية نفس الظاهرة، فلقد شهد الإنفاق العسكري ارتفاعاً كبيراً في السبعينيات بالرغم من الركود الاقتصادي الذي كانت تعانيه الدول الأفريقية، إلا أن الإنفاق العسكري وصل ذروته في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، حيث وصل إلى ضعف مستواه، أما بالنسبة لمعدلات الإنفاق العسكري لدول أمريكا اللاتينية، فلقد كان هناك انخفاض ملحوظ، حيث انخفضت حدة الصراع والمنافسة بين هذه الدول إلى درجة كبيرة، وعلى الرغم من أن دول أمريكا الجنوبية قد استمرت في برامجها التسليحية، إلا أن حصتها من الإنفاق على المؤسسة العسكرية قد نما بمعدلات بطيئة جداً،

مقارنة بالدول النامية الأخرى. أما منطقة شرق آسيا كان الإنفاق العسكري أقل من المعدلات التي كانت سائدة في السبعينيات. أما دول جنوب آسيا فهي تشكل بؤر صراع مستمر، حيث تتعدد الصراعات الدينية والعرقية والحدودية، والإنفاق العسكري في هذه المنطقة التي تعتبر من أفقر المناطق في العالم قد زاد بمعدل ثلاثة أضعاف المعدلات التي كانت سائدة في أوائل الثمانينيات، ويتحمل هذه الزيادة كل من الهند وباكستان، وكذلك سريلانكا والتي زاد معدل إنفاقها العسكري إلى 388 بالمائة، ويرجع سبب الارتفاع في الإنفاق العسكري إلى الصراعات العرقية والطائفية التي تهدد الوحدة السياسية للدولة.

يتضح من تزايد معدلات الإنفاق العسكري للدول النامية بصفة عامة ودول عدم الانحياز بصفة خاصة بازديادها بدرجة عالية عن معدل إنفاق الدول المتقدمة، رغم احتياج الدول النامية إلى مواردها من أجل التحول الاجتماعي، كما يتضح من تدفقات السلاح للدول النامية خلال الفترة ما بين عام 1950م وحتى 1990م، إن إجمالي التدفقات كانت 610.106 مليار دولار، كان نصيب دول الشرق الأوسط منها حوالي 248.458 مليار دولار، وكذلك كان نصيب دول شمال أفريقيا حوالي 45.356 مليار دولار، بينما كان نصيب الدول الأفريقية جنوب الصحراء حوالي 45.593 مليار دولار، أما

نصيب دول جنوب آسيا كان حوالي 91.614 مليار دولار، وكان نصيب دول الشرق الأقصى حوالي 113.084 مليار دولار، بينما كان نصيب دول أمريكا الجنوبية حوالي 52.602 مليار دولار، وكان نصيب دول أمريكا الوسطى حوالي 13.399 مليار دولار، لذا يتضح الاستنزاف الاقتصادي لسباق التسلح، حيث زادت النفقات العسكرية للدول النامية بشكل واضح، خاصة مع التزايد السريع في نظم التسليح التقليدي الذي أصبح أكثر تعقيداً وتكلفه، كما أن الأسلحة المتطورة هي التي أصبحت مطلوبة بدرجة كبيرة، وتزايدت في مجالات التعاقد ووصلت إلى التدريب وتوفير الصيانة مما رفع معدلات الإنفاق العسكري، ولقد أدى ذلك إلى زيادة مستوى العنف بشكل ملحوظ.

ولمواجهة تنامي معدلات الإنفاق العسكري زاد عدد الدول المعنية بنزع السلاح، وكان في مقدمتها دول حركة عدم الانحياز، والتي كان لها دور بناء في النهوض بالترتيبات الإقليمية واحتواء العديد من الصراعات إلا أن يبقى دورها الحيوي أساسياً في العمل على تفعيل محادثات الحد من الأسلحة بكافة صورها وتوسيع نطاق الاتفاقيات الدولية، ومنها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك الحد من تكنولوجيا الصواريخ، وهناك كذلك مقترحات أكثر جدية لتعزيز الأمن، مع الحد من اقتناء الأسلحة، مثل خطط إعادة التشكيل الدفاعي أو الأمن الجماعي، كما يجب أن تعمل دول عدم

الانحياز على التفاهم والتنسيق مع القوى الخارجية من أجل القيام بدور بناء في الترتيبات الإقليمية للحد من الأسلحة، عوضاً عن تقليصها، الأمر الذي لم يطالب به العديد من الدول، ولذلك يجب أن تقوم الدول المتقدمة في إطار النظام العالمي الجديد بضبط مبيعاتها من الأسلحة، على أن يطبق ذلك على جميع أطراف الصراع.

المبحث السابع :العوامل التي أدت إلى تراجع حركة عدم الانحياز

تتعدد عوامل الضعف الكامنة في حركة عدم الانحياز التي تؤثر على إمكانية ممارستها لمهامها لكن المشكلة الرئيسية التي تواجهها حالياً هو مفهوم عدم الانحياز ذاته، والذي تطور منذ أوائل الستينيات وأصبح غير مقصور على معني الالتزام السلبي الذي يحوي في جوهره انتهاج سياسة خارجية مستقلة سعت إليها الدول حديثة الاستقلال، واكتسب هذا المفهوم عبر مراحل متعددة رؤية متكاملة لما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية في مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من تكافؤ ومساواة، إلا أن فاعلية حركة عدم الانحياز لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التغلب على عوامل الضعف الكامنة حتى يمكنها التعامل مع النظام العالمي الجديد وفقاً لمبادئها وأهدافها. ويتوقف علاج أسباب الضعف في حركة عدم الانحياز على سعي دول حركة عدم الانحياز لتحديث الحركة من خلال إعادة ترتيب

أولوياتها التي تعاني منها الحركة حالياً، وهو الأمر الذي يتطلب مجموعة من السياسات الموحدة التي يمكن أن تتخذها دول عدم الانحياز من خلال إحياء حوار الشمال والجنوب والاعتماد على الذات بإيجاد نوع من التمايز في التعاون فيما بينها، وفي سبيل ذلك طرحت الحركة خططها المستقبلية لمواجهة التحديات التي تواجهها، وتحددت ملامح المتطلبات التي تحتاجها الحركة خلال المرحلة القادمة في التركيز على المشاكل الاقتصادية والتركيز على قضايا التنمية إضافة إلى التركيز على القضايا الملحة والخاصة بحقوق الإنسان وحماية البيئة وتعزيز دور الأمم المتحدة.

وضح أهمية تطوير مبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز لتواكب التطورات العالمية فبدأت الاتصالات الداخلية فيما بين أعضاء الحركة بهدف وضع إستراتيجية مستقبلية تتناسب مع هذه المتغيرات العالمية ودعم المناخ الدولي الإيجابي، ويعتبر علاج أسباب ضعف حركة عدم الانحياز سبيلاً نحو تحقيق إسهام الحركة في صياغة نظام عالمي جديد لم تتحدد معالمه بدقة بعد، إلا أن علاج بعض أسباب ضعف الحركة يمكن أن ينفذ على المدى القريب وبعضها على المدى البعيد، إلا أن الأمر يتوقف بقدر كبير على ما سوف تقرره حركة عدم الانحياز من ترتيبات وارتباطات إزاء النظام العالمي الجديد، كما يتضح أهمية دور حركة عدم الانحياز في إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها

والتي يجب أن تتسع من خلالها عضوية مجلس الأمن وتحقيق مزيد من الشفافية في ممارسات مجلس الأمن وتحقيق التوازن بين أنشطته وأنشطة الجمعية العامـة، باعتبار أن ذلك إسهاماً في صياغة النظام العالمي الجديد.

ولذلك فإن حركة عدم الانحياز تواجه تحديات هامـة ومتعـددة تحـتم عليها ضرورة الدخول في حوار حقيقي مع كافة الأطراف الدوليـة مـن أجـل توفير احتياجاتها والمساهمة الفعلية في رسم خريطة النظام العالمي الجديد، الذي يتحقق في إطـاره الـسلام العـادل والـشامل والمتكـافئ والـذي يلبـي حقـوق ومصالح الأمم والشعوب، مع طرح مفهوم جديد للأمـن الـدولي يقـوم عـلى مبدأ تكافؤ الفرص في المصالح والثقة المتبادلة والتعايش السلمي.

منذ ظهور حركة عدم الانحياز اتخذت القوتان العظميان موقف الحذر والترقب منها، مع أن حركة عدم الانحياز لم تكن تمتلك القـوة الماديـة الذاتيـة التي تنافس بها الدول العظمى، خاصة وأن الحركة تحدد دورها في التوفيق بين القوتان العظميان والمساهمة في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، ولم تكن سـلبية حركة عدم الانحياز هي التـي أدت إلى تراجـع مـسيرة الحركـة، وحـدت مـن الدور الذي كان يجب أن تقوم به سياسياً بل كان هناك العديـد مـن الأسـباب الذاتية الداخلية التي أدت في مجملها إلى تراجع حركة عدم الانحيـاز وتختلـف هذه العوامل في الآتي:

1. معارضة مفهوم عدم الانحياز ذاته.
2. مشكلة التعامل مع القوى الدولية.
3. تباين التوجهات وزيادة حدة الصراعات.
4. عدم وجود آلية لتسوية الصراعات.
5. الإطار التنظيمي لحركة عدم الانحياز وأثره في تراجع مسيرتها.
6. غياب القادة المؤسسين للحركة وانكشاف التركيبة الهشة.
7. توزيع القوى داخل الحركة وانعكاسه على تراجع دورها السياسي.
8. عدم اتخاذ حركة عدم الانحياز قرارات مصيرية ملزمة.
9. التغيير المستمر في السلطة السياسية وأثره على فاعلية الحركة.
10. مصادر التسليح وانعكاسه على مبادئ وأهداف الحركة.
11. عدم وجود سياسة إعلامية موحدة للحركة.
12. انكماش سياسة عدم الانحياز أمام سياسة الوفاق الدولي.
13. الواقع الاقتصادي ومساهمته في تراجع دور الحركة سياسياً.
14. تعدد تجمعات العالم الثالث وانعكاسه على مسيرة الحركة.

القمة	مكان انعقادها	السنة
الأولى	بلجراد	1961
الثانية	القاهرة	1964
الثالثة	لوساكا	1970
الرابعة	الجزائر	1973
الخامسة	كولمبو	1976
السادسة	هافانا	1979
السابعة	نيودلهي	1983
الثامنة	هراري	1986
التاسعة	بلجراد	1989
العاشرة	جاكرتا	1992
الحادية عشرة	كارتاجينا	1995
الثانية عشرة	ديربان	1998
الثالثة عشرة	كوالالمبور	2003
الرابعة عشرة	طهران	2008
الخامس عشرة	شرم الشيخ	2009

مؤتمرات عدم الانحياز ومكان انعقادها وتاريخ الانعقاد

المصادر والمراجع

المصادر الأساسية :

1. ميثاق هيئة الأمم المتحدة .
2. اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية .
3. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.
4. بروتوكولات حقوق الإنسان 1966.
5. النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

الكتب العربية :

1. احمد جمال ظاهر ، مشكلات العلوم السياسية ، عمان ، ج1984،2.
2. مارسيل ميرل، السياسة الخارجية، ترجمة: د. خضر خضر، جريس برس، سلسلة آفاق دولية، بيروت.
3. عطا زهرة ، مقدمة في العلوم السياسية ، مركز حمادة للدراسات والنشر والتوزيع ، اربد ، 2008.
4. محمد طه بدوي، "مدخل إلى عالم العلاقات الدولية"، الدار المصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1971.
5. قحطان الحمداني ، الأساس في العلوم السياسية ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004.
5. محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية، أسس وتطبيقات، جامعة الموصل، 1988.
6. سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، عمان، د ت .
7. محمد عوض الهزايمة ،قضايا دولية، عمان، 2004.
8. فيفلد رسل وآخرون، الجيوبولتيكا، مفاهيم وتطبيق، ترجمة: يوسف مجلي ولويس اسكندر، الكرنك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1942.
9. هانس بلدوين، إستراتيجية الغد ترجمة: محمود خيري، مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة .

10. جيمس دورتي ،روبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمه د . وليد عبد الحي ، كاظمه للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، 1985.
11. ناصيف يوسف حتى،النظرية في العلاقات الدولية ،دار الكتاب العربي ،بيروت ،1985.
12. بطرس غالي، محمود خيري عيسى، المدخل إلى علم السياسة، ، القاهرة ، 1986.
13. محمد ليله، النظم السياسية (الدولة والحكومة)، دار الفكر العربي، بيروت .
14. معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية "حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة " ترجمة عمران أبو حجلة ، مراجعة : هشام عبد الله ، بيروت، 1997.
15. عبد المنعم المشاط، "هيكل النظام العالمي الجديد"، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994.
16. محمد السيد سعيد، "النظام العالمي الجديد"، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994.
17. رينه جان دوبوي، القانون الدولي، ترجمة: سموحي فوق العادة، بيروت، 1983.
18. محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972.
19. أحمد أبو الوفا، "منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة الإقليمية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
20. احمد الرشيدي ،عدنان السيد حسين ،حقوق الإنسان في الوطن العربي، دار الفكر ، بيروت ،2002.
21. أسامة الألفي ،حقوق الإنسان وواجباته في الإسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة، 2000 .
22. إبراهيم عبد الله المرزوقي ،حقوق الإنسان في الإسلام ، ترجمة ،محمد حسين المرسي ،مراجعة ،حسن الحفناوي، منشورات المجمع الثقافي ، أبو ظبي،1997.
23. هادي الجاوشلي ، دول العالم ، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، د ت.

الجرائد والمجلات :

1. مجلة السياسة الدولية .
2. مجلة الأقصى الأردنية .
3. جريدة الرأي الأردنية .
4. مجلة الديموقراطية والدفاع ، وكالة الإعلام الاميركية ، 1994.
5. مجلة الوحدة، العدد 76، 1991.

المراجع الأجنبية :

1. keneth waltez, theory of international politics , reading: mass addis- Wesley publishing company ,1979 ,p162.

2. k,j,holesti, international politics ,afrome work for analysis prentice –hall.inc ,1967.p9

3. Lyon peter ," New States and International Order "in James Allen "The Bases of International Order Oxford University press ,London ,1973,p25.

المواقع الالكترونية :

1. موسوعة ويكيبيديا.
2. موقع هيئة الأمم المتحدة .
3. موقع مجلة "مقاتل من الصحراء" .
4. موقع مجلة المناضل الالكترونية .

الفهرس